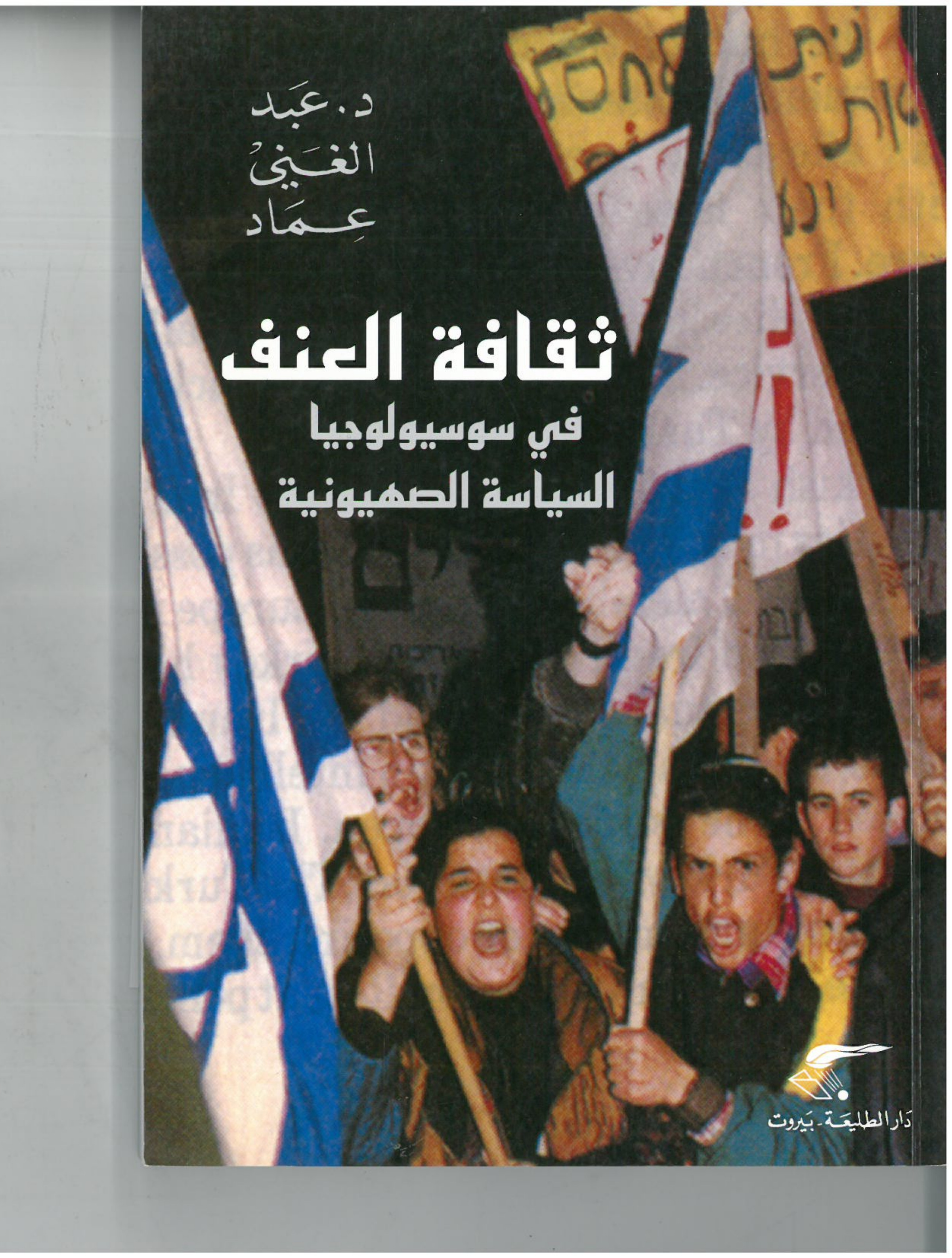


د. عبد الغني عماد

ثقافة العنف

في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية

دار الطليعة - بيروت

ثقافة العنف

في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية

د. عبد الغني عماد

أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص.ب. ١١١٨١٣
الرمز البريدي ٩٠ ٧٢٠ ١١٠
تلفون: ٣١٤٦٥٩
فاكس: ٣٠٩٤٧٠ ـ ١ ـ ٩٦١

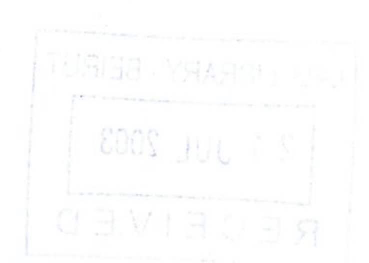
الطبعة الأولى
آب (أغسطس) ٢٠٠١

مقدمة

استقطبت مسألة العنف الصهيوني كثيراً من الكتابات والأبحاث، وكلها تبرز وتُظْهر هذا العنف بأصوله وجذوره وتداعياته وإشكالياته. ونسارع إلى تبديد الانطباع الذي قد يتبادر إلى الذهن بأن هذا الكتاب هو من هذا النوع الذي يكتفي بتعداد ممارسات العنف هذه.

إن الأطروحة الرئيسية لهذه الدراسة تذهب، من خلال مواجهة الأيديولوجيا بالسوسيولوجيا، إلى القول بأن إسرائيل كيان منتج للعنف بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي. ولا يمكن لهذا الكيان أن يتخلى عن العنف حتى ولو أراد ذلك. ومن الوهم الاعتقاد بأن هذا المجتمع الذي يقوم على مثلث «القوة، الاستيطان والاصطفاء العنصري»، يُمكنه أن ينتج شيئاً بعيداً عن العنف على المستوى الفكري والسياسي والثقافي. ومن الوهم أيضاً الاعتقاد بأن من الممكن أن يفهم لغة ما بعيداً عن توازنات القوة التي تنتج هذه اللغة.

إن قراءة كهذه تفضي إلى أن هذا الكيان يحتاج إلى أكثر من أيديولوجيا؛ إنه يحتاج إلى «ثقافة» يمكنها أن تعيد إنتاج الشخصية اليهودية في نمط سلوكي يخدم وظيفة هذا الكيان في المنطقة التي اغتصبها واستوطنها. وثقافة العنف هذه يجري شحنها واستنهاض عناصر الدفع فيها ذاتياً كلما مارست الضحية حق الدفاع عن النفس، الذي يُنظر إليه كتهديد وجودي ينبغي إسكاته. هكذا تنتج ثقافة العنف



ذاتها وتعيد إنتاجها أمام كل مقاومة. إنها دائرة عنف مجنونة وحالة مأزقية لا تنتهي إلا بتفكيك البنية المنتجة لهذه الأنماط السلوكية.

تستخدم هذه الدراسة التحليل البنيوي الوظيفي. وهو تحليل لا يحصر موضوعه في سبب تشكّل البنية المدروسة وأنماطها السلوكية، بل يهتم أيضاً بتبيان «حاجة» هذه البنية لوحدة التحليل، التي هي العنف في دراستنا. وهي لا تكتفي باستخدام مفتاح «الحاجة» للعنف بل تكشف «وظيفة» هذا العنف وآليات إنتاجه في التركيبة الإسرائيلية؛ فضلاً عن أنها لا تستخدم الفرد كوحدة أساسية تنطلق منها في التفسير والتعليل، بل تستخدم مجمل معطيات البنية الذهنية ومكوّناتها المعرفية، الأسطورية منها والأيديولوجية والسوسيولوجية.

ربما يعترض البعض على استخدام مصطلح «الثقافة» لتوظيف العنف كنمط رئيسي من أنماط السلوك الإسرائيلية. وقد يزول الاعتراض حين نبيّن أننا نستخدم مفهوم الثقافة وفق التعريف السوسيولوجي الذي تطوَّر على يد تايلور وعلماء الإثنولوجيا عموماً، والذي أصبح يعني تلك التوليفة من المعارف والمعتقدات والممارسات والتوجيهات والأعراف والأخلاق والفنون التي يكتسبها المرء خلال تنشئته كي يصبح عضواً في المجتمع. الثقافة وفق هذا المفهوم عامة، حيث لكل مجتمع ثقافته، ولكل ثقافة خصوصياتها. إنها وفق هذا المعنى تعطي حاملها هويته الاجتماعية، وتحدّد أفقه الوجودي وتوجّهه ومرجعياته العامة. إنها أداة تكيّف الفرد مع مجتمعه، وإطار ممارسة هذا المجتمع لوظائفه. هذا المعنى الذي تعتمده دراستنا للثقافة يذهب إلى القول بالقولبة والتنميط. إذ تفترض هذه الدراسة أن الصهيونية امتلكت مشروعاً لإعادة تشكيل التفكير والمعرفة والسلوك والتفضيلات والمواقف والنظرة إلى الذات والآخر والكون والمرجعية الجماعية.. وصولاً إلى إعادة إنتاج الشخصية اليهودية في إطار حاضنة هي الصهيونية وداخل كيان خاص هو إسرائيل.

وحيث إن عملية الإنتاج هذه اعتمدت، وما كان يمكن لها أن تعتمد إلا على العنف المادي والمعنوي، العسكري والثقافي، كان العنوان «ثقافة العنف» تعبيراً عن غياب الثقافة الصهيونية بمفهومها الإنساني والفكري والأخلاقي. فحضورها كان ولا يزال مرتبطاً ومؤسَّساً بالعنف ومرتكزاً عليه؛ فهو حالة تكوينية وعنصر تأسيسي في العقل الإسرائيلي المعاصر. إنه ليس حالة مؤقتة واستثنائية وعارضة، كما هو الأمر في كل المجتمعات، بل هو حالة تكوينية دائمة وعضوية تتغذى من طبيعة المجتمع وتتجذر فيه، طالما أنه يقوم على العنصرية والاستيطان.

أما فيما يتعلق بمفهوم العنف، فثمة حاجة للتمييز منهجياً بين ثلاثة أنواع من العنف: العنف المادي، العنف الرمزي والعنف الفكري. **العنف المادي** يعني الاستخدام غير العادل للقوة بشكل سلوك فعلي أو قولي من قبل فرد أو مجموعة لإلحاق الأذى بآخرين بدنياً أو حقوقياً أو الإضرار بمصالحهم أو أمنهم. أما **العنف الرمزي** فيستهدف إلحاق الضرر بالموضوع الذي يُمارس عليه العنف سيكولوجياً لجهة خلخلة شعوره بالأمن والطمأنينة أو الحطّ من كرامته واعتباره وتوازنه. ولا يقل الثاني عن الأول من حيث فداحة العواقب، فهو وإنْ لم يمس حق الحياة لدى الفرد أو الجماعة، إلا إنه يصيبهم فيما هو مقدس لديهم. وفي كلا النوعين، الهدف هو التأثير على الإرادة وإكراه الآخرين على التنازل عن حقوقهم أو تلبية مطالب محدّددة. أما **العنف الفكري** فهو المقدمة التي يتكىء عليها العنف المادي والرمزي، وهو يرتسم على صورة ثقافة وخطاب، كما في الحالة الصهيونية، فيعمد إلى تجريد الآخر/الضحية، مستخدماً آلية التخفيض والتهميش والتغييب، وهو ما يحدث مع العربي والفلسطيني في إسرائيل التي ألغت حتى أسماء القرى والبلدات والشوارع الفلسطينية، وسنَّت قوانين عنصرية أبرزها قانون

«العودة» الذي يعطي أي يهودي في العالم الحق في «العودة» إلى إسرائيل في أي وقت يشاء، وينكر هذا الحق على ملايين الفلسطينيين الذين طُردوا من فلسطين منذ عام ١٩٤٨ رغم أن يهود العالم لا يودون الهجرة إلى إسرائيل، فيما يقرع الفلسطينيون أبوابها كل يوم.

والإرهاب هو وجه آخر من وجوه العنف في هذا المعنى. فقد استُخدم بمضامين مختلفة، وبانحياز أيديولوجي واضح يستهدف تصنيف نضال الشعوب من أجل الاستقلال وتقرير المصير بأنه نوع من أنواع الإرهاب. إن العنف، في هذه الحالة، دفاع مشروع عن الهوية والنفس في مواجهة عدو يفرض إرادته بالقهر والإرهاب. ومع ذلك فقد أحصى أحد الباحثين ١٠٨ تعريفات للإرهاب، أبرزها أنه سلوك رمزي يقوم على الاستخدام المنظّم للعنف أو التهديد باستخدامه، وبشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، قهراً لإرادتهم وهضماً لحقهم في الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

إن الإرهاب عمل رمزي لا يستهدف الضحية في ذاتها وحسب، بل النظام والجماعة التي تنتمي إليها أيضاً. يمكن القول إن الفعل الإرهابي يُعدّ رسالة موجهة إلى الآخرين. هذا ما يفعله شارون الآن، وهذا ما تفعله المؤسسة العسكرية الصهيونية لمواجهة الانتفاضة من خلال اغتيال الكوادر الناشطة والبارزة فيها، ومن خلال سياسة الحصار والعزل والعقوبات الجماعية التي تمارسها على الفلسطينيين. وهذا ما فعلته الصهيونية في المجازر النموذجية منذ عام ١٩٤٨، والتي تبعتها أكبر عملية «ترانسفير»، أي تهجير وتخويف، في القرن العشرين.

الغاية من هذه الدراسة إذن، هي تفكيك النموذج الصهيوني والثقافة التي أنتجتها، بما يتيح تحليلاً أعمق لكيان قام على منطق القوة والعنصرية والاستيطان. وهو لهذه الأسباب لا يستطيع أن يتحوّل إلى

دولة طبيعية كسائر الدول، حتى لو أراد أن يستغني عن العنف والاستيطان والعنصرية. وهذا محال لأنه من صميم طبيعة هذا الكيان، ومكوّن من مكوّناته التأسيسية.

وفرضية تطهير الكيان الصهيوني من عنصريته فيها من الاستحالة الشيء الكثير. ذلك أن إسرائيل سوف تزول من الوجود ككيان وكمشروع في اللحظة ذاتها التي تتخلى فيها، طوعياً أو قسرياً، عن وظيفتها الاستيطانية والعنصرية. إن هذه القراءة تستند إلى تقنيات سوسيولوجيا المعرفة، الأمر الذي يسمح بإجراء حفريات معرفية لكشف الطبقات التي تتشكّل منها الذهنية الإسرائيلية المعاصرة بأصولها الصهيونية ومرجعيتها التوراتية.

لذلك، جاء **الفصلان الأول والثاني** كمقاربة تحليلية للميثولوجيا المؤسِّسة للعنف في إسرائيل، وذلك من خلال سبر غور الطبقات المعرفية العميقة المشكِّلة لذهنية الأساطير والعنف ومفاهيم الاصطفاء والامتياز، وذلك من خلال إقامة مواجهة علمية بين آخر مكتشفات الأركيولوجيا وعلم الآثار من جهة، وبين الأيديولوجيا والأساطير الخرافية التوراتية من جهة أخرى.

فيما يقدّم **الفصل الثالث** تحليلاً سوسيولوجياً للصهيونية، تحت عنوان «إشكالية بناء النموذج»، وذلك من خلال المقارنة بين أيديولوجيا التكوين والنشأة وتداعياتها المستمرة، وما تقدمه من إشكاليات مفتوحة.

أما **الفصلان الرابع والخامس**، فيستخدمان منهج المقاربة السيكولوجية والسوسيولوجية في قراءة التاريخي والملحمي والسياسي، للكشف عن خصائص التربية "الكيبوتزية"، ولكشف آليات القياس الزائف والإسقاطات النفسية وانشطارها بين واقع الدولة «النموذج» وأحلام الماضوية وذهنية الزمن التوراتي المفقود ومأزق القوة الحاضر بعنف كي يأكل أبناءه إذا عجز عن التهام أعدائه.

وعن أدوات وتقنيات العنف المبرمج ومنهجية التعذيب نقرأ في **الفصل السادس** تجربة المعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية الذين تعرضوا ويتعرضون لأبشع أنواع التعذيب والتنكيل باعتراف مؤسسات رسمية إسرائيلية ودولية عدّة.

وفي **الفصل السابع**، تتناول الدراسة مفهوم «الترانسفير» بعد قرابة خمسين سنة على قيام دولة إسرائيل، متتبعة مسار تطوره بين سياسات حزب العمل وتبشيريات الأصولية الدينية، مركّزة على أبرز أدوات الترانسفير المستخدمة مثل الاستيطان الإحلالي المحارب وإشاعة مشاعر الكراهية العمياء للسكان الأصليين.

وفي **الفصل الثامن** والأخير، نعرض لظاهرة «ما بعد الصهيونية» و«المؤرّخين الجُدد»، التي يمكن اعتبارها محاولة لتفكيك النموذج ونقده، ليس بهدف استبداله أو إزالته، وإنما بهدف تنقية شوائبه وتخفيف تناقضاته وإجراء عملية تجميلية يمكنها أن تجعل النموذج كياناً عادياً يجري تطبيعه تدريجاً وجعله أكثر مقبولية في محيطه بعد إخراجه من مأزقه الكياني والوجودي.

وتخلص الدراسة إلى الكشف عن إشكالية وجودية تقضّ مضاجع النخب الإسرائيلية. وظاهرة «ما بعد الصهيونية» هي أحد التعبيرات المتنوعة للمأزق الصهيوني الذي يعكس التحوّلات التي أخذت تهزّ المجتمع الإسرائيلي بعنف مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الحالية.

نعم، إن إسرائيل منتصف القرن هي غيرها نهايته. والسؤال الإشكالي يدور فيها حول الاختيار أو التوفيق بين الجيوبوليتكا الصهيونية والتوراتية المفتوحة من جهة والجيوبوليتكا الإسرائيلية المحدودة بإمكانيات الدولة وتوازنات القوة ومعطيات الصراع. الأولى تتكىء على مشروع استيطاني توسعي، أما الثانية فتتمحور حول هاجس الأمن. وبالتالي، فإن تطور العلاقة بين الاستيطان والأمن يدفع البعض إلى

الحديث عن «أسرلة» الصهيونية أو «دولنتها» كي تندمج تدريجاً في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة العربية على أمل الهيمنة عليها لاحقاً. في كل الأحوال، هذا حديث واهم، لأن إسرائيل عندما تتخلى عن مشروعها الاستيطاني، سوف يتفسَّخ في اللحظة ذاتها الأسمنت اللاصق لوحدتها الهشة والمتنافرة. لذلك فهي لا تستطيع، حتى وإن أرادت، بل إنها لو استطاعت فلن تريد. فهي كانت وستبقى أسيرة ثقافة العنف ونتاجها.

الفصل الأول

التوراة: الميثولوجيا المؤسّسة للعنف

- □ اليهودي واليهودية.
- □ قبيلة الله وامتياز الاختيارية.
- □ العهد المقدس والوعد الحق.
- □ العنف في تحوّله إلى طقس احتفالي.
- □ الأركيولوجيا والأيديولوجيا.

* * *

لا يمكن تحليل الشخصية الإسرائيلية من الناحية السوسيوبوليتيكية من دون بحث مفهوم إسرائيل كدولة يهودية ومواقفها تجاه غير اليهود. ولا يمكن تظهير جذر العنف الكامن في هذه الشخصية من دون الكشف عن أصالته التوراتية، وبالتالي من دون تعريف مصطلح اليهودي واليهودية أولاً.

إنّ الحفر المعرفي وتحليل الطبقات الجيو ـ ثقافية التي تتكوّن منها هذه الشخصية، يؤمنان كشفاً علمياً دقيقاً لـ«الأساسات» والمنطلقات التي ترتكز عليها، وتشكّل مع غيرها البناء المعرفي الذي يتحكّم بأنماط السلوك لدى الجماعات اليهودية، ويوجّه ردود فعلها في كل المراحل.

من هو اليهودي؟

في القانون الإسرائيلي يصبح الشخص يهودياً إذا كانت أمه يهودية، أو جدته لأمه، أو جدة أمه يهودية الديانة، أو إذا تحوّل الشخص إلى اليهودية بأسلوب ترضى عنه السلطات الإسرائيلية. ويمثّل الشرط الأول التعريف «التلمودي» لـ«من هو اليهودي»، وهو التعريف الذي تطبّقه الأرثوذكسية اليهودية، حيث يعترف «التلمود والقانون الديني اللاحق له بتحوّل غير اليهودي إلى اليهودية كأسلوب كي يصبح المرء يهودياً، شريطة أن يتمّ التحوّل على يد رجال دين مفوَّضين بذلك وبالأسلوب الصحيح. وهذا الأسلوب الصحيح يستلزم بالنسبة للإناث مثلاً أن يُعاينهن ثلاثة من رجال الدين عاريات في حمام التطهير. وهذا الطقس معروف لدى جميع قرّاء الصحافة العبرية»[1].

في إسرائيل هناك ضرورة ملحة من الناحية القانونية لتعريف اليهودي وغير اليهودي رسمياً، لأن دولة إسرائيل تميِّز حصرياً ورسمياً لمصلحة اليهود وبشكل مشرعن في مجالات عديدة، تُعتبر ثلاثة منها الأكثر أهمية، وهي: حقوق الإقامة، وحقوق العمل وحق المساواة أمام القانون، الذي ينكر بوضوح هذه الحقوق على الفلسطينيين. ولو طُبِّق هذا الإجراء التمييزي على اليهود في دولة أخرى لوُصف على الفور بأنه إجراء عنصري مُعادٍ للسامية. وأبرز مثال على ذلك «قانون العودة» الذي يحقّ بموجبه للأشخاص المعترف رسمياً بأنهم «يهود» دخول إسرائيل والإقامة فيها، وفور وصولهم تصدر لهم «شهادة هجرة» مع الجنسية لأنهم عادوا إلى «وطنهم القومي»، مع ما يترتب على ذلك من المزايا المادية التي تختلف باختلاف البلاد التي هاجروا منها. فيهود الاتحاد السوفياتي السابق يُعطون «منحه استيعابية» قدرها عشرون ألف دولار

(١) إسرائيل شاحاك، **التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية. وطأة ثلاثة آلاف سنة**، ترجمة صالح علي سوداح، بيروت، بيسان للنشر، ١٩٩٥، ص١٤.

لكل عائلة. والجميع يملكون فوراً حق الترشيح والانتخاب للكنيست حتى ولو لم يستطيعوا نطق كلمة عبرية واحدة.

ماهية اليهودية؟

يستند اليهود في ديانتهم إلى مرجعين أساسيين: المرجع **الأول** هو التوراة الذي يُعرف بـ«التاناخ» ويُعرف أيضاً بالعهد القديم، لتمييزه عن العهد الجديد (الإنجيل). أما المرجع **الثاني** فهو «التلمود»، ومعناه التعاليم، ويشتمل على مجموعة من الشرائع اليهودية وشروح وتعليقات على التوراة وضعها الأحبار والحاخامات اليهود، فبنوا عليها أعرافاً وقوانين صارت محل تقديس كالتوراة.

يتألف التاناخ، أو ما يسمى بالتوراة (أي «الهدى والإرشاد» بالعبرية) من ٣٩ سفراً، ويقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول منه يتألف من خمسة أسفار، وهي: ١ - سفر التكوين Genesis؛ ٢ - سفر الخروج Exodus؛ ٣ - سفر اللاويين Levitiens؛ ٤ - سفر العدد Numbers؛ ٥ - سفر التثنية Deuteronomy. وقد أطلق على هذه الأسفار الخمسة الأولى اسم «كتب موسى الخمسة»، وقد سُمِّيت باليونانية "بنتاتيك" Pentatichus، أي الكتاب ذا الأسفار الخمسة. وتُطلق أحياناً لفظة «الهكزاتوك» Hexateuch على الأسفار الستة الأولى من العهد القديم باعتبارها في بعض المذاهب اليهودية الأسفار التي تعود إلى عهد موسى عليه السلام[1].

(١) إن الاعتقاد العام بأن أتباع الديانة اليهودية هم نسل بني إسرائيل، هو اعتقاد خاطىء لأنه ينطلق من فرضية الصفاء العرقي لهؤلاء، وهو أمر يؤدي إلى اعتبار اليهود كافة ينتمون إلى جنس واحد. علماً بأن بني إسرائيل لم يتشكلوا من مجموعة إثنية محدَّدة مختلفة عن محيطها، بل كانوا تجمعات قبائلية تباينت عن =

تم تنسيق العهد القديم على أساس محتوى كل سفر. **فالأول**، «التكوين» يتضمن وصف الخليقة وبدء العالم والشعب المختار بنوع خاص؛ **والثاني**، «الخروج» يتحدث عن خروج من سُمّوا ببني إسرائيل من مصر ونزول الوحي على جبل سيناء. **والثالث**، «سفر اللاويين» يحتوي على طقوس الكهنة أبناء لاوي. **والرابع**، «سفر العدد» يتضمن إحصاءات تتعلق بالشعب المختار. وتنتهي المجموعة بـ«سفر التثنية» الذي يسمى أحياناً بـ«تثنية الاشتراع» الذي يبدو كتكرار وتتمّة لشريعة موسى. وقد تضمّن السفران الأخيران وصفاً للفتح الذي تمّ على يد النبي موسى في الجانب الشرقي من نهر الأردن وتوزيع الأراضي المستولى عليها. وقد جاءت هذه المجموعة مزيجاً من القصص والشرائع تربط سياق الحوادث منذ خلق العالم حتى موت موسى.

القسم الثاني يُسمى «نبيئيم» أي الأنبياء. ويشتمل على مجموعتين الأولى خاصة بالأنبياء الأول والثانية بالأنبياء المتأخرين. وتتناول الأولى تاريخ بني إسرائيل منذ دخول «يشوع» فلسطين حتى هدم الهيكل في

= محيطها فقط من ناحية الإيمان بيهوه كعظيم الآلهة أولاً، ثم كالإله الواحد. وهذا ما يفسّر عدم معرفة التوراة للغة خاصة ببني إسرائيل ميّزتهم عن محيطهم البشري. لقد كانوا مثل جيرانهم ناطقين باللسان الكنعاني. ومع أن هذه الحقائق أصبحت ثابتة، يصرّ البعض على تزويرها والادّعاء بأن اليهود ينتمون إلى العرق نفسه، أي منحدرون من الأسباط. والمصادر العلمية تميّز بين اليهودية واليهوية التي هي تيار استقطب جماعات واتباع قبائل شتى. فاليهودية تعود إلى «يهوذا»، وهو اسم المملكة التي قضى عليها نبوخذ نصّر (٥٨٦ق.م)، وهي تمثل تياراً كهنوتياً انبثق عن اليهوية وما لبث أن انشقّ اتجاهات عدة، منها الفريسيون والصدوقيون وجماعة قمران. وهناك طوائف يهودية لم تعترف بالتلمود ومنها تلك التي كانت مقيمة باليمن. (للمزيد من التفصيل انظر كتاب: د. زياد منى، **بنو إسرائيل، جغرافية الجذور**، دمشق، دار الأهالي، ١٩٩٥، ص١٩٧ - ١٩٩).

بيت المقدس، وتشمل «سفر يشوع» الذي يحتوي على تفاصيل توغل الموسويين في فلسطين وتقسيم الأراضي على الأسباط. ثم «سفر القضاة»، ويغطي عهد القضاة بين موت يشوع وولادة صموئيل، و«سفر صموئيل» الأول والثاني، و«سفر الملوك» الأول والثاني و«سفر أخبار الأيام» الأول والثاني. أما المجموعة الثانية فتتناول الأنبياء المتأخرين، وهي تتألف من ١٤ سفراً هي: إشعيا ـ ارميا ـ حزقيال ـ يوئيل ـ عاموس ـ عوبديا ـ يونان ـ ميخا ـ ناحوم ـ حبقوق ـ صفنيا ـ حجاي ـ زكريا ـ ملاخي.

أما **القسم الثالث** فيسمى «كتوبيم» أي الكتابات، ويتألف من ١٢ سفراً وهي: مزامير داوود، وأمثال سليمان، وأيوب، ونشيد الإنشاد، وراعوت، وهوشع، ومراثي ارميا، والجامعة، واستير، ودانيال، وعزرا، ونحميا[1]. وتُعتبر الديانة اليهودية المتداولة ديانة كهنوتية، حيث كان الكهنة الواسطة بين اليهود وإلههم يهوه. فهم ينفّذون الشريعة ويوجّهون الشعب اليهودي في ممارسة شعائره الدينية. وكانت وظيفة الكهّان عندهم وراثية حيث حُصرت في نسل هارون، وهم اللاويون على ما جاء التوراة. وقد لعب مجمعهم الديني المسمى بـ«السنهدرين» دوراً رئيساً في حياة اليهود الدينية والاجتماعية والسياسية في الفترة التي تلت رجوع اليهود من السبي البابلي، وخاصةً فيما يتعلق بمحاكمة السيد المسيح.

من هو مؤلف العهد القديم؟

البعض سيردد أن مؤلّف كل هذه الأسفار هو الرب برغم أنها كتبت بأقلام بشر ألهمهم الروح القدس..!؟ لكن إذا حدث ورجع القارىء إلى المؤلّفات التي وضعها بعض رجال الدين للخاصة وليس

(١) د. زياد منى، **بنو إسرائيل، جغرافية الجذور**، م.س، ص١١ و١٢؛ انظر أيضاً: د. أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ - حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثارية**، العربي للإعلام والنشر، ١٩٧٢، ص١٤٧ ـ ١٤٨.

للعامة، سيكتشف أن مسألة أسفار الكتاب المقدس مسألة أكثر تعقيداً من ذلك الجواب. لقد كان الكتاب المقدس قبل أن يكون مجموعة أسفار تراثاً شفهياً شعبياً لا سند له إلاّ الذاكرة. وهناك من الأسباب ما يسمح بالتأكيد أن الكتابة قد استُخدمت لنقل التراث والحفاظ عليه بعد مجيء اليهود إلى أرض كنعان. في كل الأحوال، يبقى العهد القديم صرحاً أدبياً للشعب اليهودي منذ أصوله وحتى العصر المسيحي. ولقد دُونت وأُكملت ورُوجعت الأسفار التي يتكون منها فيما بين القرن العاشر والقرن الأول قبل الميلاد[1]. لذلك جاء العهد القديم مجموعة متنافرة من النصوص، عدَّل البشر من عناصرها على مدى تسعة قرون. وقد أضيفت أجزاء إلى أجزاء أخرى كانت موجودة من قبل بحيث إن التعرّف على مصادرها اليوم عسير جداً. وليس هذا الأمر وجهة نظر شخصية، بل هي معلومات وحقائق أثبتها متخصّصون على درجة عالية من الكفاءة والتجرّد[2].

إننا لا نريد أن نبحث في التوراة بصورة عامة، بل في الأفكار التوراتية التي تدّعي الصهيونية أنها تستلهم ما تفعله منها، مؤسّسة موضوعها على مفهوم «الشعب المختار»، و«أرض الميعاد»، ومن دون هذين المفهومين تنهار مرتكزاتها الأساسية وتفقد بالتالي موضوعها وقضيتها. ولا يهمّ في هذا المجال، إذا كان الصهيوني مؤمناً ملتزماً أو علمانياً وملحداً. فالجميع لا يملك من المبررات سوى التمسك بالأساطير التوراتية، التي تزعم أن الله قد عقد اتفاقاً مع إبراهيم، «وقدم

(١) موريس بوكاي، **دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**، بيروت، دار الأفكار، ١٩٩١، ص٢٤.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢٨٢، انظر أيضاً: *Encyclopedia Universalis*، ط١٩٧٤، ج٣، ص٢٤٦ إلى ٢٥٣، مقال «التوراة» للكاتب ج.ب. ساندروز، الأستاذ بكلية الدومينيكان في سو لشوار.

إليه الصكوك الشرعية لامتلاك أرض كنعان»[1].

أولاً: قبيلة الله وامتياز الاختيارية:

إن **العهد القديم** مليء بالنصوص التي تصف اليهود بأنهم شعب الله المختار، ومن عداهم «غوييم»[2]. وفكرة الاختيارية هذه تحولت إلى مزاعم عقيدية تقوم على الاصطفاء والاستثناء والاستعلاء والعداء وادّعاء القداسة:

أ ـ الاصطفاء: الزعم بالاختيار راسخٌ في نفوس الصهاينة بفعل نصوص التوراة التي يتشرّبها الطفل اليهودي منذ صغره، ومنها: «لأنك شعب مقدس للرب إلهك، وقد اصطفاك الرب لتكون له شعباً خاصاً على جميع الشعوب التي على وجه الأرض» (**التثنية ١٤/ ٢**).

ب ـ الاستثناء: كذلك هم يعتقدون بأنهم شعب استثنائي ومميّز: «أنا يهوه إلهكم الذي ميّزكم من الشعوب» (**اللاويين ٢٠/ ٦**).

ج ـ الاستعلاء: وهو يظهر بشكل جلي في هذا الخطاب التوراتي: «.. يقف الأجانب ويرعون غنمكم، ويكون بنو الغريب حرّاثيكم وكرّاميكم. أما أنتم فتدعون كهنة الرب... تأكلون ثروة الأمم وعلى مجدهم تتآمرون» (**إشعيا ٦١/ ٥**). وقال الرب مخاطباً ابنته إسرائيل: «... وبالوجوه على الأرض يسجدون لك ويلمسون غبار

(١) روجيه غارودي، **الأساطير المؤسِّسة للسياسة الإسرائيلية**، بيروت، دار عطية، ١٩٩٦، ص٤٣.

(٢) غوييم: كلمة عبرية على صورة الجمع. مفردها «غوي». استخدمها العبرانيون بمعنى الحشرات التي تزحف في جموع كبيرة، وقد خصّصتها العنصرية اليهودية منذ القدم للإشارة إلى الناس جميعاً من غير بني إسرائيل. وقد أصبحت الكلمة تعني السوقة والأشرار والسفلة من الناس. وتوسّع أحبار اليهود، فأضافوا إليها معنى القذارة المادية والروحية والفكرية.

رجليك». (**اشعيا ٤٩/ ٢٢**).

د ـ العداء: أما الروح العدوانية فتتجسّد على لسان إلههم يهوه: «فلا تقطعوا عهداً مع سكّان هذه الأرض...» (**قضاة ٢/ ٢**). وفي موضع آخر: «إذا رجعتم ولصقتكم ببقية هؤلاء الشعوب... فاعلموا يقيناً أن الرب إلهكم لا يعود يطرد أولئك الشعوب من أمامكم، فيكونوا لكم فخاً وشركاً... حتى تبيدوا عن تلك الأرض الصالحة التي أعطاكم إياها الرب إلهكم» (**يشوع ٢٣/ ١٢**).

هـ ـ ادّعاء القداسة: إنهم شعب الله المقدس أيضاً بموجب بعض النصوص: «أسير بينكم وأكون لكم إلهاً وأنتم تكونون لي شعباً» (**اللاويين ٢٦/ ١٢**). وفي موضع آخر: «لأنك شعب مقدس للرب إلهك» (**تثنية ١٤/ ٢**). وأيضاً: «هكذا يقول الرب: إسرائيل ابني البكر» (**الخروج ٤/ ٢٢**).

لقد أدّت هذه النصوص إلى نمو الوعي العرقي بفكرة الشعب المختار، وإلى الإيمان بجنس متفوق وأمة متفوقة، كُتب لها تاريخ خاص لا تندمج في أمة أخرى ولو عاشت بينها أجيالاً. فإلههم يهوه انتقاهم من بين سائر الشعوب «أمة كهنة»، حتى بات ظنّهم أنهم خُلقوا من عنصر الله: «أنا قلت إنكم آلهة، وبنو العلي كلكم» (**مزمور ٨٢**). أما بقية الشعوب فمخلوقات حيوانية، ومحال أن يندمج أو ينسجم مخلوق على صورة الإله وآخر على صورة الحيوان!

إن أسطورة شعب الله المختار تم شحنها بمضمون العنصرية إلى درجة الحديث عن صفاء العرق اليهودي. ففي سفر **الخروج** (الآية ١٦) يطلب موسى أن لا يتزوج شعبه من بنات الشعوب الأخرى. ونجد في سفر **التثنية**، الآية ٣ من الإصحاح السابع هذا النهي القاطع: «ولا تصاهرهم، بنتك لا تُعطِ لابنه، وبنته لا تأخذ لابنك». هذا التميز العرقي هو الطريقة الوحيدة لمنع تلوث العرق الذي "اختاره" الله. هذه

المفاضلة مع الآخر ظلت قائمة كقانون. وحتى عندما عاد عزرا ونحميا من المنفى البابلي، بذلا كل الجهد لإعادة هذا التمايز العرقي إلى الوجود. ونرى عزرا يبكي «لأن العرق المقدس اختلط بشعوب البلاد» **(عزرا ٢٦٩)**. وعلى ضوء ذلك أمر عزرا بتطبيق الاصطفاء العرقي وفصل الغريب: «وكل أولئك الذين اتخذوا زوجات أجنبيات طلّقوهن مع أولادهن» **(عزرا ١٠ ـ ٤٤)**. هذه الكراهية للآخر تتجاوز البُعد العرقي لجهة رفض دم الآخر بسبب الزواج، لتشمل أيضاً رفض ديانته وثقافته وصور سلوكه[1].

جوليوس ستريشر، المنظّر العرقي النازي الذي اتُّهم بأنه وراء قوانين نورمبرغ العنصرية عام ١٩٣٥، أقرّ أثناء محاكمته كمجرم حرب: «نعم، إنني منذ سنوات أكتب أنه يجب منع أي اختلاط في الدم بين الألمان واليهود. وكنت أردد دوماً أن علينا أن نتخذ من اليهود نموذجاً يُحتذى. فهم أخذوا على أنفسهم عهداً بأن يحافظوا على سلامة عرقهم من خلال قوانين موسى وعزرا...». وهكذا شكّلت أساطير التوراة مصدر إلهام للنازيين الذين تسببوا للبشرية بمآسٍ لا تُنسى، ولا يزال اليهود يتاجرون بها حتى اليوم. ومع ذلك، تأخّرت الأمم المتحدة في قرارها عام ١٩٧٥ باعتبار الصهيونية صورة من صور التمييز العنصري. ومع أنها ألغته عام ١٩٩١، إلا أنها لم تلغِ الوقائع التي أدت إليه.

ثانياً: العهد المقدس والوعد الحق:

يقوم على أسطورة وعد الله المقطوع لـ«أبرام». وهذا الادعاء يشكّل أصلاً غيابياً مقدّساً عند اليهود، يثبت لهم حق امتلاك أرض كنعان، مستندين في ذلك إلى نصوص التوراة المتداولة بين أيديهم، والتي تتمحور حول المسائل التالية:

---

(١) روجيه غارودي، **الأساطير المؤسِّسة للسياسة الإسرائيلية**، م.س، ص٦٨.

أ ـ العهد والميثاق: يقدّم الرواة التوراتيون قراءةً كما لو أنها، أي التوراة، سلسلة من العهود المقطوعة التي يوزّع فيها يهوه إله إسرائيل الغنائم والأراضي على شعبه: «وفي ذلك اليوم بتّ الرب مع أبرام عهداً قائلاً: لنسلكِ أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات» **(التكوين ١٥/١٨)**.

ب ـ الأمر الإلهي: وهذا يصدر كأمر إلهي يجب أن يُطاع. كما كلّم يهوه يشوع قائلاً له: «إن موسى عبدي قد مات. والآن قمْ فاعبر نهر الأردن أنت وجميع هؤلاء الشعب، إلى الأرض التي أنا معطيها لبني إسرائيل. كل مكان تطأه أخامص أرجلكم لكم أعطيته، كما قلت لموسى» **(التكوين ١٧/٨)**.

ج ـ الوعد الأبدي: وهو وعد فوق التاريخ، أبدي وليس مجرد إذن للسماح لقبيلة بالإقامة والرعي كما يفسّر البعض هذا الوعد: «لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد». هذا الوعد أكدته نصوص توراتية لإسحق بن إبراهيم، وليعقوب بن إسحق... ومن ثم إلى موسى ويشوع: «لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلاد وأفي بالقسم الذي أقسمت لإبراهيم أبيك». **(التكوين ٢٦/٣)**.

تُستخدم هذه النصوص كما لو أنها صك ملكية شرعي أو سندات «طابو» صادرة عن يهوه صاحب الوحي الإلهي عند اليهود، والذي يحصر المهمات الإلهية بشعبه فقط. لذلك لا يمكن التحاور لا مع بيغن ولا مع شامير ولا مع شارون، لأن شعورهم أو ادعاءهم بالتفوق العرقي و"تحالفهم" حصراً مع الله، لا يدع لهم أي مجال للقبول بأي شيء يأتيهم من الآخر.

د ـ الإرث التاريخي: هذا العهد والوعد ليس محدوداً بزمان. إنه إرث تاريخي للأجيال على مرّ التاريخ: «ويهوه يطرد جميع الشعوب من أمامكم، فترثون شعوباً أكبر وأعظم منكم. كل مكان تدوسه بطون

أقدامكم يكون لكم، من البرية ولبنان، ومن نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم» (**التثنية** ١١/٢٣).

هذه النصوص تسوّغ فكرة احتلال الأرض الكنعانية والفلسطينية، والفكر الصهيوني يعتبر المسألة تنفيذاً لأمر إلهي يقضي بتحرير الأرض واسترجاعها. ويبدو في بعض أسفار التوراة الإبهام في تحديد هذه الأرض: «كل مكان تطأه أخامص أقدامكم لكم أعطيته»، وآخر: «كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم». لكن نصوصاً أخرى تحدّد هذه الأرض: «من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات». لذلك تتهرب إسرائيل من تحديد حدودها النهائية وتتحدّث دائماً عمّا تسميه «الحدود الآمنة».

من الواضح أن الرواة التوراتيين يقدّمون تاريخ إسرائيل كما لو أنه سلسلة من العهود والقصص والأساطير وصلت إليهم عن طريق الروايات الشفهية. لكن هذه الصورة ملفقة إلى حد كبير كما يقول روجيه غارودي. فقد قامت السيدة فرانسواز سميث بدراسة دقيقة حول هذا الموضوع وقالت: «إن البحث التاريخي الحديث قد ردّ إلى مجرد الوهم تلك التصوّرات الدقيقة عن الخروج من مصر وغزو بلاد كنعان والوحدة القومية الإسرائيلية قبل المنفى، والحدود الدقيقة. إنّ الوصف التاريخي التوراتي لا يعلمنا عما يرويه شيئاً، لكن يعلّمنا أشياء وأشياء عن الذين صنعوه»[١].

إن قراءة النصوص القديمة في هذه المنطقة تكشف أن كل

(١) فرانسواز سميث هي عميدة كلية اللاهوت البروتستانتية، نشرت كتاب: **الأساطير اللامشروعة ـ محاولة لدراسة الأرض الموعودة**. صدر عن دار Labor et Fides في جنيف عام ١٩٩٤. وفيه قامت بتحقيق دقيق حول أسطورة الوعد. نقلاً عن: روجيه غارودي، **الأساطير المؤسّسة**...، م.س، ص٤٠.

الشعوب تلقت وعوداً شبيهة من آلهتها، تسمح لها بسكن الأرض، بدءاً من بلاد النهرين إلى مصر مروراً بالحثيين. ففي مصر وعلى مسلّة الكرنك التي أقامها تحوتمس الثالث بين عامي ١٤٨٠ و١٤٧٥ق.م، نجد الإله يصرح: «إنّي أمنحك بقرار هذه الأرض بالطول والعرض. إنّي جئت وأعطيت الحق في سحق أراضي الغرب». وفي بلاد ما بين النهرين، وفي القصيدة البابلية لعملية الخلق، نجد الإله مردوك يثبت لكل واحد حصّته ويأمر ببناء بابل ومعبدها. وكان الحثّيون ينشدون لارينا، الإلٰهة الشمسية: «إنك تسهرين على طمأنينة السموات والأرض وتضعين حدود البلاد».

إن الوعد التوراتي للعبرانيين بالأرض ليس غريباً في هذا السياق، باعتباره وعداً بالإقامة قُدِّم لجماعات من البدو كانت تخضع لحياة التنقل من مكان إلى آخر، ومن ثم اتخذ بُعداً سياسياً وعسكرياً وقومياً وكان بداية لغزو فلسطين وإقامة المملكة الداودية في مستهل الألف الأول قبل الميلاد. ولا يمكن لعقل أن يقبل أن لهذا الوعد مفاعيل قانونية كما لو أنها ملكية حقيقية بصك شرعي صادر عن دائرة عقارية إلهية. ولا يوجد أي مبرر يسمح لإسرائيل اليوم بضم الأراضي استناداً إلى أساطير ووعود العهد القديم، وإلاّ لكان على خارطة العالم اليوم أن يُعاد ترسيمها من جديد.

يفيدنا التاريخ أن تجمّع اليهود على جزء من فلسطين بين صحراء النقب ومرتفعات الجليل قد تحوّل إلى مملكة صغيرة محدودة الشأن لم تعمر طويلاً، تعاقب على حكمها ثلاثة ملوك هم: شاؤول، داوود وسليمان، وذلك حوالى سنة ١٢٠٠ق.م. ثم ما لبث أن انقسمت هذه المملكة إثر وفاة سليمان إلى مملكتين صغيرتين هما:

ـ مملكة إسرائيل في الشمال، عاصمتها السامرة (قرية سبسطية الآن)، وهي الأكبر، إذ ضمت عشرة أسباط من الاثني عشر سبطاً يهودياً؛

- مملكة يهوذا في الجنوب، اتخذت من أورشليم (مدينة القدس) عاصمة لها، ولم تضم أكثر من سبطين هما: يهوذا وبنيامين.

ولم يكن ممكناً لهذه الكيانات أن تستمر في مواجهة الأشوريين والكلدانيين. فقد هاجمت جيوش الأشوريين مملكة إسرائيل سنة ٧٢٠ق.م، وأنهت وجود الأسباط العشرة، فقتل منهم من قتل واندمج الباقون بسكان البلاد. كذلك زالت مملكة يهوذا سنة ٥٨٦ق.م، أي بعد الأولى بحوالى مئتي سنة، وذلك تحت وطأة هجوم الكلدانيين بقيادة نبوخذ نصّر، الذي قضى على بنيان هذه المملكة ونقل معه إلى مملكته من تبقى من اليهود إلى موضع يدعى «تل أبيب» على نهر الخابور[1].

وقد حرصت الصهيونية الحديثة على إبقاء نار حقدها اليهودي من هذا الحادث الذي سمي في تواريخهم بـ«السبي البابلي». فسُمّيت عاصمة دولة إسرائيل المعاصرة «تل أبيب»، حفظاً للذاكرة الجماعية التي يجري شحنها في التربية الصهيونية - اليهودية. هذه هي الرواية التوراتية للدياسبورا (الشتات)، وهي رواية تتجاهل حقيقة أن الشتات الفعلي لليهود جاء على يد القائد الروماني تيتوس سنة ٧٠ ميلادية، الذي ضاق والده، الإمبراطور ڤسبازيان، باليهود وتآمرهم وتمردهم، فوجه إليهم جيشاً من الإسكندرية بمصر استطاع تدمير بقايا الوجود اليهودي المشاكس وفرّق شملهم. وكان من نتائج عمله هذا بدء عصر الدياسبورا لأول مرة في التاريخ المدعم بالوثائق، حيث تفرقوا في أرجاء مختلفة من العالم القديم وأغلبيتهم ذهبت إلى شمال أفريقيا، وبعضهم إلى الجانب الأوروبي من البحر المتوسط.

يمكن القول إنه في مثل هذا المناخ كان يُعاد إنتاج الأدب التوراتي والعهد القديم بأقسامه الثلاثة، التي تُبيّن التفاوت في لهجة الخطاب التي

(١) د. زياد منى، **جغرافية العهد القديم**، م.س، ص ص١٨٥ - ١٨٦.

كُتب بها، والتي تختلف اختلافاً بيناً من سفر لآخر. ذلك أن الإضافات على النصوص الأصلية بقيت واستمرت حتى زمن عزرا في حوالى القرن الخامس قبل الميلاد. أي إن التأريخ لأنبياء اليهود بقي واستمر على مدى يقارب تسعة قرون كُتبت خلالها الأسفار بأساليب متنوعة، وصيغت على مدى أجيال متعاقبة. وهي تعرّضت كأي روايات منقولة شفاهةً في البداية، إلى تباين نشأ عنه كثير من التناقض غير المسوّغ في بعض الأحيان، شكلاً ومضموناً. لذلك تُجمع غالبية المؤرّخين على أن التوراة المتداولة ليست هي التوراة الأصلية، أو أنها محرّفة بإضافات لا تشكّل أساساً دينياً صحيحاً.

أما التوراة المتداولة في الوقت الحاضر فقد كتبها الكهنة والأحبار اليهود على مدى تسعة قرون ولا سيما في فترة الأسر البابلي (٥٨٦ - ٥٣٩ق.م)، أي بعد عصر النبي موسى بحوالى ٨٠٠ عام. وهؤلاء صاغوا ديانة وضعوا فيها أفضل نتاجهم الفكري بما يخدم هدفهم الأساسي بالعودة والانتقام عن طريق تثبيت عقيدة الأرض الموعودة. ومنذ أن نشرت هذه الديانة الجديدة على لسان عزرا - كاتب شريعة السماء - أصبحت الديانة اليهودية تمثّل نفس المبادىء التي تستند إليها الصهيونية اليوم[1].

وكان سبق ذلك في فترة العداء بين مملكتي إسرائيل ويهوذا أن قام كل طرف يروي في **التاناخ** القصة من وجهة نظره الخاصة. وهذا ما دفع الكثيرين إلى الشك في الروايات التاريخية التوراتية. ومن هؤلاء الفيلسوف اليهودي باروخ سبينوزا الذي كتب في القرن السابع عشر: «من الواضح كالشمس عند الظهيرة أن خمسة أخماس التوراة لم تُكتب على أيدي موسى وإنما بيد شخص عاش بعده بسنوات كثيرة». فطردته

(١) د. أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، م.س، ص ص١٥٨ - ١٥٩.

بسبب ذلك الطائفة اليهودية من صفوفها وصُودرت كتبه.

ولقد ثبت من خلال الدراسات المقارنة أن ما ورد في هذه التوراة من شرائع وتقاليد وطقوس دينية مُقتبس كلياً من الشرائع الكنعانية والبابلية. فجميع الأعياد، عدا الفصح، والأسماء التي أطلقها كتبة الأسفار على أبطال قصصهم، هي في الأصل أسماء كنعانية. وما ورد من قصص الحرب وتعاليمها الخاصة التي تأمر بقتل الأطفال والنساء والشيوخ وحتى البهائم، بل وبإحراق المدن وأهلها، أمر لا يمكن التصديق بأنه يعود إلى دين سماوي. وقد جاء في **القرآن** أكثر من إشارة وتحذير لبني إسرائيل من مغبة هذه التعاليم التي أدخلوها في كتبهم وقالوا هذا من عند الله: «من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قَتَل نفساً بغير نفس أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً» (**المائدة، ٣٢**). كذلك جاء في **القرآن**: «فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون» (**البقرة، ٧٩**).

العنف في صيغته الاحتفالية:

إن الوقوف على التعاليم التوراتية اليهودية يُبيِّن أن إله التوراة المتداولة بينهم، يُعلّم شعبه المختار العداء للشعوب، ويبثّ فيهم كل أشكال العنصرية والعصبية والاستعلاء والكراهية. وتبلغ الدعوة التوراتية ذروة التطرف والعنف حين تحضّ على استباحة بلاد الأمم والشعوب واستحلال دمائهم وأموالهم ونسائهم. إن النصوص التوراتية حافلة بالشواهد التي تؤكد على التربية العدوانية وترتكز على العنف والإرهاب، الذي يتحول بفعل هذه التعاليم إلى طقوس وشعائر يتعبد فيها اليهود ويمارسون من خلالها فعل تطرفهم وعدوانيتهم تجاه

الشعوب الأخرى. وهي تتمحور حول العناوين التالية:

أ ـ الأمر بالاستباحة والتحريم: لقد جُمعت قوانين الحرب في **العهد القديم** في **سفر التثنية**، وفيه تحدّد لليهود كيفية الاستيلاء على المدن وأسلوب التعامل مع أهل البلاد في الإصحاحات التالية: ٢٠/١٠ و٢١/١٤ و٢٣/١٠ و٢٣/١٦ و٢٤/٥. وقد أصبحت هذه الأسفار مرجعاً وقانوناً ومصدر إلهام ووحي للقادة الصهاينة، وهي تُنفّذ كما الطقوس والشعائر نذكر منها: «إذا تقدمت إلى مدينة لتقاتلها فادعها أولاً إلى السلم، فإذا أجابتك إلى السلم وفتحت لك، فجميع الشعب الذي فيها يكونوا لك تحت الجزية ويتعبدون لك. وإن لم تسالمك بل حاربتك فحاصرها، وأسلمها الرب إلهك إلى يدك، فاضرب كل ذكر بحدّ السيف، وأما النساء والأطفال وذوات الأربع وجميع ما في المدينة من غنيمة، فاغتنمها لنفسك وكُلْ غنيمة أعدائك التي أعطاكها الرب إلهك...» (**تثنية ٢٠/١٠**).

وهكذا تسرد التوراة قصص الحرب في مواضع عدة، وجميعها تتعامل مع المدن والبلدات بمنطق «التحريم»، وهو المصطلح التوراتي المعرّب والملتبس والذي يعني الإبادة كما يتضح من سياق الآيات الكثيرة.

وهكذا طبّق يشوع بن نون ما ورد فيها عندما دخل أريحا: «وقتلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم بحدّ السيف» (**يشوع ٦/٢٠ ـ ٢١**).

ب ـ الأنبياء القدوة والسيف: أنبياء التوراة القدوة عند الصهاينة يتميّزون بالقسوة والعنف. فموسى عندما انتصر على المديانيين، وجاؤوه بالسبايا والغنائم ووجد أن جنده ترك بعض الأطفال أحياء، قال لهم: «فالآن اقتلوا كلّ ذكر من الأطفال، وكلّ امرأة عرفت رجلاً بمضاجعة ذكر اقتلوها. لكن جميع إناث الأطفال من اللواتي لم يعرفن

مضاجعة الرجال فاستبقوهن لكم. . . » (**العدد ٣١**).

ويوصي الرب موسى قائلاً: «فتطردون كل سكان الأرض من أماكن وتمحون جميع تصاويرهم، وتبيدون كل أصنامهم المسبوكة وتخربون جميع مرتفعاتهم» (**العدد ٣٣/ ٥٢**).

لقد وضع موسى في نظرهم أسس التقاليد العسكرية الإسرائيلية التي سار عليها الأحفاد في ما بعد. وبعد موته تولى خادمه يشوع بن نون، الذي أصبح القائد العسكري لعملية غزو أرض كنعان، وصار بعد ذلك بطلاً إسرائيلياً معاصراً وقدوة تُحتذى بسبب وحشية أسلوبه في التعامل مع الشعوب غير اليهودية. ففي سفر **يشوع** نقرأ: «. . . ولما فرغ بنو إسرائيل من قتل جميع سكان العي في الصحراء وفي البرية حيث لحقوهم، وسقطوا جميعاً بحدّ السيف عن آخرهم، رجع جميع إسرائيل إلى العي وضربوها بحدّ السيف. وكان جملة من قُتل في ذلك اليوم من رجل وامرأة اثني عشر ألفاً جميع أهل العي، ولم يرد يشوع يده التي مدّها بالحربة حتى أبسل جميع سكان العي، فأما البهائم وسلب تلك المدينة فغنمها إسرائيل لأنفسهم على حساب أمر الرب الذي أمر به يشوع. وأحرق يشوع العي وجعلها تل ردم إلى الأبد خراباً إلى هذا اليوم» (**يشوع ٨/ ٢٤**).

وبعد استيلائه على مدينة عاي أو العي، تقدّم يشوع إلى محاربة أهل مقيدة. وهنا تزعم التوراة أنّ الرب تدخّل بمعجزته حيث جعل الشمس لا تغرب حتى ينتهي يشوع من مهمته الدموية الوحشية: «وأخذ يشوع مقيدة في ذلك اليوم وخربها بحدّ السيف وضرب ملكها وكل نفس بها ولم يُبقِ شارداً». (**يشوع ١٠/ ٢٨**). وهكذا فعل مع لبنه ولخنيش وكذلك مع جازر وعجلون وحيرون ودبير وكل أرض الجبل والجنوب والسهل والسفوح وكل ملوكها (**يشوع ١٠/ ٢٩ ـ ٤٣**)؛ وكذلك فعل داوود مع أعدائه (**صموئيل الثاني ٨/ ١ و٢ و١٠/ ١٨، وصموئيل الأول ٣٠/ ٧**).

ج ـ القوة المقدسة وإله إسرائيل القاسي: لقد تجرأ اليهود على الله تعالى، وصوّروه على هيئة بشرية يدخل في عراك ومصارعة مع يعقوب، الذي ينجح في تثبيته حتى طلوع الفجر، ولا يطلقه حتى يأخذ البركة منه، قائلاً: «لا أطلقك إنْ لم تباركني. فقال له: «ما اسمك؟ فقال: يعقوب. فقال: لا يدعى اسمك فيما بعد يعقوب بل إسرائيل لأنك جاهدت مع الله والناس وقدرت. . . ». فإسرائيل ـ وفق هذا النص ـ تمتلك قوّة مقدّسة باركها الله، الذي يصوّرونه كإله قاسٍ لا يعرف الرحمة: «الرب إلهك هو العابر أمامك ناراً آكلة. هو يبيدهم ويذلّهم، فتطردهم وتهلكهم سريعاً كما كلّمك الرب» (**التثنية ٩/ ٣**). فإذا كان الله قاسياً فعلى عبيده أن يكونوا على صورته، وتمثّل هذه العبارة الناضحة بالشر مثالاً نموذجياً عن هذه القسوة الداعية لتمجيد القوة: «قومي ودوسي يا بنت صهيون لأني أجعل قرنك حديداً وأظلافك أجعلها نحاساً، فتسحقين شعوباً كثيرة، غنيمتهم للرب وثروتهم لسيد كل الأرض» (**ميخا ٤/ ١٣**).

د ـ الروح الاستئصالية: تتجلى التربية عند اليهود بأنها ذات نزعة استئصالية تجاه الأغيار (الغوييم)، وتظهر بوضوح في العديد من النصوص التوراتية مثل: «هوذا شعب كلبوةٍ يقوم، وكشبل ينهض، لا يربض حتى يأكل الفريسة ويشرب دم الصرعى» (**العدد ٢٣/ ٢٤**). وفي سفر آخر ورد: «الرب إلهك يطرد هؤلاء الشعوب من أمامك ويدفع ملوكهم إلى يدك فتمحو اسمهم من تحت السماء» (**التثنية ٧/ ١٥**). وتظهر عملية الاستئصال الدموية للشعوب المغايرة كما لو أنها أمر إلهي: «أما مدن أولئك الأمم التي يعطيها لك الرب إلهك ميراثاً فلا تستبقِ منها نسمة» (**التثنية ٢٠/ ١٠**). ولا مهرب من تنفيذ الأمر الإلهي، فالتحذير من مغبة المخالفة واضح: «إنْ لم تطردوا أهل الأرض من وجهكم، كان من تبقونه منهم كإبرة في عيونكم وكحربة في جنوبكم،

يضايقونكم في الأرض التي أنتم تقيمون بها» (**العدد ٣٣/ ٥٥**).

إن عبارات القتل والإفناء والاستئصال تتكرر في الأسفار التوراتية عند كل حديث عن قتال أو احتلال لمدينة وقرية. وتعدّد التوراة عدد الملوك الذين قتلهم يشوع وأفنى شعوبهم، فتقول: «جميع الملوك واحد وثلاثون».

وليس غريباً أن يعمد الصهاينة إلى التذكير الدائم بهذه الوقائع وتصويرها على أنها بطولات يمكن استعادتها بقالب عصري وحديث، بل ويجري تلقينها للأطفال، لا كأساطير، بل كوقائع وكتاريخ يجب تمثّله والاستفادة من عبره ودروسه.

ولا يمكن لعقل معاصر أن يصدق أن هذه المفاهيم الأسطورية والرمزية يمكن أن تتحول مع الصهيونية إلى تاريخ لتبرير سياسة ما، وإنشاء أيديولوجيا مشحونة بكل هذا التوتر والحضور التوراتي الأسطوري، الحافل بالعنف والكراهية والعنصرية. لكن هذا ما حدث ولا يزال يحدث، مسبباً الحروب والقتل والمذابح في أبشع مظاهرها.

الأركيولوجيا والأيديولوجيا:

إن تحليل بنية هذه الأساطير التوراتية الزائفة يُعتبر خطوة معرفية أساسية لتبيان كيفية تحوّل الميثولوجيا إلى أيديولوجيا، وكيفية تحوّل الأقصوصة الرمزية والتراث الشعبي الشفوي إلى بناء سياسي وخطاب استنهاضي قومي وإحلالي يأتي بمفاهيم من قرون بائدة ويسقطها على الواقع الراهن، مُدّعياً أنه يمارس عبادة وفعل أمر مباشر من الله؛ «ما دام ثمة كتاب الكتب، أي التوراة، وما دام ثمة شعب الكتاب المقدس، فيجب أن يكون ثمة بلد الكتاب المقدس». هذا ما قاله يوماً موشي دايان، والذي عبرّ فيه عن الروح التي بموجبها تحدّدت شخصية يهودي الزمن الحاضر والغابر، فأصبح بذلك كائناً متعالياً فوق كل الشعوب.

ولقد اعتبرت الصهيونية دائماً أن توفير المناخ الملائم للعمل في مجال التاريخ والتنقيب عن الآثار بالغ الأهمية، بل ليس بأقل أهمية من الجهد السياسي والإداري والاقتصادي لإنشاء الوطن القومي اليهودي. بل إن إشارة صك الانتداب على فلسطين إلى «الرابط التاريخي» بين اليهود «المشتتين في العالم» و«أرض آبائهم» كما سمّوها، كانت بحد ذاتها أول نصر في مطلع القرن العشرين للصهيونية وزعيمها حاييم وايزمن، الذي أصرّ على أن يتضمن صكّ الانتداب مثل هذه الإشارة إيماناً منه بأهمية الجانب التاريخي لضمان عودة اليهود إلى «أرض أجدادهم». لذلك كان كثيراً ما يردد «نحن لسنا بقادمين، ولكننا عائدون»[١].

ومما لا شك فيه أن ما قاله المؤرّخ كيث وايتلام في كتابه الخطير **اختلاق إسرائيل القديمة**[٢] يُعبّر عن الحقيقة. فالتأريخ الفلسطيني عني فقط بالقرنين الأخيرين وبصراعه مع الحركة الصهيونية. أما التاريخ القديم فقد بقي حكراً على إسرائيل القديمة التي تضخم دورها التاريخي منذ نشوء الدراسات التوراتية في العصر الحديث. فالدراسات الإسرائيلية الحديثة عنيت بتاريخ إسرائيل القديم المكتوب من وجهة نظر غربية واستشراقية بوصفها التعبير القديم عن الدولة الحديثة وشعبها اليهودي. إن نمو الحركة الوطنية الفلسطينية لم يؤدِ إلى استرداد الماضي كما حصل في الهند وأفريقيا وأستراليا. المشكلة هنا تكمن في أن مفهوم «التاريخ الفلسطيني» يقتصر على الفترة الحديثة بهدف توضيح القضية الوطنية في مواجهة النفي والتشريد، مما يعني أن التاريخ القديم تُرك لإسرائيل والغرب.

---

(١) كيث وايتلام، **اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني**، ترجمة د. سحر الهنيدي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩، ص١٤.

(٢) كيث وايتلام، **المرجع نفسه**، ص٣٣.

وفي هذا المجال، يُلاحظ إدوارد سعيد في خاتمة كتابه **لوم الضحية: البحث العلمي الزائف وقضية فلسطين**[1]، أن فلسطين كانت وطناً لحضارة لافتة للنظر لقرون طويلة قبل هجرة القبائل العبرية إليها. في حين أن طبيعة هذه الحضارة وإنجازاتها لا تُذكر إلا في جمل قليلة فيما فترة الهجرة اليهودية تُركت لإسرائيل من دون أي تعليق. وهذا ما حاول كيث وايتلام التصدي له بجدارة من خلال تقديم قراءة تكشف التزييف الذي قامت به الدراسات التوراتية الكلاسيكية، حيث يؤكد في خلاصة بحثه الأكاديمي أن التاريخ اليهودي القديم إنما هو مجرد جزء من التاريخ الكنعاني أو الفلسطيني القديم. وينتهي إلى ضرورة إحياء هذا التاريخ ودراسته بوصفه موضوعاً قائماً بذاته، لا مجرد إطار للسياق الذي ظهرت فيه مملكة إسرائيل القديمة، التي شكك الباحث في وجودها أصلاً، ويراها مجرد اختلاق وتزييف قام به باحثون مغرضون تحرّكهم دوافع سياسية ومصالح تتعلق بالأوضاع الحاضرة.

من هذا الباب أطلت الأركيولوجيا الإسرائيلية لتحاول من خلال علم الآثار إثبات الأساطير الواردة في «التاناخ» أو التوراة اليهودي. وقد صُرفت أموال سخيّة وبُذلت جهود جبارة في حفريات لم تترك شبراً من أرض فلسطين إلاّ ونبشته. فماذا كانت النتيجة؟

سوف نستند في الجواب عن هذا السؤال إلى كاتب يهودي إسرائيلي هو أستاذ جامعي وبروفيسور في علم الآثار من جامعة تل أبيب، وشارك في أغلب الحفريات المهمّة في حاتسور ومجيدو وتل عراد وتل بئر السبع، ونشر حولها كتباً عديدة، هو زئيف هرتسوغ. كتب هرتسوغ يقول: «من الواضح للباحثين اليوم أن شعب إسرائيل لم يقم في

(١) Said, E, W., *Blaming The Victims, Spurious Scholarship and The Palestinian Question*, London, Verso, 1988.

مصر، ولم يته في الصحراء، ولم يحتل البلاد بحملة عسكرية، ولم يورثها لاثني عشر سبطاً إسرائيلياً. كذلك أصعب من هذا أن نستوعب حقيقة تتبدى للعيان، وهي أن المملكة الموحدة لداوود وسليمان الموصوفة في التوراة كقوة إقليمية عظمى، كانت في أفضل الأحوال مملكة قبلية صغيرة. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن ينتاب القلق كل من سيضطر للعيش مع فكرة أن يهوه، إله إسرائيل، كانت له زوجة، وأن الدين الإسرائيلي الأقدم تبنى الوحدانية فقط في هوامش عهد الملوك (شاؤول وداوود وسليمان) وليس على جبل سيناء. وإنني كابن للشعب اليهودي، وكتلميذ للمدرسة التوراتية، أُدرك عمق الإحباط النابع من الفجوة بين التوقعات وإثبات التوراة كمصدر تاريخي وبين الوقائع المكتشفة على الأرض. وقد خبرت هذه التجربة «على لحمي» وأنا أفحص، أنتقد، وأصحّح أولاً وقبل كل شيء تفسيراتي واستخلاصاتي السابقة، إلى جانب انتقاد وتفسير أعمال نظرائي بشكل مجدد»[1].

وبعد أن يشرح هرتسوغ بالتفصيل وبالوثائق الدامغة ما يثبت بطلان الأساطير التوراتية التي ذكر عناوينها في النص السابق، وأهمها ما ذكره عن القدس، عاصمة المملكة الموحدة، والتي فشلت الحفريات طيلة السنوات المئة والخمسين الماضية في تبيان وجود أية أطلال لهذه المملكة المزعومة، يخلص إلى القول: «من الواضح أن القدس في أيام داوود وسليمان كانت مدينة صغيرة لكنها في كل الأحوال لم تكن عاصمة الإمبراطورية الموصوفة في أسفار التوراة». كذلك يقوّض

(١) البروفيسور زئيف هرتسوغ: «لا مرتكزات للتوراة في الواقع»، **هآرتس**، ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٩. المقالة منشورة في **السفير** اللبنانية بترجمة حلمي موسى (١/ ١١/ ١٩٩٩، العدد ٨٤٤٠).

البروفيسور الإسرائيلي أسس نظرية الإيمان الأول بالوحدانية في مملكتي إسرائيل ويهودا. فقد كشفت الآثار عن كتابات في جبل النقب بالعبرية تذكر اسمَيْ يهوه وإشرتا، وهي تفصح عن زوج من الآلهة (يهوه وزوجته أشراه) وتبريكات باسم زوج الآلهة. ويخلص إلى إن الوحدانية ليست إلا تجديداً تمّ في أواخر عهد مملكة يهودا أو بعد خراب مملكة إسرائيل.

يتساءل هرتسوغ في ختام مقالته الخطيرة عن أسباب عدم تغلغل هذه الأفكار في وعي الجمهور الإسرائيلي، فيقول: «إن التشكيك في مصداقية التوصيفات التوراتية يُنظر إليه على أنه تشكيك في حقّنا التاريخي في هذه البلاد وكتحطيم لأسطورة الشعب الذي أوجد مملكة إسرائيل السابقة. وهذه الأسس الرمزية تشكّل عنصراً مهمّاً جداً في تشكيل الهوية الإسرائيلية لدرجة أن أي محاولة للتساؤل عن صدقيتها تُواجه بالعداء أو التجاهل»[1]. وقد تعرَّض كاتب هذه المقالة لهجوم شنيع لكن من الساسة وليس من الباحثين والأكاديميين. في كل الأحوال، لم يكن هرتسوغ هو الباحث الأول الذي يقف مشدوهاً أمام الحقائق التاريخية الدامغة. فقد سبق لزميله المؤرِّخ البروفيسور نداف نئمان أن نشر قبل عام مقالة بعنوان: «أخرجوا التوراة من خزانة الكتب اليهودية».

(١) المرجع نفسه.

الفصل الثاني

التلمود: استكمال الأسطورة وتأصيل العنف

- ☐ ماهية التلمود.
- ☐ عقيدة الماشيح وسبت التاريخ.
- ☐ الهالاخا والأغيار.
- ☐ تشريع القتل وتطهيره.

* * *

ماهية التلمود:

التلمود كلمة عبرية معناها التعاليم. وهو كتاب مقدس عند اليهود يعادل في قيمته الروحية والعملية التوراة، بل يفوقها بمراحل في كثير من الجوانب التطبيقية. وهو مجموعة من الشرائع اليهودية التي نقلها أحبار اليهود شرحاً وتفسيراً للتوراة واستنباطاً من أصولها.

وإذا كانت كتابة **العهد القديم** قد استغرقت قروناً عدة ساهم فيها عدد كبير من الحاخامات إلى أن كانت كتابته النهائية على يد عزرا في القرن الخامس قبل الميلاد، فإن التلمود أيضاً تأخرت كتابته عن العهد القديم ما يزيد عن سبعة قرون، لأن كتابته تمت بين القرنين الثاني

والخامس بعد الميلاد.

فما هو التلمود؟ يتألف التلمود من قسمين: **المشنة** وهي النص أو المثنى، و**الجمارا** وهي التفسير أو الشرح. والتلمود هو الاسم الجامع للمشنة والجمارا معاً. و«المشنة» عبارة عن مجموع تقاليد اليهود المختلفة في شتى نواحي الحياة اليهودية مع بعض الآيات من التوراة. ويزعمون أن هذه التعاليم شفوية ألقاها موسى على شعبه حين كان على الجبل، ثم تداولها هارون وأليعازر ويشوع وسلّموها للأنبياء، ثم انتقلت من الأنبياء إلى أعضاء المجمع الأعلى[1] وخلفائهم في القرن الثاني بعد المسيح حينما جمعها الحاخام يهوذا ودوّنها. أما «الجمارا» فهي مجموع المناظرات والتعاليم والتفاسير التي دُوّنت في المدارس العالية بعد الفراغ من المشنة.

وأساس المباحث قائم في التلمود على ستة أبواب، هي:

١ ـ **الفلاحة (زراعيم)**: يتضمن كل القوانين الدينية الناظمة للعلاقات الزراعية، مع الصلوات والأدعية المفروضة.

٢ ـ **الأعياد والمواسم (موعد)**: يتضمن كل ما يتعلق بالأعياد المقدسة واحتفالاتها وطقوسها.

٣ ـ **النساء (ناشيم)**: يتضمن كل ما يتعلق بالنساء، كالزواج والطلاق وواجبات الزوج والزوجة والأحوال الشخصية.. إلخ.

٤ ـ **النواهي والعقوبات (نزيقين)**: يشمل العقوبات والمحظورات والتعويضات والقصاص. وفيه جاء الحديث عن مجمع السبعين اليهودي المسمى «السنهدرين» الذي يشكّل، إضافة لصفته الدينية التشريعية، المحكمة العليا عند اليهود.

(١) أسعد السحمراني، **من اليهودية إلى الصهيونية**، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٣، ص٧٢.

٥ ـ **الذبائح (قداشيم)**: يحتوي كل التشريعات الخاصة بالذبائح والقرابين وما يقدم للهيكل، وأنواعها وشروطها ومراسم تقديمها.

٦ ـ **الطهارة (طهاروت)**: وفيه أحكام الطهارة والنجاسة، والحلال والحرام في الأطعمة والمشروبات، والأجسام والملابس.

لكن هناك تلمودين يجب التمييز بينهما. **أولهما** يدعى التلمود الفلسطيني، واليهود يسمونه الأورشليمي (المقدسي)، وقد كُتب بين القرنين الثالث والخامس للميلاد، والذين كتبوه هم حاخامات طبرية[1]. ويُعرف **الثاني** بالتلمود البابلي، وقد أُنْتُهي من كتابته بصيغته النهائية في بابل في القرن الخامس للميلاد. ولكل من هذين التلمودين طابعه الخاص، وهو طابع البلد الذي وضع فيه.

ولغتا التلمودين مختلفتان تمثلان لهجتين آراميتين: التلمود الفلسطيني بالآرامية الغربية، أما التلمود البابلي فلهجته آرامية شرقية، وقد احتوى على مصطلحات يونانية ولاتينية. وحجم التلمود البابلي أوسع من التلمود الفلسطيني بأربعة أضعاف، ويقع في ٥٨٩٤ صفحة، ويُطبع عادةً باثني عشر جزءاً. وبهذا يكمل التلمود أحكام الديانة اليهودية التي استغرق وضعها كما يتضح أكثر من ألف عام، أي من القرن السادس قبل الميلاد حتى القرن الخامس بعد الميلاد.

إن «التلمود البابلي أكثر شمولاً وتنظيماً من التلمود الفلسطيني ويُعتبر بمفرده المصدر القاطع للتشريع. ويمثّل التلمود المقدسي أو الفلسطيني، مرتبة أدنى كمرجع للتشريع مع عدد آخر من الإضافات المعروفة جماعياً باسم "الأدب التلمودي"، وهي تحتوي على أشياء لم

(١) أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ - حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثارية**، م. س، ص١٧٤.

يذكرها التلمودان السابقان»[١].

والآرامية هي اللغة المهيمنة في التلمود البابلي وليست العبرية. والنص لا يقتصر على الشؤون الشرعية، بل يحتوي في بعضه على ما يُسمى «القصص» (هاغادا)، وهي خليط من حكايات ونوادر حول حاخامات وشخصيات توراتية وملائكة وسحرة وعفاريت.

وقد طُبع التلمود طبعات مختلفة: فطبعة البندقية هي الطبعة الكاملة، أما طبعات أمستردام (١٦٤٤م) وسالزبورغ (١٧٦٩) وبراغ (١٨٣٩) وفارسوفيا (١٨٦٣)، فكلها منقوصة. وفي النسخ المطبوعة حديثاً يمكن ملاحظة بياضات ورسوم ودوائر بدلاً من ألفاظ وشتائم بحق المسيح والعذراء كانت موجودة في النسخ الأصلية.

لقد ركّز اليهود على تعاليم التلمود فاتبعوها أكثر مما اتبعوا ما جاء في التوراة، وذلك لأن علماء اليهود والحاخامات اعتبروا التلمود كتابهم المقدس الأول وجعلوا التوراة في المقام الثاني. وقد جاءت نصوصه أشد عدوانية من نصوص التوراة، وتركّزت فيها الشحنة العدوانية ضد المسيحيين، فضلاً عن العداء لكل الناس. والسبب في هذا يعود إلى أن كتابة القسم الأكبر من التلمود انتهت بعد القرن الخامس للميلاد، أي بعد أن حكم الإمبراطورية البيزنطية أباطرة اعتنقوا المسيحية، التي اتسع انتشارها بفعل ذلك.

والتلمود كنص تعليمي مقدس، تُعتبر محتوياته في الإجمال تعاليم إلزامية وثابتة غير متغيرة، وهي تحمل كل معاني الاستعلاء والعنصرية والعداء للشعوب. ومن بعض نصوصه القاسية أن الخارج عن دين اليهود حيوان على العموم، فسمِّه كلباً أو حماراً أو خنزيراً. والنطفة التي

---

(١) إسرائيل شاهاك، **الديانة اليهودية وموقفها من غير اليهود**، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٤، ص٦٣.

هو منها هي نطفة حيوان... وخلق الله الأغيار (الغوييم) على هيئة الإنسان ليكونوا لائقين لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا لأجلهم، لأنه لا يناسب الأمير أن يخدمه ليلاً ونهاراً حيوان وهو على صورته الحيوانية. إن كل ذلك منابذ للذوق والإنسانية كل المنابذة. فإذا مات خادم أو خادمة ليهودي، وكانا من المسيحيين، فلا يلزمك أن تقدّم له التعازي باعتبار أنه فقد إنساناً، بل لكونه فقد حيواناً من الحيوانات المسخّرة له[١]. وفي باب آخر نصّ يصدر بشكل أمر مقدّس: «اقتل الصالح من غير الإسرائيليين، ومحرّم على اليهودي أن ينجي أحداً من باقي الأمم من هلاك أو يخرجه من حفرة يقع فيها، لأنه بذلك يكون حفظ حياة أحد الوثنيين»[٢]، أو «... جميع المسيحيين، حتى أفضلهم يجب قتلهم...»، أو «حتى أفضل الغوييم يجب قتله»، أو «... يجب إزالتهم من سجل الأحياء، لأنه قيل عنهم من يأثم ضدي، سأزيله من سجل الحياة»[٣].

هذه المواقف النابضة بالعنصرية والحقد تعكس موقفاً تجاه الأغيار (الغوييم) يتسم بإنكار إنسانيتهم والحطّ من كرامتهم. فالأرواح غير اليهودية شيطانية وشبيهة بأرواح الحيوانات، وأن الأرواح عندما تخرج تدخل جسماً آخر.. ومثالاً على ذلك يقول التلمود إن روح إشعيا دخلت يسوع، وإشعيا كما يقول التلمود كان قاتلاً وزانياً!!

عقيدة الماشيح وسبت التاريخ:

ولا يدخل الجنة إلاّ اليهود. أما عن المسيح المنتظر عند اليهود

---

(١) د. أغسطس روهلنج: **الكنز المرصود في قواعد التلمود**. ترجمة: د. يوسف نصر الله، مصر، مطبعة المعارف، ١٨٩٩، ص٥٣.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٥٤.

(٣) الأب آي بي برانايتس: **فضح التلمود، تعاليم الحاخاميين السرية**، بيروت، دار النفائس، ١٩٩١، ص١٤٧ ـ ١٤٨.

وبسط سلطان اليهود على جميع الأمم بعد مجيئه، فيقول التلمود: عندما يأتي المسيح تطرح الأرض فطيراً وملابس من الصوف وقمحاً حبه بقدر كلى الثيران الكبيرة. في ذلك الزمن، ترجع السلطة لليهود وكل الأمم تخدم مسيح اليهود وتخضع له. وفي ذلك الوقت يكون لكل يهودي ألفان وثمانمئة عبد يخدمونه وثلاثمائة وعشرة تحت سلطته.

ولا يأتي المسيح إلاّ بعد انقضاء حكم الأشرار الخارجين عن دين بني إسرائيل. ويجب على كل يهودي أن يبذل جهده لمنع استملاك باقي الأمم في الأرض حتى تبقى السلطة لليهود وحدهم، لأنه يجب أن تكون لهم السلطة أينما حلوا. وقبل أن يحكم اليهود نهائياً باقي الأمم، يلزم أن تقوم الحروب بضراوة ويهلك ثُلث العالم، ويبقى اليهود مدة سبع سنوات متوالية يحرقون الأسلحة التي اكتسبوها بعد النصر: ستنبت أسنان أعداء إسرائيل بمقدار اثنين وعشرين ذراعاً خارج أفواههم، ويعيش اليهود في حروب مستمرة مع باقي الشعوب منتظرين ذلك اليوم. وسيأتي المسيح الحقيقي ويحصل النصر المنتظر، ويقبل المسيح هدايا كل الشعوب ويرفض هدايا المسيحيين. وتكون الأمة اليهودية آنذاك في غاية الثروة لأنها تكون قد وضعت يدها على جميع أموال العالم. وذكر في التلمود أن هذه الكنوز ستملأ «سرايات» واسعة لا يمكن حمل مفاتيحها وإقفالها على أقل من ثلاثمائة حمار. وترى الناس كلهم حينذاك يدخلون في دين الله أفواجاً أفواجاً... ويُقبلون ما عدا المسيحيين، فإنهم يهلكون لأنهم من نسل الشيطان. ويتحقق نصر الأمة اليهودية بمجيء إسرائيل وتكون تلك الأمة هي المتسلطة على باقي الأمم عند مجيئه!!

إن هذه المفاهيم الخرافية حول المسيح المنتظر و«سبت التاريخ» من أهم العقائد الأسطورية عند اليهود. ففيها كما يتضح أن ملكاً من نسل داوود سيأتي في نهاية التاريخ (سبت التاريخ) ليجمع شتات اليهود

المنفيين ويعود بهم إلى الأرض المقدسة ويحطم أعداء إسرائيل ويتخذ أورشليم عاصمة له ويعيد بناء الهيكل. لقد أضعفت هذه العقيدة من أي إمكانية لاندماج اليهود في الحضارات التي عاشوا فيها، وزادت من انفصالهم عن كل الأغيار. فانتظار الماشيح messiah يلغي الإحساس بالانتماء الاجتماعي والتاريخي. والرغبة بالعودة تضعف إحساس اليهودي بالمكان والانتماء الجغرافي وتعطل إمكانية اندماجه في محيطه[1].

الهالاخا والأغيار:

تستند الهالاخا، أي المنظومة التشريعية اليهودية، في المقام الأول، إلى التلمود البابلي الذي يرسم منظومة علاقات اليهود مع الأغيار، من موقع التفوق والاستعلاء. فاليهودي بنظرهم أعلى منزلة من البشر ومن الملائكة أيضاً. ومن يضرب يهودياً فكأنه ضرب الله ويستحق على فعلته هذه الموت. وأنه لولا اليهودي لانعدمت البركة من الأرض ولما أمكن لباقي المخلوقات أن تعيش. وأنه لا تجوز مع غير اليهودي الشفقة وتحظر تحيتهم بالسلام «ما لم يجب حذرهم ويخشَ عدوانهم». ومسموح سرقة أموالهم ووضع اليد عليها، فهي مباحة كرمال البحر، كما يفسر الرابي ميهياند. وما ينطبق على السرقة ينطبق على الغش والخداع. واللافت تلك النصوص التلمودية المليئة بالحقد والكراهية فيما يتعلق بالمسيح والمسيحيين، فضلاً عن اعتبارهم كل الشعوب شعوباً وثنية.

وقد التزم اليهود بتعاليم الهالاخا منذ القرن التاسع الميلادي، ولا يزالون يلتزمونها حتى يومنا هذا من خلال اليهودية الأرثوذكسية. وقد

(١) انظر: عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجيا الصهيونية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٦٠، ج١، ١٩٨٢، ص٤٦.

قامت أجيال متعاقبة من الحاخامات بصياغة نصوصها بحيث أصبحت بعض أعمالهم ذات مرجعية عالية. إن المنظومة التلمودية دوغمائية جداً، بحيث لا يُسمح بأي تراخ في قواعدها حتى عندما تصبح كمفاهيم غير قابلة للتطبيق بمرور الزمن وتغيّر المعطيات الاجتماعية. أمام جمود الهالاخا وتحجّرها، ابتكر الحاخامات طريقة خداع منهجي للحفاظ على نظام الشريعة الشكلي، مع انتهاك روحها ومقصدها، أي مجموعة من الحيل يسميها شاحاك «المنظومة المنافقة»، أما المؤسسة الدينية اليهودية فتسميها «حيتريم»، أي التخريجات. فكيف تعمل هذه المنظومة؟

إنّ الربا ممنوع في التلمود بصرامة بين اليهود، تحت طائلة العقاب الشديد. لكن الممارسة العملية أدّت إلى انتهاك هذا التعليم عبر «تخريجات» فيها نوع من الخداع، كأن يتحوّل الربا إلى «نصيب من الأرباح». كذلك فيما يتعلق بـ«السنة السبتية» التي تنصّ الشريعة التلمودية على أن تبقى الأرض المملوكة لليهود في فلسطين مرتاحة دونما زراعة مرة كل سابع سنة، فتحظر كل أنواع العمل الزراعي. وقد روعيت هذه القاعدة مدة ألف عام تقريباً. وعندما أصبح تطبيقها غير ممكن، أُوجد لها تخريج على الشكل التالي: قبل حلول «السنة السبتية» يعطي وزير الداخلية الإسرائيلي لكبير الحاخامات شهادة تجعله المالك القانوني لكل الأراضي الإسرائيلية، الخاصة والعامة. هنا يذهب الحاخام الأكبر متسلحاً بهذه الشهادة إلى شخص غير يهودي و«يبيعه» كل أرض إسرائيل مقابل مبلغ رمزي من المال. ومن ناحية أخرى، يتعهد «المشتري» في شهادة أخرى بأن يبيع الأرض ثانيةً بعد نهاية السنة. وتتكرر الصفقة كل سبع سنوات مع نفس المشتري. بهذه الطريقة يستمر العمل الزراعي لليهود في الأرض في السنة السابعة دونما توقف، فهي ليست ملكهم نظرياً، وبالتالي فهم يحافظون على تطبيق الشريعة. لا يعترف اليهود الأرثوذكس بصلاحية هذا «التخريج» لأن الصفقة تقوم

على المعصية. فشريعة الهالاخا تحرّم أساساً بيع أرض فلسطين للأغيار، ولذلك فهي صفقة باطلة. ويرد الحاخامات الصهاينة بأن المحرم فعلاً هو إجراء عملية بيع حقيقية وليس عقد صفقة بيع مفبركة. وهناك العشرات والمئات من التخريجات والحيل المماثلة التي تستخدم للتلاؤم مع الحياة المعاصرة[1]. ويعتبر شاحاك أن السمة السائدة في منظومة «التخريجات» هي الخداع، أي خداع الرب من جانب الحاخامات الذين يتصورون أنفسهم أكثر ذكاءً منه.

إن هذه «التخريجات» وما أُضيف إليها من أعمال وتعليقات أعادت إنتاج معنى النص التلمودي بإخلاص شديد. وأقدم تلخيص للشريعة التلمودية، وما زال يحظى بأهمية بالغة، هو كتاب **مشناه توراة** الذي وضعه موسى بن ميمون في أواخر القرن الثاني عشر. وأكثر الكتب نفوذاً واستخداماً حتى الآن هو **شوكان عاروخ** الذي وضعه الحاخام يوسف كارو في أواخر القرن السادس عشر كنسخة شعبية موجزة لكتابه الضخم **بين يوسف**[2].

وفيما يتعلق بالقتل، تعتبر الديانة اليهودية قتل اليهودي جريمة كبرى. أما اليهودي الذي يتسبب بموت يهودي آخر بطريقة غير مباشرة، فإنه «مذنب» حسب **الهالاخا**: فهو ارتكب خطيئة ضد «شرائع السماء» لذا يقع عقابه على الله لا على الإنسان. أمام التسبب بموت غير اليهودي بطريقة غير مباشرة فلا يُعتبر خطيئة أبداً. فما هو «التخريج» المتبع لتبرير ذلك؟ يبيّن أحد أهم اثنين من المعلّقين على **شوكان عاروخ**، عندما يتعلّق الأمر بغير اليهودي، أنه لا ينبغي أن يرفع الإنسان يده لإلحاق

(١) لمزيد من الاطلاع على هذه التخريجات انظر: إسرائيل شاحاك، **الديانة اليهودية...**، م.س، ص٨٦ ـ ٨٧.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٣٢.

الأذى به. ولكن قد يؤذيه بطريقة غير مباشرة، بأن يزيح السلم، مثلاً، بعد سقوطه في حفرة عميقة. ولا يوجد تحريم لعمل كهذا لأنه يتم بطريقة غير مباشرة[1]. وإذا وقع القاتل غير اليهودي تحت سلطة التشريعات القضائية اليهودية، فيجب إعدامه سواء أكانت الضحية يهودية أم لا. ولكن إذا لم تكن الضحية يهودية واعتنق القاتل اليهودية فلا يُعاقب. إن مبدأ «تحريم قتل غير اليهودي» ينطبق فقط على الذين «لستَ في حالة حرب معهم». وكنتيجة منطقية، تقرّر الهالاخا إمكانية قتل جميع غير اليهود المنتمين إلى شعب محدد أو حتى ضرورة قتلهم[2].

ويجري الترويج العلني لهذه الفكرة منذ العام ١٩٧٢ لتوجيه الجنود الإسرائيليين المتدينين. وقد جاء في كرّاس نشرته قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي على لسان الحاخام المسؤول: «في حالة احتكاك قواتنا بمدنيين خلال الحرب أو خلال مطاردة حامية أو إغارة، وإذا لم يتوافر دليل على عدم إلحاقهم الأذى بقواتنا، هناك إمكانية لقتلهم أو حتى ضرورة للقيام بذلك حسب الهالاخا (...) لا بل تحضّ الهالاخا على قتل حتى المدنيين الطيبين، أي الذين يتظاهرون بذلك»[3].

وفي رسالة من جندي إسرائيلي شاب إلى حاخامه يقول: جرت

(١) **المرجع نفسه**، والصفحة ذاتها.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٣٤. ويشير شاحاك إلى بعض شروحات الحاخام سفتي كوهن على **شوكان عاروخ**، ومنها: «في أوقات الحرب جرت العادة على قتلهم بالأيدي لأنه قيل: أفضل الأغيار اقتلوه».

(٣) **المرجع نفسه**، ص١٣٤. عن الحاخام العقيد أ. أفيدان: «طهارة السلاح على ضوء الهالاخا». وقد تم ذكره في صحيفتي **هعولام هازيه**، ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، **ومعاريف** ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٥. ولم يعترض أي حاخام عسكري أو مدني على ما كتبه.

في وحدتي مناقشة لفكرة طهارة السلاح وما إذا كان من الجائز قتل العربي الأعزل من السلاح أو النساء والأطفال؟ أو حتى ما إذا كان علينا الانتقام من العرب؟ ولم أستطع التوصل إلى إجابة حاسمة! أجابه الحاخام شمعون وايزر: «إن قتلهم في زمن الحرب يُعتبر يتسفاه (واجباً دينياً)، وينبغي الافتراض بأن غير اليهودي يأتي لقتلك في زمن الحرب. هذه هي قاعدة طهارة السلاح حسب الهالاخا، وليس حسب المفهوم الأجنبي الذي تسبّب بوقوع العديد من الخسائر»[1].

ورغم أن تعليمات الهالاخا هذه تتناقض مع القانون الجنائي الإسرائيلي، فإن إسرائيل شاحاك يقول: «في جميع الحالات التي قتل فيها يهود من الجيش عرباً غير محاربين، وبينها حالات قتل جماعية مثل كفر قاسم ١٩٥٦، أطلق سراح القتلة، أو تعرّضوا لأحكام بالغة الرأفة وحُكم عليهم بأحكام غالباً ما يفرج عنهم قبل نفاذها، مما يجعل تلك الأحكام وكأنها لم تصدر أصلاً»[2]. ويشير إلى أنه يُسمح للمذنبين بجرائم من هذا النوع بإشغال مناصب ومراكز عامة رفيعة، مثل شموئيل لاهيس، المسؤول عن قتل ما بين ٥٠ و٧٠ من الفلاحين العرب المسجونين في أحد المساجد بعدما احتل الجيش الإسرائيلي قريتهم خلال حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. لقد مُنح العفو التام بعد محاكمة شكلية، وأصبح محامياً مرموقاً، واختير مديراً عاماً للوكالة اليهودية. وعام ١٩٧٨، نوقشت الحقائق المتعلقة بماضيه في الصحافة الإسرائيلية ولم يعترض أي حاخام على العفو الصادر بحقه أو مدى ملاءمته لمنصبه الجديد ولم يتم التراجع عن تعينه.

(١) الحاخام شمعون وايزر: «طهارة السلاح: رسائل متبادلة»، **الكتاب السنوي لمدراشيات نوعام** (١٩٧٤). نقلاً عن إسرائيل شاحاك، **المرجع نفسه**، ص ص١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٤٠.

تشريع القتل وتطهيره:

جاء في التلمود أن قتل غير اليهودي لا يُعتبر جريمة عند اليهود، بل فعل يرضي الله. وجاء أيضاً: «اقتل الصالح من غير الإسرائيليين، ومحرّم على اليهودي أن ينجي أحداً من باقي الأمم من هلاك، أو يخرجه من حفرة يقع فيها، لأنه بذلك يكون قد حفظ حياة أحد الوثنيين». وجاء في موضع آخر: «من العدل أن يقتل اليهودي بيده كل كافر لأن من يسفك دم الكافر كمن يقدم قرباناً إلى الله». وجاء أيضاً: «إن من يقتل مسيحياً أو أجنبياً أو وثنياً يُكافأ بالخلود في الفردوس والجلوس هناك في "السراي الرابعة". أما من قتل يهودياً فكأنه قتل الناس أجمعين. ومن تسبّب بخلاص يهودي فكأنه خلّص الدنيا بأسرها».

وكما يتضح من النصوص السابقة، فإن في التلمود تأكيداً وتأصيلاً لنزعة العنف والتفوق العنصري اليهودي على بقية شعوب الأرض باعتبار أنهم الشعب المختار وأن الله اصطفاهم دون سواهم من شعوب الأرض. لذلك، كانوا حريصين على أن لا يطلع على التلمود غيرهم، إلاّ من يأمنون جانبه، خوفاً من ثورة العالم المسيحي ضد اليهود. وقد أخفوه أربعة عشر قرناً منذ أن وضعه حاخاماتهم. لكن ما أن تسرّب حتى تسبّب بردات فعل متتالية وكبيرة. ففي سنة ١٢٤٢، أمرت الحكومة الفرنسية في باريس بإحراق التلمود علناً. وتكرر هذا الأمر عشرات المرات في أغلب العواصم الأوروبية وفي أزمنة مختلفة منذ ذلك الحين.

أقدم نسخة مخطوطة للمشنة موجودة في بارما بإيطاليا، ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث عشر الميلادي. وفي كل من كمبريدج ونيويورك نسخة تعود إلى القرنين العاشر والحادي عشر بعد الميلاد.

وقد ظهرت أول طبعة للمشنة في إيطاليا سنة ١٤٩٢، وأهمّ ترجمة للمشنة البابلية إلى الإنكليزية هي التي قام بها كانون دانبي Canon Danby سنة ١٩٥٣. والتلمود اليوم في اللغة الإنكليزية بأصوله ومتونه وشروحه وتعليقاته يبلغ ٣٦ مجلداً.

إن النصوص التلمودية تقوم بعملية تثبيت لمفاهيم وعقائد التوراة. كما أنها تقوم بتأصيل ذهنية اليهودي ونظرته لسواه من «الأغيار»، فهو يُسقط عنهم الصفة الإنسانية. وبعد هذا الحذف أو الإسقاط العقائدي النظري يُصبح القتل والاستئصال المادي خطوة سلوكية تكمّل الإيمان، بل تتحول إلى نوع من الطقوس والشعائر عند الملتزمين بأصول الدين اليهودي. فالمذبحة التي قام بها باروخ غولدشتاين في الخليل وقتل فيها ٢٧ شخصاً وجرح أكثر من خمسين من المصلين المسلمين في قلب الحرم الإبراهيمي أثناء تأديتهم الصلاة، هذه المذبحة كانت ترجمة لهذا المناخ الفكري الذي يعتبر «كل من يسفك دم شخص غير يهودي، عمله مقبول عند الله كمن يقدم قرباناً إليه» حسبما هو منصوص عليه في التلمود. وقد تحوّل غولدشتاين بفعلته هذه إلى بطل قومي، كما مناحيم بيغن من قبل في مجزرة دير ياسين سنة ١٩٤٨، وكما أرييل شارون في كل مجازر لبنان أثناء الاجتياح عام ١٩٨٢، ومنها مجزرة صبرا وشاتيلا وغيرها...

الفصل الثالث

الصهيونية وإشكالية بناء النموذج

□ ماهية الصهيونية.
□ أيديولوجيا التكوين وتداعياتها.
□ سوسيولوجيا النشأة وإشكالياتها.

* * *

ماهية الصهيونية:

الصهيونية ككلمة مشتقة من لفظ «صهيون»، وهو جبل يقع شرقي القدس، استولى عليه الملك داوود من اليبوسيين وأقام عليه قصره. وكمصطلح، هي الصيغة السياسية المعاصرة لليهود والتي برزت بشكلها العلني أواخر القرن التاسع عشر. وهي، كمفهوم تتضمن مخزوناً أيديولوجياً واستنهاضياً. إنها إعادة إنتاج لليهودية في إطار صيغة مشروع وطن قومي. ويعبّر بن غوريون عن ماهية الصهيونية فيقول: «إن الصهيونية تستمد وجودها وحيويتها وقوتها من مصدر عميق عاطفي دائم مستقلّ عن الزمان والمكان، وقديم قدم الشعب اليهودي. هذا المصدر هو الوعد الإلهي والأمل بالعودة»[1].

(١) نقلاً عن: د. جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، بيروت، دار النهار، ١٩٨٣، ص٢٧؛ انظر أيضاً: *The Isreal Government Yearbook, 1967*.

لقد نشأت الصهيونية مستندة إلى فيض من الأساطير والميثولوجيا، وملأت برموزها حياة اليهود ورسمت سلوكهم وجلبت عليهم عداء بقية الشعوب. وقد غلب على الصهيونية الطابع الديني في البداية، والذي يقوم على الأمل اليهودي الكبير بعودة «الماشيح» في آخر الزمان ليعود بشعبه إلى أرض الميعاد ويحكم العالم من جبل صهيون. وقد كانت الصهيونية الدينية وراء إيجاد ذلك التقليد الخاص بالحجّ إلى الأرض المقدسة في العصور الوسيطة.

لقد كان من نتيجة المعرفة التوراتية والتلمودية أن تكوّنت ذهنية تقوم على الاستعلاء من جهة والعزلة داخل أسوار الحي اليهودي (الغيتو) من جهة أخرى. وبهذا تمّ الحفاظ على بنية فكرية أخذت بالتحجّر. وعزلة اليهود الاختيارية هذه جعلتهم لا يشاركون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة للأوطان التي عاشوا فيها. فحافظوا على تقاليدهم وأعرافهم، وكانت لهم محاكمهم ومجالسهم ومدارسهم الخاصة. وقد أدى هذا المناخ الاجتماعي إلى ظهور حركات دينية صوفية مثل «الحسيدية» التي أسّسها الحاخام إسرائيل بعل شمعون (١٧٠٠ ـ ١٧٦١)، والتي انتشرت بين يهود أوكرانيا في منتصف القرن الثامن عشر، ثم انتشرت في بولندا وروسيا والمجر ورومانيا حتى أصبحت عقيدة شعبية.

لقد ساهمت هذه الحركات الدينية في إعداد أجيال اليهود في شرق أوروبا لتقبّل الأفكار الصهيونية الحديثة، وذلك من خلال عزلها عن التيارات الفكرية الجديدة الناشئة والصاعدة في المجتمعات والأوطان التي تعيش فيها. فهذه الأفكار الصوفية الحلولية ساهمت في تعطيل العقل وإشاعة الممارسات العمياء والفكر الغيبي والتعصب الديني.

وقد استُخدم مصطلح «الصهيونية» بمعناه الحديث عام ١٨٩٠ مع

المفكّر اليهودي النمساوي ناثان بيرنباوم، الذي رفض التعريف الديني التقليدي للجماعات اليهودية باعتبارها جماعة دينية، وهو التعريف الذي كان سائداً بين يهود العالم حتى نهاية القرن التاسع عشر. بدلاً من ذلك تبنى بيرنباوم تعريفاً علمانياً يماثل بين القومية والعرق مع استبعاد الجانب الديني تماماً. وأصبحت الصهيونية، حسب هذا التصور، بمثابة حركة البعث القومي اليهودي الذي يهدف إلى إنهاء حالة المنفى والشتات وعودة اليهود إلى أرض أسلافهم لاستئناف تاريخهم. وقد ترجمت هذه الأطروحة نفسها إلى الشعار العنصري: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»[(١)].

أيديولوجيا التكوين وتداعياتها:

لقد كان أكبر تجمع لليهود في مطلع القرن التاسع عشر موجوداً في أوروبا الشرقية، وكان هؤلاء يعيشون في شبه عزلة عن العالم. لم يكن هذا الأمر بناءً على سياسات وقرارات رسمية صادرة عن الحكومات، بقدر ما كان قراراً ذاتياً بالعيش في «الغيتو» فضلاً عن «الذهنية» التي غذّاها وسيّج أسوارها الحاخامات والزعامات. لقد نجح كل من التوراة والتلمود في تسييج العزلة الوجدانية والعقلية حول اليهود بادّعاءات التميّز الحضاري والنقاء العرقي، وهذا ما ساهم بتعميق شعور العزلة، والعيش في مناخ تسوده المفاصلة مع الآخر والإحساس بالمفاضلة عليه.

في المقابل، لم يكن يهود أوروبا الغربية يشعرون بأي ترابط خاص فيما بينهم، وشاعت في صفوفهم فكرة الاندماج بالشعوب التي

(١) د. عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية: نحو تعريف أكثر تفسيرية»، مجلة **شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، العدد ١٠٢، حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، ص٨٩.

يعيشون بينها. كانوا يعارضون الزعم القائل بأن اليهود في أوروبا يعيشون في منفى، فقد كان شعور المواطن بينهم أقوى من أن تؤثّر فيه بعض الادّعاءات والمزاعم. ولعل عملية الذوبان الاجتماعي التي شهدها اليهود في أوروبا الغربية تعود إلى الواقع الاقتصادي والثقافي الذي كانوا يعيشون في ظله. لذلك لم يكن اليهود الغربيون مبالين بما اصطلح على تسميته «الإحياء القومي اليهودي». ولم يكن غريباً حينها أن يصدر عن المؤتمر الحاخامي الخامس في مدينة بتسبورغ في الولايات المتحدة نص في البند الخامس من إعلانه يقول: «نحن ـ اليهود ـ لا نعتبر أنفسنا أمة بعد اليوم، بل جماعة دينية. ولذلك لا نتوقع عودة إلى فلسطين، ولا استرجاعاً لأي من القوانين المتعلقة بالدولة اليهودية.. إن أميركا هي صهيوننا»[(١)].

وقد عانى الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن كثيراً من الخيبة نتيجة بقاء الرفض الواسع لجوهر العقيدة الصهيونية الداعية إلى اختلاق ما يسمى بالقومية اليهودية، وتفضيلها لاتجاهات المواطنة والاندماج في المجتمعات وتخلّيها عن الخرافات القديمة المتوارثة عن علاقاتهم بصهيون، خاصةً أن تيارات التغيير والتطور التي أحدثتها الثورة الفرنسية، ومبادىء العدالة والحرية والمساواة التي طرحتها على نطاق واسع، قد أثّرت في نمط حياة الجماعات اليهودية ودفعتها نحو المزيد من الاندماج بحيث لم يعد الأمر مقتصراً على قطاع معين من الشرائح العليا لليهود، بل شمل حتى الشرائح الدنيا والوسطى، وإنْ بنسبة أقل. وكان لحركة «الهاسكالا» Haskala، أي الاستنارة، أو حركة الإصلاح الديني، التي تجعل من الانتماء اليهودي انتماءً دينياً فحسب، دور مهم

(١) *The Universal Jewish Encyclopedia*, N.Y., 1948، وللمزيد انظر أيضاً: جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، م.س، ص٨٩.

في هذا المجال. وقد تزعّم هذه الحركة رؤساء أسر يهودية معروفة مثل موسى مندلسون (١٧٢٩ ـ ١٧٨٦) الذي كان يقول في ألمانيا بأن اليهودية عقيدة دينية لليهودي أن يتبعها في حياته الخاصة، ولكن عليه أن يندمج في الشعب الذي يعيش في وسطه وأن يأخذ بعاداته وثقافته.

ومن المعروف أن محاولات الصهيونيين غير اليهود لتوطين اليهود في فلسطين لم تحظَ بتأييد كبير من يهود بريطانيا. فقد رفض «مجلس وكلاء لندن» اليهودي التورط في هذا الموضوع. وأكثر من ذلك، رفض مؤتمر الأحبار الذي عُقد في فرانكفورت عام ١٨٤٥ فكرة العودة تماماً وأقر حذف جميع التوسلات للعودة إلى أرض الآباء وإحياء دولة يهودية[1].

على العكس من ذلك، سعى زعماء اليهود في أوروبا الشرقية إلى مقاومة كل اندماج ومواطنة، وعملوا على بعث النزعات العنصرية والانعزالية وإحياء ما أسموه «الأمة اليهودية»، واعتبار اليهودية «ديناً وقومية»، واليهود «شعباً غريباً عن غيره من الشعوب، فريداً في نوعه، ومقدساً في طبيعته»، فهم «المختارون».

في هذا المناخ ترعرعت حركة «أحباء صهيون» في ثمانينات القرن التاسع عشر، مركّزة على ثلاث نقاط: محاربة الاندماج، خلق الشعور القومي واستيطان فلسطين. وكان هذا الاتجاه يتصادم بشدّة مع ما كانت تطرحه حركة الاستنارة والإصلاح اليهودية التي كانت تنادي بنهضة اليهود وتطويرهم اقتصادياً واجتماعياً كي يندمجوا ويتجدّد انتماؤهم القومي للدول التي يعيشون فيها. لقد طرحت الصهيونية نفسها كحلّ للمسألة اليهودية، منطلقةً من اعتبار اليهود عنصراً متميّزاً، مستقلاً، غير

(١) Franz Kobler, *The Vision Was There*, London, Lincolns Prager Ltd., 1956, pp. 65-66.

قابل للاندماج أو العيش بسلام مع المجتمعات الأخرى. وهو ما ترجمه الشعار الذي رفضته أغلب المنظمات الصهيونية التي ظهرت في أوروبا الشرقية أواخر القرن التاسع عشر ومفاده: «لا يمكن ممارسة حياة يهودية صحيحة وكاملة في أي مجتمع حديث خارج فلسطين». كانوا يقولون إن العيش في المجتمعات الأوروبية الحديثة يدفع اليهودي الكامل نحو التمزّق بين الانفصام الروحي تحت وطأة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ونمط الحداثة من جهة، وبين الفناء المادي الذي ينتج عن الاندماج والمواطنة التامة[1].

هكذا قدمت الصهيونية مشروعها القومي ونادت به في مواجهة «الهاسكالا». كانت تريد تجميع «الغيتوات» المنتشرة في «الدياسبورا» (الشتات) في «غيتو» واحد كبير، «فريد من نوعه» هو إسرائيل الكبرى. فالشعب بحاجة إلى أرض يستقر عليها، وإلاّ فقد شخصيته القومية.

وقد شهدت تلك الفترة العديد من العلماء الذين حاولوا إثبات أن اليهودي عنصر متميّز، وأنهم يشكلون عنصراً نقياً. ومن أبرز هؤلاء في أوروبا الشرقية موسى هيس (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) الذي حرّكته، كغيره من الألمان الصهاينة، الأفكار العنصرية والقومية الشوفينية. فكان من بين الأوائل من المفكّرين الذين تبنوا المنهج العرقي في التحليل التاريخي. فالتاريخ، عنده، يدور بأسره حول صراع الأعراق، في حين يأتي صراع الطبقات في الدرجة الثانية. فخلف مسألة العرق تقبع المشكلات القومية، ورأى أن المشكلات بين الشعوب فطرية وموروثة وليست مكتسبة، أبدية وليست زائلة. كذلك تبنّى اليهودي الروسي أهارون دايفيد غوردن (١٨٥٦ ـ ١٩٢٢) الاتجاه العنصري الصهيوني، وكتب في

(١) د. رشاد عبد الله الشامي، **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٦، ١٩٩٤، ص١٦.

هذا الموضوع منظّراً. وكان غيرهما كثير يتحدث عن مبدأ «الدم» و«العرق» كجوهر ملازم لليهودي، بصرف النظر عن المكان والزمان، وهو الذي يوحّد اليهود في أمة واحدة[1].

في مؤتمر بازل، حيث ظهرت الحركة الصهيونية رسمياً، وتمّ توحيد جميع إطاراتها عام ١٨٩٧، طرحت نفسها كحل للمسألة اليهودية. كانت تلك الحركة تستند في طروحاتها إلى أيديولوجيا عنصرية تعتبر اليهود عنصراً متميّزاً غير قابل للاندماج والذوبان في المجتمعات غير اليهودية، وبالتالي لا حياة لليهود إلاّ على أرضهم المستقلة. كما اعتبرت أن أي عملية أو دعوة لاندماج اليهود هي الخطر الفعلي الذي يتهدّدها وليس اللاسامية. بل يمكن القول إن إصرار وتشديد الصهاينة على الصفاء العنصري دفع بعض قادتها إلى اعتبار اللاسامية أداة في خدمة الصهيونية، لما لها من أثر في عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، وبالتالي يسهل القيام في مناخ العداء والبغضاء بحملات لإقناع المترددين بالهجرة إلى فلسطين ودفعهم إلى ذلك دفعاً.

لقد نجح الصهاينة في توظيف اللاسامية كرافعة استنهاضية تعبوية لتهجير اليهود وتكتيلهم باتجاه فلسطين. وقد ثبت أن علاقات وثيقة قامت بين اللاساميين والصهاينة، وهي علاقات يصفها إسرائيل شاحاك بعلاقات «الغرض المشترك». ويستدلّ على ذلك بترحيب القادة الصهاينة بصعود هتلر إلى السلطة، ورفضه لاستيعاب اليهود ودمجهم ضمن العرق «الآري». والحاخام الصهيوني الدكتور جواشيم برنز Joashim Prinz، الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي، نشر عام ١٩٣٤ كتاباً خاصاً بعنوان **نحن اليهود**، للاحتفال

(١) انظر: جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، م.س، ص٩٧ ـ ٩٨.

بثورة هتلر النازية[1].

وتيودور هرتزل، مؤسّس الصهيونية المعاصرة، دأب يشن بلا هوادة حملات أيديولوجية مكثفة تقوم على فكرة ارتقاء العنصر اليهودي، وعلى ضرورة رفض الاندماج والمواطنة التامة ولو عرضت عليه أفضل الشروط ووفرت له كامل الحقوق. فعلى اليهودي ـ كما يقول ـ أن لا ينسى أصله المختلف عن سائر الأصول البشرية! أما ماكس نوردو (١٨٤٩ ـ ١٩٢٣)، فيصف حياة اليهود المندمجين في مجتمعاتهم بأنها حياة التعاسة الروحية. ومثله آحاد هاعام، الذي كان عنيفاً جداً في موقفه، حيث يصف اليهودي المندمج في مجتمعه بالإنسان المستعبد أخلاقياً وروحياً.

كذلك كان بن غوريون، مؤسس الدولة الصهيونية. فقد كان رافضاً للصيغة الاندماجية القائلة: «كن يهودياً في منزلك، مواطناً خارجه». ويصف هذا الحل بأنه حل مضلل ويائس «أشبه بالوباء». وكان يرى تاريخ اليهود عبارة عن صراع بين قوتين: الاستقلاليين الذين يقاومون خطر المؤثرات الأجنبية، والاندماجيون الذين يرضخون لها. ونصيب الاندماجيين، كما كان يقول، هو النسيان والذوبان في الأمم الأخرى. وعلى ذلك كان يرفض «الجالوت»، أي المنفى، الذي هو «الجحيم» بعينه،، ويطالب اليهود بالعودة إلى «أرض الميعاد» التي هي «الفردوس المفقود»! وكان يتوعدّهم بالتلمود الذي جاء فيه أن أي يهودي قادر على «العودة» إلى «أرض الميعاد» ويستمر في الحياة خارجها يُعدّ كافراً[2].

(١) انظر: إسرائيل شاحاك، **التاريخ اليهودي، الديانة اليهودية**...، م.س، ص١٠٨.

(٢) جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، م.س، ص١٠٠ ـ ١٠١.

لقد تركّز النشاط الصهيوني على استنهاض الشعور القومي والعنصري لمنع اليهود من الذوبان. وبما أنه لم يتوافر الإطار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى اللغوي المشترك لليهود في العالم، كان لا بد من تشديد الانغلاق العنصري والتميّز وادعاء التفوق. فلا بد من الانغلاق أولاً كي يحدث الاستنهاض ثانياً. لقد كان الاندماج والمواطنة التامة يعنيان فقدان الهوية واضمحلال الشخصية اليهودية، وكان الردّ الصهيوني على ذلك بالدعوة للانغلاق والتميّز بهدف تحقيق الذات. وكان الأمر يتطلّب حركة ذات هدفين: هجرة وتهجير. هجرة جميع اليهود من «الدياسبورا» إلى «أرض الميعاد» فلسطين، وتهجير كل من هو غير يهودي من هذه الأرض، أي تطهيرها. وكلتا العمليتين شرط من شروط نجاح الصهيونية في تحقيق حلم الخلاص القومي اليهودي.

لقد نجح الصهيونيون في تحويل هذا المعتقد الديني إلى برنامج سياسي. ورغم تنوّع الشعارات والمدارس السياسية الصهيونية، فقد ظلت المقولة التي يستند إليها ويلتزم بها الجميع هي أنهم يشكّلون أمة متكاملة توجد في الشتات أو المنفى بعيدة عن وطنها الحقيقي: أرض الميعاد، والمقصود بها: فلسطين. فالتاريخ اليهودي، بعد تحطيم الهيكل على يد الرومان، هو في نظرهم تاريخ شعب مختار، منفي، ومرتبط بأرضه، ينتظر دائماً لحظة الخلاص والنجاة. لكن اليهودية الكلاسيكية كانت تعتبر الارتباط بالأرض المقدسة ارتباطاً توراتياً مشروطاً بظهور مبعوث، «الماشيح»، من لدن الخالق، وليس على يد حركة سياسية مثل المنظمة الصهيونية العالمية. كان أتباعها يعتبرون أي عودة بغير الشروط التوراتية نوعاً من التجديف والهرطقة. وكان هذا الاعتقاد الشائع بين اليهود من أبرز العوائق الذاتية التي ساعدت على إزالتها التحوّلات التي شهدتها أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت تمر بتحوّل سريع نحو الرأسمالية التوسعية، التي ازدادت

معها الحاجة إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في شبكة المواصلات العالمية وخاصةً تلك التي تربط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وازداد معها أيضاً البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج.

في هذا المناخ نشأت الظاهرة الاستعمارية الحديثة حيث تعرّضت بنتيجة ذلك بلدان عديدة للنهب والتقاسم. فمن أجل ضمان السيطرة والهيمنة، لجأت القوى الاستعمارية إلى فكرة «الاستيطان». وقد فشلت فرنسا في خطتها الاستيطانية في الجزائر، لكن الخطة الأنكلوسكسونية نجحت في فلسطين وجنوبي أفريقيا وروديسيا. وفكرة الاستعمار الاستيطاني تتلخص بتهجير مجموعات بشرية من مواطني البلدان الاستعمارية وإسكانهم في المناطق المستعمَرة المطلوب تحويلها إلى كيانات استيطانية من دون أدنى مراعاة لسكان البلاد الأصليين[١]. هذا النهج الاستعماري يقوم على الإبادة والطرد والتشريد وإحلال آخرين مكان السكان الأصليين، الذين يتعرض من يبقى منهم لأشد سياسات التعسف والتمييز العنصري.

وهذا بالضبط ما حدث للشعب الفلسطيني، الذي وجد نفسه ضحية تلاقي الأطماع الاستعمارية والمخططات الصهيونية. ومما لا شك فيه أن نابليون بونابرت كان أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين. فقد أصدر في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٧٩٩، إثر فرض الحصار على عكا، إعلاناً دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة وخاطبهم قائلاً: «يا ورثة فلسطين الشرعيين؛ أيها الإسرائيليون؛ أيها الشعب الفريد الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي وإنْ

(١) انظر: د. هيثم الكيلاني: **الإرهاب يؤسس دولة، نموذج إسرائيل**، بيروت، دار الشروق، ص٣٤.

كانت قد سلبتهم أرض الأجداد. . . انهضوا بسرور أيها المبعدون. إن الجيش الذي أرسلتني العناية الإلهية به، والذي يقوده العدل ويواكبه النصر، جعل القدس مقراً لقيادتي. وخلال بضعة أيام سينتقل إلى دمشق المجاورة التي لم تعد ترهب مدينة داوود. . . يا ورثة فلسطين الشرعيين سارعوا! إن هذه هي اللحظة المناسبة التي قد لا تتكرر لآلاف السنين، للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سُلبت منكم لآلاف السنين، وهي وجودكم السياسي كأمة بين الأمم، وحقكم العتيق في عبادة يهوه طبقاً لعقيدتكم علناً وإلى الأبد»[١].

خطورة هذا الإعلان تكمن في أنه تمّ قبل وعد بلفور بـ ١١٨ عاماً. ولم يكن هذا الحدث وليد الصدفة. بل كان، في الحقيقة، نهجاً راح يترسّخ ويتبلور شيئاً فشيئاً في إطار استراتيجية استعمارية توسّعية تتغذّى من مناخ تيار لم يكن إعلان نابليون إلاّ نموذجاً له وتلميذاً من تلاميذه، هو التيار «الصهيوني» الذي بدأ بغير اليهود منذ أوائل القرن السادس عشر حين تضافرت حركة الإصلاح الديني وحركة النهضة الأوروبية على إرساء أساس التاريخ الأوروبي الحديث. وقد أثار حينها الاهتمام بالأدب التوراتي وتفسيره اهتماماً عاماً باليهود وعودتهم إلى فلسطين[٢]. وبذلك يمكن القول إن الصهيونية ما كان بإمكانها أن تنمو لولا الظروف الخاصّة لليهود في أوروبا، التي شكّلت التربة الخصبة لنمو البذرة الصهيونية. وفي هذا يقول مكسيم رودنسون: «إنّ تشكيل دولة إسرائيل على أرض فلسطين هو نتيجة لتطور يُمكن إدراجه تماماً في

(١) Franz Kobler: *Napoleon and the Jews*. New York, Schoncken Books, 1976, pp. 7-55.

(٢) ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٩٦، ١٩٨٥، ص٢٥.

حركة التوسّع الأوروبية الأميركية الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين للاستيطان أو للسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الشعوب الأخرى»[١]. وكان تيودور هرتزل يُدرك بعمق الهدف الحقيقي، ولهذا كان يقول: «فلسطين هي وطننا التاريخي الذي لا يمكننا نسيانه، ومجرد الاسم هو صرخة جامعة عظيمة»[٢]. لكنه يحدد الهدف الذي يتقاطع مع التطلعات الاستعمارية، وهو «أن نقيم هناك جزءاً من حائط لحماية أوروبا في آسيا، يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية»[٣].

وإلى جانب صهيونية هرتزل «السياسية»، تضمنت الحركة الصهيونية تيارات أخرى كان أبرزها الصهيونية «العملية» و«الدينية»، وكانت الخلافات موجودة بين هذه التيارات قبل قيام الحركة الصهيونية وبقيت بعدها. وخلافاً لـ «السياسيين»، كان «العمليون» يطالبون بتشجيع الاستيطان الفعلي في فلسطين مهما كانت الظروف، وخلق أمر واقع في البداية يليه الحصول على الضمانات السياسية والاعتراف الدولي بسيادة المنظمة الصهيونية على «إرتس يسرائيل» (أرض إسرائيل). هذه الاختلافات التكتيكية لا تحجب جوهر الائتلاف العريض بين الصهاينة. وقد أطلق حاييم وايزمن شعار «الصهيونية المركّبة» (التوفيقية) Synthetic Zionism، في المؤتمر الصهيوني الثامن (١٩٠٧)، وعبّر عن مفهومه لها في افتتاح المؤتمر عندما قال: «إن نشاطنا الدبلوماسي مهمّ، ولكن الإنجازات الفعلية في فلسطين ستزيده أهمية. وإذا استطعنا الدمج بين المدرستين الصهيونيتين نكون قد اجتزنا العقبة الرئيسية».

(١) مكسيم رودنسون: **إسرائيل واقع استعماري**، ترجمة إحسان الحقي، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٦٧، ص١١٥.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٢٠.

(٣) **المرجع نفسه**، والصفحة ذاتها.

ذلك أنه لن يكون لامتياز الاستيطان في فلسطين أية قيمة عملية «إذا لم يرتكز على أرض فلسطين نفسها وعلى سكان يهود تمتد جذورهم عميقاً في تلك الأرض؛ على مؤسسات ينشئها أولئك السكان ولمصلحتهم»[١]. وفي المؤتمر الصهيوني العاشر (١٩١١)، تسلّم الصهيوني «العملي» وابرورغ زعامة المنظمة الصهيونية ليكرّس هذا الشعار الذي أصبح شائعاً بين غالبية الصهاينة[٢].

وكان الاستعمار يدرك حاجته الملحّة إلى قوة استيطانية تقف عائقاً في وجه أي مشروع وحدوي أو نهضوي في هذه المنطقة التي تخضع لسلطان الدولة العثمانية المتهاوية. وقد تجسّدت هذه الحاجة في المؤتمر الاستعماري المنعقد في بريطانيا بدعوة من رئيس وزرائها كامبل بانرمان عام ١٩٠٧، والذي حضره ممثلو فرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا. وقد قام رئيس الوزراء البريطاني بتشكيل لجنة مؤلفة من بعض علماء التاريخ ورجال القانون والسياسة من جميع هذه الدول وأوكل إليهم مهمة أوجزها في خطاب توجيهي افتتح به أعمالها، قائلاً: «إن الأمبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى، ثم تستقر إلى حد ما، ثم تنحل رويداً رويداً وتزول. والتاريخ مليء بمثل هذه الأمثلة. فهناك أمبراطوريات روما وأثينا والهند والصين وقبلها بابل وأشور والفراعنة وغيرها. فهل لديكم أسباب أو وسائل يمكن أن تحول دون السقوط والانهيار، أو تؤخر مصير الاستعمار الأوروبي؟».

وبعد سبعة أشهر من الدرس توصل المؤتمرون إلى صياغة تقرير سري رُفع إلى وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات البريطانية ومما جاء فيه: «إن الخطر ضد الاستعمار في آسيا وفي أفريقيا ضئيل، لكن الخطر الضخم يكمن في البحر المتوسط. فهذا البحر هو همزة الوصل بين

(١) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، م.س، ص٢٠٩.
(٢) د. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسّس دولة**، م.س، ص ص٤٢ ـ ٤٣.

الغرب والشرق... وحوضه مهد الأديان والحضارات، ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص، شعب واحد تتوافر له وحدة التاريخ والدين واللسان وكلّ مقوّمات التجمّع والترابط، هذا فضلاً عن نزعاته الثورية، وثرواته الطبيعية. فماذا تكون النتيجة لو نقلت هذه المنطقة الوسائل الحديثة وإمكانيات الثورة الصناعية الأوروبية، وانتشر التعليم فيها، وارتقت الثقافة؟

إذا حدث ما سلف فستحل الضربة القاضية حتماً بالاستعمار الغربي. وبناءً على ذلك فإنه يمكن معالجة الموقف على النحو التالي:

١ ـ على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزؤ هذه المنطقة.. وتأخرها، وإبقائها على ما هي عليه من تفكك وتأخر وجهل.

٢ ـ ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي. وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشري قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، بحيث يشكّل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة»[١].

وهكذا تلاقت مصالح الغرب الاستعماري مع أهداف الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وقام عقد شراكة بين الطرفين، أسّس لسلسلة طويلة من الإجراءات التي ترعى مشروع قيام الدولة الصهيونية. وكان لهذا التلاقي في الأهداف مبرراته المستقلة في البداية. فالصهيونية اختارت فلسطين لما تحمله من إمكانية توظيف توراتي، بينما كان غنى

(١) أحمد شبلي، **مقارنة الأديان**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦، ص٢١.
انظر أيضاً سميح ديب، **العنف الصهيوني: ايديولوجية وممارسة**، بيروت، دار فكر، ١٩٩٠، ص١٦.

العالم العربي وموقعه الاستراتيجي هو المبرّر الاستعماري المقنّع. الصهيونية أرادت هذه البلاد وطناً قومياً لليهود، والاستعمار أرادها موقعاً حصيناً متقدماً يتبنى مصالحه ويحقّق أطماعه. وباختصار، يمكن القول إن الصهيونية ما كان بإمكانها أن تنمو لولا الظروف الخاصّة لليهود في أوروبا، وهي التي شكّلت التربة المناسبة لإنضاجها برعاية واحتضان كاملين من الدول الاستعمارية.

سوسيولوجيا النشأة وإشكالياتها:

فرض النمط الأوروبي نفسه كحضارة نفعية مادية تستهدف تحويل العالم إلى مادة استعمالية لا قداسة لها، شعارها ما قاله بالمرستون: «ليس لدينا أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون بل مصالح دائمة». وفي هذا المناخ يُمكن أن نفهم لماذا ساد اتجاه توظيف الجماعات اليهودية في خدمة المشروع الاستعماري. فهذه الجماعات «اليهودية» كانت مثالاً تطبيقياً للجماعات «الوظيفية»، التي هي بالمفهوم السوسيولوجي تجمّعات صغيرة يقوم المجتمع بإسناد وظائف شتى إليها يرى أعضاء هذا المجتمع أنه لا يمكنهم الاضطلاع بها لأسباب مختلفة. فقد تكون مشينة بالنسبة إلى سلم القيم السائد (التنجيم ـ البغاء ـ الربا)، أو متميّزة (الطب ـ القتال ـ التجارة...). ويحاول الاستعمار دائماً أن يحوّل أعضاء الأقليات إلى جماعات وظيفية تضطلع بوظائف يسندها إليها وتتمتع بمزايا يقدمها لها حتى تدين له بالولاء ويتوارث أعضاء هذه الجماعات الخبرات في مجال تخصصهم الوظيفي عبر الأجيال ويحتكرونها بل ويتماهون معها، وفي نهاية الأمر يكتسبون هويتهم ورؤيتهم لأنفسهم منها. ووفق تعبير عبد الوهاب المسيري، يقوم كل طرف بـ «حوسلة» الطرف الآخر

والنظر إليه باعتباره وسيلة لا غاية، أي مادة نافعة يتم التعامل معها بمقدار نفعها[١].

وقد لعب أعضاء الجماعات اليهودية دور الجماعات الوظيفية في المجتمع الغربي، ولا سيما في مجالي التجارة والربا. كما لعب الأرمن في الدولة العثمانية، والصينيون في جنوب شرق آسيا، والمماليك في مصر وسوريا وغيرهم مثل هذا الدور. وعادةً ما يظل وضع الجماعة الوظيفية مستقراً حين يكون المجتمع في حاجة إليها. ويختلف الوضع حين تطرأ متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجعل المجتمع في غنى عنها، حيث تتحول هذه الجماعات الهامشية إلى جماعات منبوذة يود المجتمع التخلّص منها[٢]. وهذا ما حدث لجماعة المماليك في مصر بعد ظهور محمد علي وتأسيسه لدولة مركزية لها جيش نظامي من أبناء الشعب، مما حوّل المماليك من أعضاء جماعة وظيفية عسكرية محترفة تدافع عن المجتمع وتستغلّه في نفس الوقت، إلى جماعة طفيلية تعيش عالة عليه. وقد حدث شيء من هذا القبيل للجماعات اليهودية الوظيفية ابتداءً من القرن السابع عشر حين بدأت التجارة تتحوّل إلى نشاط أساسي في المجتمع الغربي، وظهرت طبقة وبيوتات مالية كبرى من أفراد الأغلبية في المجتمع. ثم ظهر جهاز مصرفي ودولة مركزية قومية قوية، تعتمد على مؤسسات حديثة، مما أفقد الجماعات الوظيفية اليهودية وظيفتها. فقد حلّت البنوك محل المرابي اليهودي، والمصانع والمتاجر الحديثة محل التاجر والحرفي اليهودي. وبذلك أصبحت إحدى أبرز الجماعات الوظيفية في أوروبا بلا وظيفة.

(١) انظر: عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية نحو تعريف أكثر تفسيرية»، مجلة **شؤون عربية**، م.س، ص ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٠٢.

شكّلت هذه المتغيرات مناخاً جديداً أمام المسألة اليهودية تجسّد في واقع يتجه باطّراد نحو التغيّر. ومما زاد في تفاقم المسألة تفجّر موجاتِ معاداة اليهود في منتصف القرن التاسع عشر في شرق أوروبا، مما عرقل عملية اندماج هذه الجماعات في مجتمعات الأغلبية. في المقابل، كان يهود غرب أوروبا في منأى عن المسألة اليهودية وعن العناصر الداخلة في تشكّلها. ذلك أنها كانت صغيرة العدد، ولم يكن هناك تمايز اقتصادي أو ثقافي ملحوظ بين أعضائها وبين الأغلبية. لذلك وجدنا اليهود هناك يحقّقون معدلات عالية من الاندماج، ونالوا معظم حقوقهم الدينية والمدنية. لكن وصول الأعداد المتزايدة من المهاجرين اليهود من شرق أوروبا بدأ يشكّل مصدر تهديد لمواقعهم الطبقية التي وصلوا إليها والمكانة الاجتماعية التي حقّقوها. لذلك كانوا معنيين مثل غيرهم بالبحث عن حلّ.

وكان من الطبيعي أن يواجه الأوروبي إشكالية «المسألة اليهودية» من خلال إطاره المعرفي، ومن خلال منظومته المعرفية التي كان الاستعمار أحد أبرز أركانها، فضلاً عن تصوّر لليهود باعتبارهم جماعة «وظيفية»، وشعباً عضوياً منبوذاً. لذلك كان الحل البديهي يتلخص في إخراج اليهود من أوروبا وتوظيفهم في خدمة المشروع الاستعماري، مما يعني نقل فائض بشري لا وظيفة له إلى مكان استراتيجي (فلسطين) يؤسّس لدولة استيطانية تقوم بوظيفة حيوية، وهي الدفاع عن المصالح الغربية، نظير أن يقوم الغرب بالدفاع عن سكانها وضمان رفاهيتهم وبقائهم. وبذلك يتمّ التخلّص من جماعة وظيفية كانت تعمل بالتجارة والربا وأصبحت بلا وظيفة داخل أوروبا، وبالتالي تحويلها إلى جماعة وظيفية تعمل بالاستيطان والقتال في خدمة المشروع الاستعماري. هذا الحل بدا مناسباً لأوروبا، لأن هذا الاستيطان يجري في مكان خارجها، مما يعني خروج الشعب العضوي المنبوذ من أوروبا حيث لا وظيفة له.

لم يكن كل هذا بعيداً عن إدراك مثقفي اليهود في شرق أوروبا، خاصةً مع تعثر التحديث هناك، ومع إغلاق باب الحراك الاجتماعي أمامهم. لذلك كانت البداية العملية للتفكير من داخل التصوّر الاستعماري، أي الخروج من أوروبا إلى أي مكان بدايةً، ثم إلى فلسطين تحديداً، لإنشاء وطن قومي خاص. وهم بذلك يريحون أوروبا منهم، ويستريحون هم بدورهم منها، فهي التي نبذتهم وحوّلتهم إلى فائض بشري.

مع الحاخام يهودا القلعي (١٧٩٨ ـ ١٨٧٨) بدأت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين تأخذ مداها في مرحلة كان فيها الحديث عن تقاسم تركة الرجل المريض العثمانية آخذاً بالتصاعد. وفي نفس الاتجاه كتب حاخام آخر هو تسفي هيرش كاليشر Tzvi Hirsch Kalischer (١٧٩٥ ـ ١٨٧٤) كتابه الصادر بالعبرية عام ١٨٦٢: **البحث عن صهيون** *Derishat Zion*. وتُعتبر آراء موسى هس Moses Hess (١٨١٢ ـ ١٨٧٥) من الآراء الصهيونية التأسيسية. فكتابه **روما والقدس** *Rome Und Jerusalem* الصادر بالألمانية عام ١٨٦٢، يرسم معالم الحل العملي للمسألة اليهودية بإقامة دولة يهودية على ضفتي الأردن، حيث يكون من مهام اليهود هناك أيضاً تمدين شعوب تلك المنطقة، ولعب دور الوسيط بين أوروبا والشرق الأقصى لفتح الطريق المؤدية إلى الهند والصين، مؤكداً على رسالة الاستعمار الحضارية ودور اليهود في تثقيف «القطعان العربية المتوحشة» والشعوب الأفريقية[1].

ولقد تواترت الأدبيات السياسية الصهيونية بعد ذلك من دون أن تحدّد ماهية هذه الدولة وحدودها وهويتها.

---

(١) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٢)**، ج١، بيروت، مركز الأبحاث، ص٧٨ ـ ٧٩.

لقد شكّلت الأرض أحد أبرز المقوّمات المكوِّنة للمشروع الصهيوني. فهي مقدسة: «إرتس يسرائيل»، وهي أرض الرب لأن الله يقطن فيها؛ و«أرض الميعاد» التي سيعود إليها اليهود تحت قيادة «الماشيح». ثم هي الأرض المختارة التي تفوق قدسيتها أي أرض أخرى لارتباطها بالشعب المختار، وتعاليم التوراة لا يمكن أن تنفَّذ كاملة إلاّ في «إرتس يسرائيل»، والسكن فيها هو بمنزلة الإيمان. لهذا، فالاستيلاء عليها هو استرجاع وعملية تحريرية بل وفريضة دينية. في ظل هذا التصوّر أصبح التاريخ اليهودي، حسب التصورات التوراتية، تعبيراً عن الارتباط بالأرض يختزل ويلغي تاريخ اليهود ووجودهم خارج فلسطين.

ولكن أين تراها هذه الأرض؟ لا ترسم التوراة حدوداً ثابتة لهذه الأرض «إرتس يسرائيل». ففي سفر **التكوين** (الإصحاح ١٥ ـ الآية ١٨) نقرأ: «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات». وسرعان ما تختلف حدودها في السفر نفسه (٨/١١١) لتصبح «كل أرض كنعان ملكاً أبدياً». وكما أن الجيوبوليتيكا التوراتية متحركة، كذلك الجيوبوليتيكا الصهيونية لم ترسم حدوداً ثابتة لها حتى الآن. فقد اكتفى إعلان قيام إسرائيل في ١٩٤٨/٥/١٤ بالإشارة إلى «أرض إسرائيل، مهد الشعب اليهودي»، من دون أن يرسم حدوداً لها. ولا تزال إسرائيل بلا حدود مرسومة أو مقننة خلافاً لما هي عليه أحكام القانون الدولي وسياسة العالم[1].

وقد طرحت الإشكالية مع وعد بلفور عام ١٩١٧، القاضي بإقامة وطن قومي يهودي في فلسطين من دون أن يرسم حدوداً له، مما فتح النقاش باكراً حول مسألة الحدود. وتُعتبر المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح (١٩١٩) نموذجية لجهة ما تكشفه عن تصوّرها

(١) د. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسّس دولة**، م.س، ص٤٠.

للحدود المتحركة وللأهداف التوسعية في آن، والتي تجعل من طبيعة المشروع الصهيوني مشروعاً إحلالياً بامتياز. تبدأ الحدود الخاصة بـ «الوطن القومي اليهودي» من صيدا وتتجه شرقاً إلى جنوبي دمشق وتهبط جنوباً لتلامس عمّان، وتستمر كذلك حتى تصل إلى العقبة ثم تصعد الحدود بخط مستقيم لتصل إلى غربي العريش. واستناداً إلى هذه المذكرة يُمكن فهم أسباب الاحتجاج الصهيوني فيما بعد على فصل شرقي الأردن عن المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن، عندما تمّ الإعلان عن إنشاء الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين. فقد اعتبروا أن مستقبل فلسطين اليهودية يعتمد برمته على شرقي الأردن. إذ لا أمن لفلسطين إلا إذا كان شرقي الأردن قطعة منها. كما أن شرقي الأردن هو مفتاح الازدهار الاقتصادي في فلسطين.

وبعد أن تقاسمت فرنسا وبريطانيا تركة الرجل المريض، ازدادت الانتقادات التي تتهم الزعامة الصهيونية بالتقصير والتفريط، مثل ماكس نوردو والمجموعة الملتفة حول فلاديمير زئيف جابوتنسكي[1]. لكن الانتداب البريطاني أتاح فرصة ذهبية لمشروع التوسّع الصهيوني. فقد أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم لأول مرة للسيطرة على فلسطين من الداخل، بعد أن كادت تُسد في وجههم كل الأبواب، بدءاً من الهجرة واستملاك الأراضي وإقامة المستعمرات، وصولاً إلى بناء المؤسّسات الضرورية. لكن هذه السياسة البراغماتية (القبول بحدود فلسطين الانتدابية) لم تكن تعني التخلي عن إسرائيل الكبرى. وقد عكست مناقشات المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١) التوتر والمناقشات الحادة حول الغبن الذي ألحقه الحلفاء باليهود من جراء تقسيم مناطق النفوذ والانتداب. ومع أن التيار البراغماتي أخذ يسود تدريجاً في فترة

(١) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى**، م.س، ص١٨٥.

الانتداب، إلا أن ثمة تيارين استمرا يدعوان بقوة إلى إسرائيل الكبرى. فقد استمر التيار الديني في تمسّكه القديم بالأرض الموعودة، وعارض التقسيم. كما رفض التيار التصحيحي، بزعامة جابوتنسكي، أي اقتراح بالتقسيم رفضاً مطلقاً، مؤكداً مراراً وتكراراً أن هذه هي سمة أرض إسرائيل: «نهر الأردن يمر في وسطها ولا يشكّل حدوداً لها». علماً بأن اليهود كانوا يمتلكون أقل من ٧٪ من مساحة فلسطين عند صدور قرار التقسيم قبيل انتهاء الانتداب البريطاني، أواخر العام ١٩٤٧. فجاء مشروع التقسيم ليعطيهم أكثر من ٥٠٪ من تلك المساحة. ومع ذلك لم يسلّم بحدود التقسيم أي من التيارات الصهيونية الأساسية، بل إن المتساهلين منهم اعتبروا قبولها مؤقتاً نوعاً من التضحية على أمل حصول متغييرات مقبلة.

وقد عبّر عن موقف المعارضة مناحيم بيغن والمنظمة العسكرية القومية «اتسل» .I.Z.L (إرغون تسفاي ليئومي) المعروفة باسم «الإرغون»، والتي جاء موقفها على الشكل التالي: «إن أرض إسرائيل لا يمكن تقسيمها، ولا يجوز بل من الواجب إعادة توحيدها. فشرقي الأردن يؤلّف جزءاً لا يتجزأ من وطننا الأم. وقد حوَّلت بريطانيا هذا الجزء من بلادنا ـ تحت ستار منحه الاستقلال ـ إلى مستعمرة أخرى من مستعمراتها. إننا نعلن أن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا. فتوقيعهم لاغٍ ولا قيمة له منذ البداية. وكل معاهدة يجري توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية ويصبح من حق شعبنا وواجبه أن يبادر إلى إلغائها»[١]. إلا أن نشوب «حرب التحرير»، حسب التوصيف الصهيوني، أدّى إلى توحيد التيارات والأحزاب وتعزيز التلاحم فيما بينها لطرد الجيوش العربية وتوسيع

(١) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى**، م.س، ص٥٢٨ ـ ٥٢٩.

سلطة الدولة الوليدة على أنحاء «أرض إسرائيل». وكان بن غوريون، وهو الشخصية الصهيونية البارزة آنذاك، يردد: «إن حدود الحرب هي التي ستتحول إلى حدود للبلد. وعليه، فإن ما سنستولي عليه في المعارك سيبقى في أيدينا، وإن المكان الذي لا نصل إليه سيكون سبباً في البكاء لأجيال»[١]. ومثل هذا الموقف هو الذي أدّى إلى عدم رسم حدود لدولة إسرائيل لدى صوغ «وثيقة الاستقلال»[٢].

وبنتيجة ذلك نجح الصهاينة في احتلال مناطق إضافية ـ إضافةً لما تقرر لهم حسب مشروع التقسيم ـ وخاصة في الشمال. فقد احتلوا الجليل الغربي والجليل الأعلى الغربي (عمليتا بن عامي ويفتاح)، والناصرة ومحيطها (عملية ديكل)، والجليل الأعلى والأوسط (عملية حيران). وكان للمستعمرات دور كبير في هذه العمليات.

هذه الإنجازات لم تكن كافية من وجهة نظر التوسّع الصهيوني. فقد ظل بن غوريون يعتقد أن أمر تعيين حدود الدولة اليهودية «لا نهاية له.. إذ إن في التوراة كل أنواع مواصفات الدولة. وكذلك في تاريخنا... ليست هناك حدود مغلقة. فإذا كانت الحدود هي الصحراء، فمن الجائز أن تكون أيضاً على جانبها الآخر. وإذا كانت الحدود هي البحر فيمكن أن تكون أيضاً وراءه»[٣].

كان لا بد لهذا الوطن من «شعب»، فكان أن سنّت الدولة الوليدة «قانون العودة» عام ١٩٥٠ الذي أعطى أي يهودي في العالم الحق في العودة والحصول على الجنسية الإسرائيلية فوراً، مما شرّع لأحد الأسس

(١) أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى**، ، م.س، ص٤٠٧.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٤٩٣.

(٣) Tom Segev: *The First Israelis 1949*, New York, The Free Press 1986, p. 14؛ انظر أيضاً: د. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسس دولة**، م.س، ص٤٨.

التي تقوم عليها التوسعية الإسرائيلية، هذا في حين مُنع جميع الفلسطينيين الذين هُجّروا من بلادهم، من العودة إلى ديارهم وأُطلق عليهم قانوناً تسمية «الغائبين»، وتمّ الاستيلاء على أملاكهم ووضعها تحت يد القيّم. . وهي نحو ٣٠٠ قرية متروكة أو نصف متروكة تبلغ مساحتها الإجمالية ثلاثة ملايين وربع مليون دونم، من ضمنها ٨٠ ألف دونم وأكثر من ٢٠٠ ألف دونم أملاك مشجرة. أما الأملاك في المدن فشملت ٢٥,٤١٦ مبنى تحتوي على ٥٧,٤٩٧ شقة سكنية، و١٠,٧٢٩ محلاً للتجارة والصناعات الخفيفة[١]. ومن بين الـ٣٧٠ مستعمرة التي أقيمت ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣، أنشئت ٣٥٠ مستعمرة على أراضي «غائبين». وقد حاول الإسرائيليون إضفاء الطابع القانوني على إجراءات الاستيلاء والمصادرة هذه عن طريق سنّ عدد من القوانين أهمها: قانون أملاك الغائبين للعام ١٩٥٠، وقانون الدفاع وأنظمة الطوارىء (مناطق الأمن) للعام ١٩٤٩، وأنظمة استغلال الأراضي غير المفلوحة. . .

ومع ذلك لم يكن الإسرائيليون راضين عن حدود دولتهم حسب اتفاقات الهدنة (١٩٤٩) التي جاءت أصلاً لتكرس أمراً واقعاً فرضته الحرب الصهيونية. فقد اعتبرت المنطقة الوسطى من الدولة الوليدة ضيقة جداً وبمثابة عنق زجاجة، ومثلها في ذلك الممرات الثلاثة التي تكونت: إصبع الجليل، ممر القدس والممر الجنوبي عند مشارف إيلات[٢].

لذلك، فهي اعتُبرت دولة بدون عمق استراتيجي يتهددها خطر البتر عند السهل الساحلي والممرات الثلاثة المذكورة أعلاه. وكان هذا

(١) انظر: هيثم الكيلاني، **المرجع نفسه**، ص٤٩.
(٢) **المرجع نفسه**.

هاجساً يقضّ مضاجع الدولة، وهو هاجس لم تخرج منه إلاّ مع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي أسفرت عن احتلال مناطق تزيد عن حدود فلسطين الأساسية المرسومة في فترة الانتداب البريطاني، لتشمل أقساماً من «أرض إسرائيل الكبرى» في سيناء والجولان وما تبقى من فلسطين والقدس. ثم أضافت إليها لاحقاً جزءاً من لبنان (١٩٧٨).

ومنذ العام ١٩٦٧ وإسرائيل تزعم أنها تريد حدوداً آمنة ومعترفاً بها، وهي ليست الحدود التي كانت قائمة قبل حرب حزيران (١٩٦٧)، وليست حدود اتفاقات الهدنة (١٩٤٩)، وليست حدود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وهي لم توضّح مفهومها لهذه الحدود الآمنة حتى الآن.

نحن إذن أمام كيان لا حدود له من الناحية الجيوبوليتيكية والديموغرافية، يتطلع باستمرار نحو المزيد من الاستيطان والتوسّع حلقة تلو الأخرى.

ولعلّ هذه الحقيقة ترسم جدلية تكوين إسرائيل كنموذج استعماري استيطاني إحلالي.

الفصل الرابع

سيكولوجية العنف الإسرائيلي

- ☐ رصاصات المطاط والحجارة.
- ☐ التاريخي والملحمي والسياسي.
- ☐ التربية الكيبوتزية.

* * *

ثمة تساؤلات بدأت تفرض نفسها وتدور حول أسباب تزايد عنف الشخصية الإسرائيلية وخاصة ضد العرب والفلسطينيين العزّل، فضلاً عن حالة عدم الاكتراث بكل ردود الفعل التي تثيرها أعمالهم التعسفية. ونحن بدورنا نعدّل السؤال على الشكل التالي: هل هذا العنف مجرد رد فعل آني، أم هو عنف مؤسّسي؟ بمعنى آخر: هل له علاقة بالبنية الذهنية الصهيونية، وبالتربية والتنشئة السياسية؟ وإذا كان هذا العنف المتنامي في المجتمع الإسرائيلي تجاه العرب مؤسَّساً، فكيف يمكن صناعة السلام مع نمط سلوكي ينتج عنفاً؟ وإذا كانت هذه «الشخصية» منتجة للعدوان والعنف بفعل تكوينها، فما هي آلياتها الدفاعية التي تلجأ إليها لتحمي نفسها من ردود الفعل التي يثيرها ألم الضحايا وصراخهم؟ وما هي الآليات التي تعتمدها لتخليص نفسها من وطأة الشعور بالذنب والندم؟ وهل يمتلك المجتمع الصهيوني «شخصية قومية»، أم أنه مكان تلتقي فيه جماعات قومية متعددة نجحت في

إنتاج نمط سلوكي يقوم على القوة والعنف والعدوان؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلّب كشف الآليات المعتمدة لتنميط السلوك، ومحاولات اختلاق شخصية قومية ـ صهيونية ترتكز على منظومة متكاملة من القوالب الذهنية الأسطورية والأيديولوجية والسيكولوجية. إن التحليل السوسيولوجي المعرفي يبدو لنا أفضل الطرق لمقاربة هذا الموضوع، وتقديم بعض الإجابات عنه. وبالتالي، فإن رصد المظاهر المنتجة للعنف الصهيوني يمكن مقاربتها وفق هذا التحليل من خلال ثلاثة جوانب هي على التوالي: معرفية وانفعالية وسلوكية.

يتركز **الجانب المعرفي** على المعتقدات والأفكار والقوالب النمطية وكل البنية التي تشكّل الذهنية المعرفية الصهيونية. تبدأ المسألة بتقسيم البشر إلى فئتين: يهود ساميون، و«أغيار» من غير اليهود تتجمع فيهم كل الصفات الكريهة. ثم تتدرج إلى فكرة النقاء العنصري لليهود، شعب الله المختار! وهذا هو لب الطرح العنصري اليهودي الذي يؤمن بحقارة الأمم ويجرّدها من كل قيمة إنسانية، ويقوم بتشييئها بحيث تصبح بلا سمات وخصائص. ذلك يحدث على الرغم من أن فكرة النقاء العنصري لم تعد تصمد أمام الدراسات البيولوجية والسيكولوجية الحديثة، بحيث أصبح من الهراء الوقوف على شعب لا توجد فروق بين أبنائه لجهة الخصائص الجسمية والنفسية. ولعل ذلك أشد ما ينطبق على اليهود أنفسهم، الذين يتوزعون بين الأشكناز (اليهود الغربيين)، والسفرديم (اليهود الشرقيين)، ويهود الحبشة (الفالاشا)، واليهود السود والزنوج في شيكاغو، وصولاً إلى اليهود الهنود الذي يُسمون ببني إسرائيل، فإلى اليهود الخزر[١] الذين ينتمون إلى الجنس التركي. فأي

(١) قامت دولة الخزر في القرن الثامن الميلادي بعد انكفاء التقدم العربي المسلم عبر القوقاز، واعتنق ملك الخزر الديانة اليهودية في العام ٧٤٠م. وتحولت اليهودية =

من هذه الأنواع يُعتبر «النموذج» من ناحية التشريح والتحليل ممثّلاً حقيقياً للجنس اليهودي؟

أما **الجانب الانفعالي** فتتكفل به الأيديولوجيا الصهيونية، التي يتحكّم بها مثلث معرفي ـ سلطوي. فهو من جهة يرتكز على مجموعة سياسية تعبّر عنها أحزاب أخذت على نفسها مهمة قولبة الأفراد في إطار يُراد له أن يكون تضامنياً من خلال التركيز على إضفاء البُعد القومي ـ الديني على «إرتس يسرائيل» (أرض إسرائيل)، فيما تستكمل المجموعة العسكرية، المالكة لنصاب القوة، هذه المهمة من خلال إشاعة الروح العسكرية الانضباطية. لذلك، ليس غريباً أن يخرج من صفوف المؤسسة العسكرية أغلب رؤساء الحكومات في إسرائيل. وأخيراً، تتكفل المؤسّسة الدينية بشرعنة المشروع وإضفاء مسحة من القداسة عليه، وتبرير ضرورة خضوع الأفراد له من خلال التأكيد على الترابط بين معطيات اليهودية وأهداف الصهيونية.

إن تركيبة المجموعات السكانية في المجتمع الإسرائيلي ذات دلالة مميّزة في قراءة وتحليل هذا المجتمع واتجاهاته. فالصهيونية كأيديولوجيا قامت على استغلال العوامل النفسية والثقافية المؤثّرة في اتجاهات ومواقف هذه المجموعات من خلال التركيز على الجوانب الأكثر حساسية فيها، على الشعور بالاضطهاد وتنمية هذا الشعور وتغذيته راهناً بـ«العرب»، مصدر الخوف الدائم والبديل الذي حل محل «الآخر» أيام الشتات والعيش في الغيتو.

= إلى ديانة رسمية في المملكة عام ٧٤٠م. وثمة دراسات عديدة تثبت أن الغالبية العظمى من اليهود الاشكنازيين (في أوروبا الشرقية) ويهود العالم متحدرة من أصل تركي ـ خزري وليست من أصل سامي. انظر لمزيد في التفصيل: عكيفا أور، **من هو اليهودي في دولة اليهود؟** بيروت، دارالحمراء، ٢٠٠٠، ص ١٤٨.

تستفيد السلطة من هذه الإثارة بشحذ روح التضامن ورفع درجة الخضوع الفكري والثقافي والسياسي. ومما يزيد من وطأة هذا الاتجاه وفعاليته، الطبيعة الاستيطانية للمجموعات الصهيونية. فهي تقوم على قطيعة سوسيولوجية كاملة مع مجتمع سابق يكوّن جزءاً مهماً من ذاكرتها. ومن الطبيعي أن يجد الصهيوني المهاجر نفسه مدفوعاً لتبنّي سلّم القيم، وبالتالي القوالب المعرفية والذهنية، المعروضة عليه من قبل المنظّم لعملية الهجرة. ومن ثم، لا يجد بُدّاً من الخضوع والتماهي مع مع العملية الاستيطانية. فهويته السابقة في «الدياسبورا» كانت في وجهها الأساسي انتماءً دينياً أو ثقافياً يجد في الرموز والطقوس اليهودية بعض تعابيره، في حين تجد هذه الهوية في إسرائيل نمطاً سلوكياً وقيماً مُمارسة ومُعاشة يومياً تصرّ على الادعاء بامتلاك شخصية قومية خاصة بامتياز، تعيش في محيط يتهدّدها وجودياً.

تدفع طبيعة الفرد الصهيوني المهاجر والباحث عن الهوية إلى الاندماج والتوحّد مع قيم المجتمع الجديد والتمسّك الحرفي بها، وبالتالي رفض وكبت كل مشاعر التردد والتمرد التي قد تظهر نتيجة ممارسات تتناقض مع بعض القيم المشحونة بالذاكرة من المجتمع الأصلي. يستحضر المستوطن آلية المقارنة بين وضعه الجديد ووضعه السابق، فيستولد المبرّرات التي تخفف من وطأة السلبيات التي قد تتبدى له، مهما كانت شديدة التعسف وغير مألوفة لديه.

هذه الوضعية النفسية والسوسيولوجية للفرد الإسرائيلي يعزّزها استغلال «الهولوكوست» وما جرى لليهود قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، بحيث يتم تضخيم ما جرى، ونسج الأوهام حوله، والإيحاء الدائم بإمكانية تكرار ذلك ما لم يتم الاندماج والتوحّد بالمجتمع والأيديولوجيا الناظمة له.

إن وضعية كهذه تضع الفرد في حالة أزمة دائمة. فهو يشعر

بالخطر فوق رأسه، كلما قام الفلسطينيون والعرب برد فعل على أية ممارسات استيطانية أو احتلالية. وهي ردود فعل تثير في نفس الفرد الإسرائيلي الخوف وتعيد إليه الذكريات التي نسجت الأيديولوجيا الصهيونية حولها الأوهام. لذلك، يتغلب التبرير لقمع الضحية الفلسطينية على التعاطف معها، مهما كان التعسف الذي لحق بالضحية وحشياً وبربرياً.

إنها تنشئة سياسية وأيديولوجية لها آلياتها وحيثياتها، تقوم على الاستنهاض والتعبئة. إنها ترتكّز على أهمية شعور الفرد وكذلك المجموعة بالاضطهاد (البارانويا) كنتيجة طبيعية لتعامل المجتمع الأوروبي معهما. بهذا التركيز يتشكل نمط سلوكي لدى الإسرائيلي يقوم بإزاحة القلق وحلّ الأزمة عن طريق التغاضي عن المشاعر «الغيرية» من خلال إنكاره للألم الذي يُلحقه بالضحايا بأعماله التعسفية والقمعية، وإلقاء المسؤولية في ذلك على عاتق الضحية نفسها. فالطفل محمد الدرة الذي قُتل في حضن أبيه بكل برودة أعصاب أمام كاميرات التلفزيون، هو دون سواه مسؤول عن ذلك، بسبب تواجده في منطقة يتعرض فيها أمن جيش «الدفاع» الإسرائيلي للخطر! ومئات القتلى في قانا يتحمل مسؤوليتهم من أطلق قذائف من التلة المحاذية باتجاه جيش الدفاع! وشهداء كفر قاسم أخطأوا بعدم الالتزام بقرار منع التجول، و... إلخ!!

كذلك تركّز التنشئة الصهيونية على آلية تنمية المشاعر النرجسية عند الفرد والمجموعة والتي تستهدف تضخيم جانب التفاخر والتباهي والتعصّب عندها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمقارنة مع الآخر «المختلف». وتتزايد فعالية هذه الآلية من خلال توظيف المعطيات الدينية والتاريخية وقولبتها وإعادة تأويلها بما يخدم الوظيفة الصهيونية الراهنة. لكن ما يحدث عملياً هو اندماج كامل للفرد في المجموعة، لكنه اندماج مشروط بتوفير الأمن. لذلك يتضخّم هذا الهاجس كلما

ازدادت المقاومة العربية وثبت أنها عصية على منطق القوة. لكن هاجس الأمن يزيد، في المقابل، من اعتماد الدولة على المؤسسة العسكرية وتركيزها على التجنيد والخدمة في الجيش، لأن توطيد هذه العلاقة بين الأمن والتجنيد يضعف إلى أبعد الحدود أية إمكانية لنشوء مشاعر التعاطف مع الآخر «الضحية»، لأنه ببساطة مصدر الخطر الذي يهدد الأمن. وعليه، فإن أي سلوك مخالف لمنطلقات المشروع الصهيوني الإحلالي ـ الاستيطاني سيُفسَّر كمشاركة في تقوية الآخر، وزيادة درجة خطره على الأمن والاستقرار. هنا، تصبح سلوكيات التطرف في قمع الآخر «مبرَّرة دائماً»، بل تصبح قضية عادية. فهذا الخوف من الآخر قد تحوّل إلى عُصاب ترزح تحت عبئه شخصية الفرد التي أصبح فيها التطرف تعبيراً عن حُسن اندماج الفرد ووطنيته!

وهذا الأمر أوضحه اليهودي الفرنسي العلماني إيمانويل هايمان في كتابه **الأصولية اليهودية**، قائلاً: إن المهاجرين الذين يأتون إلى إسرائيل بغرض ممارسة إيمانهم ينضمون بشكل طبيعي إلى معسكر اليمين، خاصةً وأنهم يخشون البقاء على هامش المجتمع الإسرائيلي. ويقول أرييه درعي، أحد زعماء شاس ووزير الداخلية السابق، إن المهاجرين الجدد الآتين من الولايات المتحدة الأميركية أكثر ميلاً نحو التطرف، ويضيف ساخراً: هم تعلموا هناك الديموقراطية الكاملة، وعند حضورهم إلى إسرائيل يظنون أنهم سينقذون البلاد في حين أنهم لا يكادون يعرفونها. وهذا ما لاحظه عالم الاجتماع اليساري كلود سيتبون عن أسباب وجود نسبة كبيرة من المتدينين جداً واليمينيين جداً بين يهود فرنسا والولايات المتحدة الذين استقروا في إسرائيل من دون أن يشاركوا في الحرب ومن دون حتى أن يؤدوا الخدمة العسكرية. وتفسيره لذلك أن هؤلاء محتاجون لأن يشعروا بأنهم إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين! وهم يعتقدون بأن اتخاذ مواقف راديكالية علنية، وتبنّي النظريات

المتطرفة، هما خير برهان على اندماجهم في المجتمع ووطنيتهم الحقة[1].

لكن هذا السلوك سريع العطب. ذلك أنه يستند إلى مجموعة أوهام تصطنع ثقافة تعتبر التطرف ركيزة من ركائزها. ومن الطبيعي أن يستدعي هذا السلوك، في الجهة المقابلة، ردود فعل عربية مناهضة تؤدي إلى خلخلة بنية الأمن الضرورية للوجود الإسرائيلي. والمعادلة أمام هذا الواقع متماسكة منطقياً، وهي أثبتت صدقها يوماً بعد يوم: كلما ازداد العنف الإسرائيلي، تصاعدت ردود الفعل العربية، وبالتالي أدى هذا الأمر إلى نتيجتين في غاية الأهمية:

١) خلخلة وزعزعة نظرية أُسس الأمن الإسرائيلي، مما يؤدي إلى زيادة الصراعات وتفعيلها بين القوى المكوِّنة للمجتمع السياسي الصهيوني حيث تتقاذف الأطراف تهمة التسبب بغياب الأمن.

٢) تزايد معدلات الهجرة المعاكسة، وخاصةً لدى المتمكنين اقتصادياً. وكلما ازداد تردي الأوضاع تزايدت هجرة هؤلاء. وهذا ما تؤيده الكثير من الإحصاءات التي يعترف بها قادة الكيان الصهيوني. وهذه الحقيقة تعني أن الفقراء اليهود والطبقة المستفيدة وصاحبة المصلحة والمؤدلجة هم الباقون عملياً. وهؤلاء، ولا سيما الضعفاء منهم، هم أكثر حاجة من سواهم للاعتراف والترقي. لذلك تجدهم أكثر استعداداً للاندماج الخضوعي بالمشروع الأيديولوجي.

هنا يتحول خضوع الأدنى للأعلى خضوعاً تبعياً وظيفياً مشروطاً، ذلك أنه قد يذهب بعيداً في عنفه. فهذه وظيفته، شرط أن يؤمِّن هذا الأمر الفائدة والجدوى. وهذا أمر مشكوك فيه طالما بقيت المقاومة وبقي معها السؤال الوجودي ذو الدلالة العميقة الذي يقلق قادة اليهود

---

(١) إيمانويل هايمان، **الأصولية اليهودية**، ترجمة سعد الطويل ومراجعة د. جمال أحمد الرفاعي، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٨، ص١٤٤.

وهو: كم سيبقى ومن سيبقى في إسرائيل إذا توقفت المساعدات الأميركية عنها أو انخفضت وانخفض بالتالي معها مستوى دخل الفرد الإسرائيلي ليساوي دخل الفرد السوري أو الأردني أو المصري؟

هذا السؤال يزداد إلحاحاً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) التي نقلت الحرب لأول مرة في تاريخ إسرائيل إلى الداخل، خلافاً لما كان عليه الأمر في الحروب السابقة أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣.

رصاصات المطاط والحجارة:

لقد أطلقت الانتفاضة الأولى سجالاً غير مسبوق في إسرائيل من الناحية الأخلاقية والقانونية والسياسية والأيديولوجية حول جدوى القوة والعنف وحدود استخدامهما. فالصمود المتميِّز والتضحية الفائقة للشعب الفلسطيني المنتفض بالحجارة الصمّاء أحبطا طريقة التعامل الإسرائيلي مع النزاع بواسطة القوة المحضة، حيث بدأت الأسئلة من نمط: هل الفلسطينيون عدو حربي؟ وهل القوة العسكرية هي وسيلة التعاطي معهم؟ هل الانتفاضة حرب، أم أنها شكل أقصى من العصيان المدني؟ واستجر هذا النقاش نقاشاً آخر بين الجيش والشرطة. والخيارات هنا تضمنت معاني عدّة بينها تعريف الصراع نفسه. فوزراء شامير الليكوديون، وعلى رأسهم أرئيل شارون، ضغطوا لتصنيف الانتفاضة حرباً، فيما فضّل فريق آخر تصنيفها كشكل متطرف من العصيان، معتبراً أن إطلاق الرصاص على متظاهرين مدنيين يمكن أن يخلّ بمعنويات الجيش الإسرائيلي وأخلاقياته في نظر نفسه أولاً ثم في نظر العالم.

حول هذه الوضعية، وضع السوسيولوجي الإسرائيلي والبروفسور في العلوم السياسية في الجامعة العبرية بالقدس يارون إزراحي كتاباً تحت عنوان: **رصاصات المطاط ـ السلطة والضمير في إسرائيل**

الحديثة[1]، مؤكداً الفوضى التي أصابت الطبقة الحاكمة في إسرائيل قبل التوصل إلى «تسوية» تعريفية وسلوكية للتعامل مع الانتفاضة مفادها: إرسال الجيش لمواجهة المنتفضين مع الحدّ من سلاحه، فضلاً عن إعطائه الأمر بالتصرّف كقوات شرطة. آنذاك، أمر وزير الدفاع إسحق رابين بتزويد الجيش بعصي الشرطة و«كسر عظام محدثي الشغب». وفي الشهر الأول من الانتفاضة، قتل ٢٦ متظاهراً وجُرح ٣٢٠، فأعلن رابين عن نيته خفض مستوى العنف من الجانب الإسرائيلي بحيث يتكافأ الجيش على السوية الأخلاقية مع الفلسطينيين الذين يستخدمون الحجارة. إلا أن العصي في أيدي الجيش كان في وسعها إنزال الموت عند الاحتكاك المباشر. ولما نجحت محطة CBS التلفزيونية في التقاط صورة للضرب وتكسير عظام الأطفال الفلسطينيين، غدا الأمر بنظر العالم عنفاً وحشياً بذاته، وأجبر ذلك الجيش على إعادة النظر في أساليبه.

في مواجهة هذه المعضلة، اخترعت الدوائر المختصة في الجيش الإسرائيلي حلاً تقنياً: رصاصة مُثلى توقف المتظاهرين من دون أن تقتل أو تجرح. وهنا دخلت الحلبة رصاصة المطاط والبلاستيك. إنها الرصاصة «المثال» التي تسمح للجيش الإسرائيلي بأن ينجز التوازنات التي رغب في إنجازها. لكن ينبغي لهذه الرصاصة أن لا تُطلق من مكان قريب لأنها قد تسبّب القتل. على كل حال، وحسب يارون إزراحي، لقد سجّلت رصاصة المطاط خطوةً مهمّة. فهي كسرت الصلة الطبيعية بين فكرة الإطلاق وفكرة القتل. ثم إنها ما دامت تُطلق على الحشود، لا على الأفراد، فقد أدّت إلى نزع الطابع الشخصي عن استخدام القوة. ينبغي عدم التقليل من الأهمية الرمزية لتطوير سلاح أُريد منه وقف

(١) الكتاب صادر عن فرار ـ شتراوس وجيرو، نيويورك، ١٩٩٧.

التظاهر الجماعي وضبط النتائج العنفية في الوقت نفسه وتحسين صورة إسرائيل في العالم. ويضيف البروفسور إزراحي أن ذلك أيضاً جاء استجابة لقلق داخلي متعاظم أملته تأثيرات الانتفاضة على أخلاقيات الجيش الإسرائيلي. وهو أمر ثبت، في كل الأحوال، أنه هش. ذلك أن غالبية الإصابات بهذا النوع من الرصاص كانت قاتلة لأنها استهدفت الرؤوس والعيون عند الفتيان والأطفال. والأهمّ من ذلك سقوط المعنى الرمزي لهذه الرصاصة، التي اعتُبرت عندما أُنزلت إلى السوق تعبيراً عن «تسوية» بين تصوّرين للقوة: عسكري ومدني. فقد ثبت أن هذه «التسوية» مخادعة إلى أقصى الحدود.

التاريخي والملحمي والسياسي:

لقد أنتج الخيال الصهيوني نموذجاً استيطانياً وصوّره كجنة تنتظر جهود يهود العالم لتنميتها، ففيها يتخلص يهود «الدياسبورا» من شعور الدونية والتبعية والخوف. لكن ما حدث في الواقع أن صدمة أصابت هؤلاء الذين وجدوا فرقاً شاسعاً بين النموذج والواقع. فنتجت عن ذلك خيبة أمل كبرى تحولت لدى البعض إلى شعور بالخيانة للوعد والحلم، وإلى شعور بالذنب لعدم القدرة على تغيير هذا الواقع الاستيطاني الذي يتعرض للمواجهة شبه الدائمة من المحيط العربي. كان المطلوب مستحيلاً، إذ لا يمكن تغيير الواقع وكسب «الأمن» من دون تقديم تنازلات تطال جوهر الحلم الصهيوني الذي بنته أيديولوجيا قامت على تبرير الاغتصاب وتأصيل العدوان والعنف.

لقد حلّ التمايز بين التاريخي والملحمي من جهة، والسياسي الواقعي من جهة أخرى. فإذا كانت «أرض إسرائيل» غير قابلة للقسمة، فهذا أمر بات ـ حسب إزراحي ـ من شأن الأحلام؛ أما الواقع فيفرض أن تنقسم أرض إسرائيل. وهذا التناقض لم يمر بيسر وسهولة: فقد حدثت

معارضة ضارية للواقعية السياسية من القوميين العلمانيين كما من الدينيين اليمينيين تمحورت حول ثلاثة مواقف: **الأول** يدعو لتبرير استخدام العنف بالإحالة إلى حقوق ما، دينية أو قومية؛ **والثاني** اعتبار الحل الدبلوماسي علامة ضعف وجبن وتعبيراً عن التأثر بثقافة أميركية غربية ومتعوية استهلاكية؛ **والثالث** يمارس نوعاً من الأبلسة للعرب، وتعريف العدو، تجريدياً، على أنه الشر. والحرب ضد الشر لا حدود لها.

هذه المواقف تتغذى من العنف والعنف المضاد، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تنامي حدة القلق والخوف الذي لم يجد الإسرائيلي حلاً له إلاّ بالهروب إلى الأمام من خلال التسليم للأحزاب الدينية بما تقدمه من تفسيرات وتبريرات وقوالب مؤدلجة وجاهزة. وهذا الحلّ الهروبي لا يمكنه، بطبيعة الحال، إزالة الصراع والقلق النفسي، بل أقصى ما يمكن أن يقدمه هو التخفيف من حدته.

ومما لا شك فيه أن آلية الانتماء الديني تخفّف من حدة الصراعات في المجتمع الإسرائيلي من خلال امتصاص شحنات القلق الصادر عن الصدمة بمحدودية الواقع الاستيطاني أمام البحر العربي. لكن هذه العملية تفضي إلى توجيه العداء بطريقة إسقاطية ضد «العدو» العربي. وهكذا تخرج «الأنا» الإسرائيلية من قلقها على شكل سلوك عدواني متطرف يعمل على إشباع الشخصية القلقة بحيث يريحها مؤقتاً، لكنه يغرقها أكثر من الناحية الفعلية، حيث يتحول القلق إلى خوف، والخوف إلى رعب، كلما أثبت «العدو» العربي أنه يقاوم. وهو لا شك مستمر في ذلك.

إن عجز حكّام إسرائيل عن تحقيق الإشباع الأيديولوجي للمستوطنين هو منبع الشعور بخيبة الأمل التي ازدادت حين تزعزع الترابط الملحمي والأسطوري بين الدين والأرض تحت شعار «الأرض مقابل السلام» لما يتضمنه هذا الشعار من تراجع عن أيديولوجيا «أرض

الميعاد»؛ إنه الشعور بالخيانة والتخلّي والطعن في الظهر. ولم يكن هناك أسهل من التبرير أمام داعية السلام المزعوم باراك، الذي عمل على «إزاحة» المسؤولية ورميها على عاتق العرب. وللحصول على مردودية عالية، جرت صياغة التبريرات بالكثير من المبالغة والإثارة، مما ساهم في التهاب المشاعر وتحويل القلق الداخلي إلى عدوانية فجّة موجهة ضد العرب في الداخل، فنُهبت وأُحرقت أملاكهم وتعرّض شبابهم للقمع الشديد وسقط منهم العشرات.

لقد عملت فكرة «الأقلية المهدَّدة»، حسب تعبير البروفسور إزراحي، على إعاقة انتباه الذئب الإسرائيلي إلى ذئبيته. فمضى يمارسها وهو معزّز بشعور الغنم ووعيها. لكن ما فات البروفسور اليساري إدراكه هو أن فكرة الأقلية اليهودية المهدَّدة وسط محيط عربي شاسع قد فقدت فعاليتها بعد توسّع الفجوة الاستراتيجية بين العرب وإسرائيل، وبالتالي أصبحت الذئبية تُمارس لذاتها، طلباً للثأر، ثأر اليهود من الأعداء جميعاً، الفعليين والمتوهمين على السواء. إنها فانتازيا القوة لأقلية كانت يوماً ما مستضعفة، وأصبحت الآن تشعر بامتلاكها فائضاً في القوة لم تعهده من قبل.

هذه هي الآليات السيكولوجية التي تعمل على توازن شخصية المستوطن الصهيوني، والحفاظ عليها من التآكل الداخلي، وذلك من خلال آلية الإسقاط كعملية دفاعية تلجأ إليها «الأنا» المهدّدة، حيث يتحوّل «العربي» إلى هدف لكراهيتها تُسقط عليه مشاعر الغضب والعنف، التي تتحوّل، من خلال التبريرات الدينية، إلى فعل شرعي ومقدس كما حصل مع غولدشتاين، الذي تحول إلى «بطل» بعد قيامه بمجزرة الحرم الإبراهيمي!!

وحيث إن المستقبل محفوف بالمخاطر، يجري التخندق في الماضي وتمجيد الذكريات الأسطورية التي يتم على ضوئها تفهّم

المستقبل أو بالأحرى تخيّله. إن التعايش مع الحاضر يقتضي قبول التغيرات التي تدفعها حركة نشطة متجهة إلى الأمام. لكن البعض يفضّلون ـ حسب هايمان ـ الدخول إلى المستقبل من منظور الماضي. وهكذا تكتشف اليهودية الشتاتية التي لا مشروع لها، معتقداتها المريحة في نموذج التقوقع الآتي من الماضي السحيق. ويضيف قائلاً: «للأسف! فإنه يكفي أن تعطي أرضاً لهؤلاء المؤمنين وأن يمسكوا السلاح بأيديهم حتى يتحوّل البعض منهم إلى أصوليين قوميين، ويحاولوا فرض أنفسهم بالقوة. وحيث إن موجّههم هو الله، فإنهم قادرون على ارتكاب كل التجاوزات، لأن خلافاتنا الإنسانية التافهة لا تساوي شيئاً أمام التدبير الإلهي العظيم والذي يملكون وحدهم مفاتيحه وأسراره. إن العنف كان هو الآخر جزءاً من تاريخ اليهودية كما كانت المُثُل الأخلاقية. ألم تعلّمنا التوراة أن الاستيلاء على أرض الميعاد قد تم بالحرب، وأن الملك داوود كان يستخدم الاغتيالات لتحقيق مصالحه؟»[1].

قد تفشل العملية أحياناً، وتتفلّت من سياقها عناصر لا تتمكن من إزاحة العنف نحو «العدو» العربي. وهذا ما أدى، مثلاً، إلى اغتيال إسحق رابين. لكنها حادثة لا تنفي سياق التحليل أعلاه بل تؤكده. ذلك أن من قام بالاغتيال قام به بهدف إنقاذ الذات من خيانة وعار يقوده إليهما «يهودي خان نفسه». في كل الأحوال، لا يمكن للعمل العنفي، عندما يتحوّل من حرب إلى قتل، إلا أن يترك أثره على من يمارسه. لكنه في الحالة الصهيونية، بقي محدود الأثر ضمن دائرة الاحتجاج من غير أن يتحوّل إلى تمرد أو رفض. لقد بقي مجرد اعتراضات بدائية وردود فعل قاهرة، ولم يتطور إلى تحرك مبرمج متلازم مع بديل أيديولوجي. وهذا

(١) إيمانويل هايمان، **الأصولية اليهودية**، م.س، ص ص٢٢٣ ـ ٢٢٤.

الأمر أشدّ ما ينطبق على حركة «السلام الآن» التي ذابت مع تسلّم باراك للسلطة، وغابت عندما تقدم شارون لانتزاعها منه.

وفي الواقع، يبدو أن حركة الاحتجاج على العنف في إسرائيل، رغم بدائيتها، أصبحت موضوعاً مبرمجاً يتحرك في إطار وظيفي محدَّد. فهو من جهة، يُشكّل صمام أمان للسلطة، إذ يساعدها على تظهير الصورة الديموقراطية ويكسر جمود ونمطية العملية السياسية بتحقيق التداول في الحكم والمسؤولية؛ ومن جهة أخرى، فإن هذه الحركات تقلل من ضغوط «الأنا» وتفتح مجالاً لتنفيس الاحتقان واسترداد الراحة النفسية أمام الفرد الإسرائيلي في بعض لحظات «الضعف» أو الصراع الأخلاقي. إن عملاً كهذا يطرد الشعور بالذنب وتأنيب الضمير، ويقوم بامتصاصهما بما يرضي النفس. لكن كل هذه العملية مشروطة بمهمة وظيفية محدّدة تتحرك ضمن إطارها بما لا يؤدي إلى تحول هذه الاحتجاجات إلى حركة سياسية مبرمجة تهدد عمل النظام برمّته. فالسلطة السياسية والمؤسسة الدينية تكفلان تنظيم إيقاع هذه الحركة وضبطه. أما المؤسسة العسكرية، فهي التي تتكفل بالباقي من خلال عسكرة الفرد وإشعاره بأن هذه المؤسسة هي ملاذه الأخير.

التربية الكيبوتزية:

وهي لفظة عبرية وتعني تجمّع أو مجموعة. وهي كلمة شأنها شأن معظم الألفاظ الصهيونية، لها بُعد ديني. والمصطلح الديني «كيبوتز جاليوت» يعني جمع الشتات، أي تجميع اليهود في فلسطين أو تجميع المنفيين. وتستخدم «كيبوتز» في الكتابات الصهيونية الحديثة للإشارة إلى المستوطنات الجماعية، التي تضم مستوطنين يهوداً يعيشون ويعملون معاً. وقد أريد لها في البداية أن تعتمد على الزراعة بصفة أساسية، وأن تكون وسائل إعاشتها من مبانٍ وآلات وغيرها..

مملوكة للجماعة، حيث لا مكان للثروة أو الملكية الخاصة، وحيث يشبع الأفراد حاجاتهم الخاصة من مأكل ومأوى وتعليم بطريقة جماعية[1].

إن عقيدة الكيبوتز ترتكز على العمل في الأرض حيث يُعطي كل شخص بحسب قدراته ويأخذ قدر حاجاته. وقد تمكّنت هذه العقيدة من استقطاب معظم المستوطنين القادمين من روسيا وأوروبا الشرقية، وخاصةً في الفترة ما بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٧، وهي فترة التوسّع الكبير في عدد الكيبوتزات، وذلك بفضل الزعم الاشتراكي والدعاية لها من قبل شيوعيين يهود[2]. وهي وإن كانت تتسم بأشكال جماعية، إلاّ أنه لا علاقة لها بالاشتراكية، أو بقيمها. فقد كانت إحدى أبرز وسائل الاستيطان الصهيوني الإحلالي، التي مكّنت المستوطنين من فرض وجودهم في الأراضي الفلسطينية.

وتظهر طبيعة الكيبوتز الاستيطانية في طريقة تخطيطه وبنائه. فكل مستعمرة صُمّمت لتكون قلعة حصينة، قادرة على الدفاع عن نفسها وعن المستعمرات المجاورة أيضاً، بحيث تكون جميع هذه المستوطنات بمثابة «خط الدفاع» الأول عن المستوطنين في فلسطين. ويُطلقون على أنفسهم اسم «الرواد»، أو الطلائع («الهالوتزات» بالعبرية).

وتختلف أنظمة هذه المستوطنات باختلاف الحزب أو المنظمة التي تتبعها. ولكن يجمعها «الاتحاد العام للكيبوتزات» الذي ينظّم شؤونها العامة، ويضع القواعد الأمنية والاجتماعية والتعليمية المعمول

(١) د. علي رؤوف سيد مرسي، «أثر المؤسسات الاجتماعية والدينية في تربية الفرد في الكيان الإسرائيلي»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد (٨٦)، ٤/١٩٨٦، ص١٢٧.

(٢) موسى حنا عنز، **الكيبوتز من الداخل، دراسة سياسية وإدارية**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠، ص١٧.

بها في الكيبوتز. ويشرف على كل مستوطنة سكرتير عام أو منسّق يكون همزة الوصل بين الاتحاد وسكان المستوطنة. ولكل عضو في الكيبوتز عمل ومهمة يؤديهما. ولكن الجميع يتدرّبون على حمل السلاح. وقد ساهم هذا الأمر في غرس القيم العسكرية بشكل فعّال بين أعضاء الكيبوتزات، فكانوا نواة المنظمات العسكرية والإرهابية المعروفة (كالهاغانا والبالماخ والناحال)، التي صارت فيما بعد التربة الخصبة التي نشأت فيها القيادات العسكرية، من أمثال موشيه دايان وإيغال ألون وإسحق رابين.

كان مقدّراً لحركة الكيبوتزات أن تلعب دوراً أساسياً في تقديم «الصهيوني ـ النموذجي». وبالرغم من أن الكيبوتزيين لم يشكلوا قطّ أكثر من أقلية ضئيلة من الإسرائيليين (٤,٥ في المئة في عام ١٩٥٣، و٢,٣ في المئة عام ١٩٩٤)، إلا أنها أقلية منظمة وشديدة التأثير والفعالية.

تبذل الصهيونية جهوداً مركزة لكي يصبح جيل الكيبوتزات الجديد، والذي يُطلقون عليه جيل «الصابرا»، النموذج الجديد للشخصية الإسرائيلية. وقد أُجريت العديد من الدراسات السيكولوجية حول هذه الشخصية، إلا أن أهمها على الإطلاق دراسة م. سبيرو[1]، التي توصلت إلى إبراز الخصائص التالية لهذه الشخصية وهي: العدوان، كراهية الغرباء، الانطوائية، البرود الانفعالي، الحقد، ومشاعر الدونية. وهذه كلها أعراض لافتقاد الشعور بالأمن. وقد يبدو للبعض، ومنهم سبيرو صاحب الدراسات الرائدة حول مجتمع

(١) Spiro, M. E., «Education in a Communal Village in Israel», *A. M. G. Ortho*, 1955. انظر عرضاً لهذه الدراسة في: د. معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٧، ١٩٨٩، ص ص٢٥٥ ـ ٢٥٩.

الكيبوتز، أن ذلك يعني فشلاً أو تعثّراً لتجربة الكيبوتز، إلاّ أننا نرى: «أن ذلك هو المطلوب فعلاً. نموذج تتجسّد فيه كل مظاهر تعصب الشخصية الصهيونية في أعنف صورها: شخص عدواني لا يعرف الرحمة، منغلق على نفسه، لا يعرف حرارة الانفعال، حاقد على كل من حوله، شاعر بأنه مختلف عنهم؛ نموذج يرفض الدين اليهودي ويستغني عن ضرورة الإلحاح على استمرارية التاريخ اليهودي وما يحمله ذلك الإلحاح من تناقضات؛ نموذج يبدأ من إسرائيل ليتوحد به أبناؤها»[1]. ومما يؤكد هذا الأمر نسبة تمثيل أعضاء الكيبوتزات في سلك الضباط في الجيش بما لا يُقاس مع نسبتهم في المجتمع. وهذا ما يؤكد تطابق القيم الكيبوتزية والقيم العسكرية لجيش الدفاع[2].

وبالنسبة للإسرائيلي، والكيبوتزي المستوطن تحديداً، لا تبدو فكرة الطبيعة والعلاقة مع الأرض قيمة إنسانية. فالطبيعة ليست مكاناً تهرب فيه الذات الفردية من المجتمع؛ ليست قيمة يخلو الإنسان فيها لنفسه ليقيم حواراً حميماً مع عناصرها. إذ يمكن لأي تلة أن تكون مقبرة تاريخية ومسرحاً لمعركة. لا يمكن عنده إلاّ أن يكون لأي مشهد بعدٌ سياسي. ذلك أن طبيعة «الأرض المقدسة» لا تستطيع أن تكون طبيعية. إنها دائماً مصدر ونمط وتبرير ونقد واحتفال وإدانة؛ إنها سياسة مقنّعة تفضي في النهاية إلى إنكار وجود فئة من الكائنات البشرية، وتوكيد وجود الأخرى، بحيث يحال شعب إلى الطبيعة والشعب الثاني إلى التاريخ[3]. وبالتالي، تصبح الطبيعة مؤدلجة، مسيّسة، ومتنازعاً عليها،

---

(١) د. معتز سيد عبد الله، **الاتجاهات التعصبية**، م.س، ص٢٥٩.

(٢) يارون إزراحي، **رصاصات المطاط**، م.س. راجع جريدة **السفير**، ٢٣/٢/١٩٩٨.

(٣) انظر: **المرجع نفسه**، فصل «الزمن والطبيعة».

ويستحيل رؤية مائها وثلجها وشجرها وترابها من دون تذكّر الدماء التي اختلطت بها. هذه هي ذهنية المستوطنين وبنيتهم المعرفية كما حلّلها متخصّصون وأكاديميون.

نخلص من ذلك إلى أن الخلل الأساسي في المجتمع الإسرائيلي خلل بنيوي، وتكويني. فهو لا يمكن أن ينتج سلماً، ومن الوهم أن نتوقع ذلك، طالما بقي هذا المجتمع مكان التقاء وتجميع للحارات أو الغيتوات المتفرقة في أنحاء العالم. وهو أمر لا بد سيؤدي إلى أن يبقى الفرد الإسرائيلي تحت وطأة الشعور بالقطيعة مع المجتمع السابق من جهة، والخوف من الانفصال عن مكان التجمّع الجديد من جهة أخرى. لذلك، تتقرر السلوكيات الخاصّة به وفق قوالب وأنماط وردود فعل، وليس وفق تراكم ثقافي يبني شخصية قومية سوية.

إننا أمام مجتمع تقرر سلوكياته بما يخدم آلية «التجميع» التي كلما وهنت عملت الحكومات على استنهاضها. ومن يخرج عن ذلك يُنعت بالخيانة، لأنه انقلب على سبب وجوده. ومن يندمج ويتماهَ مع هذه الآلية، يصبح بطلاً أو مواطناً صالحاً. وهذا لا ينتج سلماً بل عنفاً. لذلك، لا مجال هناك للتعاطف والرحمة عند اليهودي الإسرائيلي، ففيهما نفي للذات وإعدام لمبرر الوجود بالضرورة.

الفصل الخامس

ذهنية الزمن المفقود ومأزق القوة

☐ القياس التاريخي والإسقاط الزائف.

☐ السيف والكتاب والدولة.

☐ تمجيد القوة وعسكرة المجتمع.

* * *

سبق أن ذكرنا أن التاريخ الصهيوني، كما تمّ إخراجه وقراءته، يتطابق مع الأساطير الدينية اليهودية، وهو يكشف الغطاء عن الغرض الإلهي كما يصوّرونه، والذي يجعل للتاريخ مساراً واضحاً وهدفاً محدّداً. فتاريخهم مقدّس، هكذا يخرجونه. فهو يعبّر عن الإرادة الربانية، وهو ليس نتاج تجربة البشر وأعمالهم، فإله إسرائيل يحلّ في التاريخ كما يحلّ في الشعب! وهكذا تفقد العملية التاريخية إنسانيتها لتصبح نتاجاً لعملية وحي وسيرورة نبوية مقدّسة تؤدي إلى قيام تطابق بين الوحي والعقيدة والتاريخ. لذلك، فهم حين نظروا إلى فلسطين أواخر القرن الماضي، لم يروا فيها شعباً؛ لم يروا واقعاً إنسانياً تاريخياً، وإنما رأوا مفهوماً تلمودياً ووعداً توراتياً. لذلك كان الحلّ التلفيقي يتمثّل في شعارٍ مثل «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض».

ترى الصهيونية أن دولة إسرائيل قد تكون أحدث دول العالم، لكنّ الشعب اليهودي له وجود عمره أربعة آلاف عام متتالية. وثبات

اليهود هو إحدى علامات «اختيارهم». فكثير من الأمم اندثرت لغاتها وحضارتها، أما شعب إسرائيل فإنه بالرغم من نفيه عن أرضه مدة ألفي عام، فقد احتفظ بتقاليده ولغته وحضارته. وكنوع من تأكيد الذات، كان بن غوريون يقول إن الدول العربية فقدت ثقافتها ولغاتها القديمة، وكان يتساءل متحدياً عمّا إذا كان عبد الناصر يعرف شيئاً عن اللغة الفرعونية؟! كان بن غوريون يشير إلى عرب اليوم بأنهم الأشوريون، وإلى العراقيين على أنهم البابليون، وإلى اللبنانيين على أنهم الفينيقيون، وإلى المصريين على أنهم الفراعنة. وكان يتوهم ويوهم أنّ إسرائيل مضت تواجه كل هذه الأمم، كلاً منها على حدة، خلال الأربعة آلاف سنة الماضية، لكنها الآن تواجهها كلها مجتمعة! وقد صرَّح ذات مرة بأن «سفر إشعيا في العهد القديم لا يحتوي على رؤية قديمة فحسب، بل هو الدليل للسياسة في العصر الحديث»[1]. هكذا يُبَثُّ سرُّ التاريخ وتصبح الظواهر التاريخية، والأطماع البشرية، ذات طبيعة مقدّسة. لقد احتفظت الصهيونية ببنية الأساطير والمفاهيم الدينية، بشموليّتها وإطلاقيّتها ولازمنيّتها، وهي تحاصر العقل المعاصر لليهود بهذه الأساطير والمفاهيم مما يجعله في حالة استنهاض وتوتر دائمين.

وأسطورة «الماساده» رمز التضحية البطولية عند اليهود! فهي ترمز إلى آخر قلعة يهودية سقطت في أيدي الرومان أثناء التمرد اليهودي ضد الإمبراطورية الرومانية. فقد حاصر الرومان القلعة لعدة سنوات حتى أحدثوا ثغرة في جدرانها. وهذا الوضع دفع اليهود إلى ممارسة انتحار جماعي بدلاً من الوقوع في الأسر، الأمر الذي أودى بحياة ٩٦٠ من الرجال والنساء. وقد تحوّلت القلعة بعد ذلك إلى موقع يرمز إلى القوة المحاصَرَة التي تفضّل الموت على الاستسلام.

(١) **نيويورك تايمز**، ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١.

هذه القصة المثيرة للشكوك دفعت الباحثة اليهودية ويسي روز مارين إلى التأكد منها. وقد أكّدت نتائج دراساتها أن قصة «ماساده» خرافة وأسطورة ملفقة. وبالرغم من ذلك، ففي كل عام تقيم بعض أسلحة الجيش الإسرائيلي احتفالات ترديد يمين الولاء على قمة الجبل الذي تقع عليه أطلال القلعة، ويقسمون على أنّ «الماساده» لن تسقط ثانية، في إشارة رمزية إلى دولة إسرائيل.

هذا التمرد الذي قام به اليهود ضد الرومان، يستشهد به بنيامين نتنياهو مفاخراً ومستنهضاً الهمم اليهودية في العالم قائلاً: «لقد وقف يهود أرض إسرائيل وحدهم في وجه روما، تلك الدولة العظمى التي خضعت لها معظم شعوب العالم في تلك الأيام، وظلّوا يقاومون بإصرار طيلة سنوات كثيرة ضد الحكم الروماني...»[١].

إن احتكار المجد أيضاً يبدو سمة صهيونية. فالمطلوب إظهار اليهود على أنهم «الشعب المميّز»، وكأنه لم تقف شعوب أخرى ضد روما في التاريخ! فهل وحدهم هم الذين قاوموا روما؟! أين تاريخ تدمر أذينة وامرأته زنوبيا في قتالهما الشرس ضد روما؟ أين تاريخ هنيبعل (٢٤٧ ـ ١٨٣ق.م) الذي هزم روما في معركتين واجتاح إسبانيا في طريقه إليها؟ أين مواقع قبائل منذر وغسان ضد جيوش روما شرق سوريا ووسطها..؟ حتى العبيد قاموا بثورات دموية ضد روما بقيادة سبارتكوس وقبله أيضاً...

تقدّم لنا الصهيونية التاريخ كرواية توراتية، وكسلسلة من العهود الملزمة. وهكذا فإنّ الذكريات والحكايات والأساطير والقصص أو القصائد التي وصلت إليهم عن طريق الروايات الشفهية، تصبح أساس

---

(١) بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم**، ترجمة محمد عودة الدويري، عمّان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط٢: ١٩٩٦، ص٣٧٨.

التفسير المعاصر، مما ينتج صورة تاريخية ملفّقة إلى حدّ بعيد، وهذا ما أثبته العديد من الباحثين الجديين[١]: «إنّ البحث التاريخي الحديث قد ردّ إلى مجرد الوهم، تلك التصورات التقليدية عن الخروج من مصر، وغزو بلاد كنعان، والوحدة القومية الإسرائيلية قبل المنفى..»[٢].

وتأويل الوعد بهذه الصورة الصهيونية المعاصرة، عدا عن كونه تلفيقاً وخرافة أسطورية، فهو لا يؤكّد من الوجهة الحقوقية أنّ بين أيدينا صكّاً «موقّعاً من الله» يحسم النزاع حول ملكيّة عقارية معيّنة. ولا مجال على الإطلاق لتأييد أولئك الذين يرون، من بين المسيحيين، أنّ وعود العهد القديم مبرّر شرعي لضم الأراضي الحالية إلى دولة إسرائيل[٣].

إنّ تجاهل الصهاينة لجدليّة التاريخ ليس مقصوراً على تعاملهم مع التاريخ العربي، أو تاريخ الأغيار، بل هو يشمل تاريخ اليهود أنفسهم، فيقسّمه إلى فترتين: **الأولى**، مظلمة وطويلة «غير حقيقيّة»، فقدت فيها الذات وعيها فوقعت ضحية للأغيار؛ **والثانية**، مضيئة وقليلة ولكنّها «حقيقيّة»، تمركزت فيها الذات اليهودية على نفسها ودافعت بشراسة وعنف، وفيها كان اليهودي بطلاً أو شهيداً[٤]. وطبقاً لهذا الفهم تكون أكثر الفترات خصوبة هي الأعوام التي قامت فيها دولة يهودية في فلسطين، وتكون ثورة المكابيين ضد الإغريق (١٦٧ ـ ١٤٣ق.م) إحدى الومضات النادرة لكن الحاضرة دائماً في التاريخ اليهودي. وهكذا تكون

---

(١) روجيه غارودي، **الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية**، م.س، ص٣٨ ـ ٤٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٤٠.

(٣) **المرجع نفسه**، ص٤٣.

(٤) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ج١، العدد ٦١، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣، ص٢٤٣.

الحركة الصهيونية هي التعبير الحقيقي عن شحنة العدوان التي يجسّدها التاريخ اليهودي كما تتم قراءته وأدلجته.

القياس التاريخي والإسقاط الزائف:

إنّ أخلاقيات الحرب التوراتية تجعل كل جريمة شرعية وقانونية من أجل تحقيق وعد الرب. ويشوع بن نون هو أحد «الأنبياء ـ القدوة» الذي نفّذ تقاليد العنف والإرهاب، كما لو كانت طقساً لكسب رضى الرب؛ وهو كان أول من نفّذ وصية موسى بحمل «تابوت العهد» أمام الجنود. قال يشوع للكهنة: «احملوا تابوت العهد واعبروا أمام الشعب، فحملوا تابوت العهد وساروا أمام الشعب» **(يشوع ٢/ ٥)**. ولا يزال الجيش الإسرائيلي يحافظ على هذه التقاليد حتى الآن. فكل وحدة من وحداته تحمل تابوتاً توضع فيه التوراة وقد نقشت عليه الآية: «إنهض بالله ودع أعداءك يتشتتوا، واجعل الذين يكرهونك يهربوا أمامك». وقد رفعت الصهيونية منذ بداية أيامها مزمار داوود: «لتنسني يميني إذا نسيتك يا أورشليم» شعاراً لها عملت على ترسيخه في عقل اليهود.

هكذا أصبحت نصوص الحرب التوراتية تغذّي الوجدان الإسرائيلي بمبررات العنف والقسوة والوحشية، وهي تدرّس في المدارس بنصوصها الأصليّة، وتأويلاتها الصهيونية بعيداً عن أيّة معالجة نقدية معاصرة تُذكر.

لذلك ليس غريباً ما توصلت إليه بعض الدراسات التي قامت بها دائرة التربية في الجامعة العبرية حول قيم الأطفال في المدارس الإسرائيلية، والتي كشفت عن التوجيه العنصري لهؤلاء الأطفال. فالدراسة الميدانيّة الهامة التي قام بها البروفسور الإسرائيلي جورج تامارين تُعتبر من الدراسات الرائدة في الجوانب النفسية والاجتماعية،

خصوصاً وأنه قام بها بين شباب من جيل «الصابرا»(*) الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٢ عاماً، وقد استهدف في بحثه كشف آثار التعصب على الأحكام الأخلاقية من جانب:

أ ـ وجود التعصب في العقل الشبابي اليهودي ـ الإسرائيلي؛

ب ـ تأثير تدريس التوراة للشباب على نمو اتجاهات التعصب المختلفة، ودراسة أثر أفعال الإبادة الجماعية التي مارسها «أبطال التوراة».

وقد اختار جورج تامارين أبشع صور التطرف والتعصب العنصري، وهي صور الإبادة الجماعية لـ«الأعداء»، فوضع ١٠٦٦ صيغة تعبّر عن مضمون واحد، في هيئة أسئلة، تلقّى الإجابة عنها كتابةً من ٥٦٣ تلميذاً و٥٠٣ تلميذات، من مختلف الصفوف في المدارس الإسرائيلية. كانت الصيغة تتعلّق بسفر **يشوع** في التوراة الذي يدرّس في المدارس في المرحلة ما بين الصفين الرابع والثامن. جاء في الصيغة: «أنت تعرف جيداً هذه المقاطع من سفر يشوع: "فهتف الشعب، وضربوا بالأبواق، وكان حين سمع الشعب صوت البوق، أنّ الشعب هتف هتافاً عظيماً فسقط السور في مكانه، وصعد الشعب إلى المدينة... وحرموا كل ما في المدينة، من رجل وامرأة، من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير، بحدّ السيف" (٦/ ٢٠).

"وأخذ يشوع مقيدة في ذلك اليوم، وضربها بحدّ السيف، وحرم فلكها هو وكل نفس بها. ولم يبق شارداً. وفعل بملك مقيدة كما فعل

(*) الصابرا: هم اليهود من مواليد فلسطين قبل عام ١٩٤٨ أو بعده. وهو تعبير أُطلق لتمييز اليهود المولودين في فلسطين عن اليهود السفارديم أي الذين هم من أصل شرقي، والأشكناز الذين هم من أصل غربي (أوروبي أو أميركي)، وهؤلاء يتمتعون بامتيازات سياسية واجتماعية بارزة في المجتمع والدولة.

بملك أريحا. ثم اجتاز يشوع مقيدة وكل إسرائيل معه إلى لبنة. وحارب لبنة... فضربها بحدّ السيف، وكل نفس بها. ولم يبق شارداً. وفعل بملكها كما فعل بملك أريحا" (**يشوع ١٠/٢٨**).

أجب من فضلك عن السؤالين الآتيين:

١ ـ هل ترى في تصرف يشوع بن نون، والإسرائيليين، تصرفاً صائباً أم خاطئاً.. ولماذا؟

٢ ـ لنفترض أنّ الجيش الإسرائيلي احتلّ قرية عربيّة في الحرب، وفعل بسكانها ما فعله بشعب أريحا. فهل يكون تصرفه، في رأيك، حسناً أم سيئاً.. ولماذا؟».

وقد برّر جورج تامارين اختياره هذه الصيغة بقوله: «إنّ ما قام به يشوع لم يكن المثال الوحيد لهذا النمط من الأعمال في التوراة. وقد وقع اختياري عليه لأنّ سفر يشوع يحتلّ مكاناً مرموقاً خاصاً في نظام التعليم الإسرائيلي». وقد وزعت هذه الصيغة على مدارس تل أبيب وضواحيها، وفي القرب من الرملة وبعض الكيبوتزات. وجاء في بعض الإجابات: "كان الهدف من الحرب ينحصر في استيلاء الإسرائيليين على البلاد، ولذلك فإنّ الإسرائيليين أحسنوا صنعاً إذ احتلوا المدينة وقضوا على سكانها، نحن لا نريد أن يكون في إسرائيل عنصر غريب". وإحدى الفتيات من أحد الكيبوتزات أجابت: "لقد تصرّف يشوع بن نون تصرّفاً حسناً بقتله جميع الناس في أريحا، لأن همّه كان ينحصر في احتلال البلاد كلها، ولم يكن لديه وقت لينشغل بالأسرى"».

يقول تامارين: «إن مثل هذه الإجابات وردتنا بنسبة تتراوح بين ٦٦ ـ ٩٥ في المئة، بحسب موقع المدرسة، في المدينة أو في الكيبوتز».

وعن سؤال: «هل يمكن في عصرنا هذا القضاء على سكان قرية

عربية محتلة»، أجاب ٣٠ في المئة من التلاميذ بشكل قطعي: «نعم». وبعض ما كتبه التلاميذ «أعتقد أنّ كلّ ما قام به يشوع كان صحيحاً، فنحن نريد قهر أعدائنا وتوسيع حدودنا. ولو كان الأمر بيدنا لفتكنا بالعرب جميعاً، كما فعل يشوع والإسرائيليون».

كانت هذه بعض ثمار التعليم الصهيوني، الذي أدّى إلى نشوء الاتجاهات العنصرية والدموية. ولم تكن هذه الأفكار لتنمو من تلقاء نفسها في أرض قاحلة، بل هي تمدّ جذورها في تربة التوراة، وفي التربية الواقعية للأيديولوجيا الصهيونية، كما خلص تامارين في خاتمة بحثه. إذ إنه يعتبر أنّ استراتيجية التنشئة الاجتماعية في إسرائيل قد أدّت إلى صياغة شخصية تتّسم بالعدوانية والعنصرية والانغلاق والتعصب والتسلّط[1].

في دير ياسين وسواها من المجازر، كرّر الإسرائيليون في ١٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٨ ما فعله يشوع بن نون عند دخوله أرض كنعان وفق ما ورد في التوراة: «وقتلوا كل ما في المدينة من رجل وامرأة من طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحدّ السيف» (**يشوع ٦/ ٢١**). فكان بن غوريون أحد رؤساء الوزارة السابقين في إسرائيل ـ وهو من القادة التاريخيين للحركة الصهيونية أيضاً ـ يقول في أكثر من مناسبة: «إنني أعتبر يشوع هو بطل التوراة؛ إنه لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان المرشد لأنه توصل إلى توحيد قبائل إسرائيل».

لم ينجُ من سكان دير ياسين إلاّ الأقلية. فقد بلغ عدد القتلى،

(١) Georges Tamarin: *The Israeli Dilemma*, Rotterdam, 1973. انظر أيضاً: جورجي كنعان، **العنصرية اليهودية**، م.س، ص٢٠٢. أيضاً: رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٠٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٦، ص١٧٢.

ومعظمهم من الشيوخ والأطفال والنساء، وبعضهم ذبح ذبحاً ونُكّل به، حوالى ٣٦٠ شهيداً بحسب إحصاءات الصليب الأحمر الدولي الذي وصف كبير مندوبيه(*) ساحة المذبحة على الشكل الآتي: «لقد ذُبح أكثر من ثلاثمائة شخص بدون أي مبرّر عسكري، أو استفزاز من أي نوع. كانوا رجالاً متقدمين في السن ونساءً وأطفالاً ورضعاً، اغتيلوا بوحشية بالقنابل اليدوية والمُدى وبأيدي قوات أرغون اليهودية تحت الإشراف والتوجيه الكامل لرؤسائها». ووصف القوات التي قامت بالمذبحة بأنهم كانوا يحملون سكاكين معظمها كان لا يزال ملطخاً بالدماء. بل إنّ شابة أرته مديتها وهي «لا تزال تقطر دماً وكأنها علامة النصر». وقد شق طريقه إلى بيوت القرية فرأى الجثث المشوّهة للضحايا، ومنهم فتاة عمرها عشر سنوات وعجوزان، كن ما زلن يتنفسن بالرغم من أنهن جرحن وتُركن لكي يدركهن الموت[١]. وقد عملت الوكالة اليهودية والهاغانا كل ما تستطيعان للحيلولة دون قيام مندوب الصليب الأحمر بالتحقيق في هذه المذبحة الفظيعة، ولم يبقَ من سكان هذه القرية إلاّ القليل الذي تُرك كي يخبر الرسالة للجميع: «الموت أو الرحيل». وهي رسالة انتشرت كالنار في الهشيم. وفي غضون أسابيع كان أكثر من نصف مليون في هجرة جماعية يهيمون على وجوههم باتجاه شرقي الأردن وسوريا ولبنان ومصر.

وقد ساهم الصهاينة في إذاعة أخبار المجزرة. وحينما سُئل دافيد بن غوريون عنها آنذاك، تعمّد ألاّ ينفي الخبر إطلاقاً. لكنه اكتفى بإعلان أسفه للدماء التي أُريقت، وكرّر هذا الموقف في رسالة بعث بها إلى الملك عبد الله. وليس غريباً أن يكتب مناحيم بيغن، قائد

(*) جاك دي رينيه: كبير مندوبي هيئة الصليب الأحمر الدولي الذي عرّض حياته للخطر نتيجة دخوله إلى ساحة المذبحة فور وصول الخبر وانتشاره.

(١) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية...**، م.س، ص١٨٧.

المجزرة: «إنّ عملية دير ياسين عبّدت الطريق نحو النصر النهائي... ولقد ساعدتنا على احتلال طبريا وحيفا». والصحيح أن الخطة «يحشون» سعت صراحة إلى إسقاط المواقع الرئيسية التالية إضافة إلى طبريا وحيفا: القدس، يافا، اللد والرملة[١]. وقد اعترف بيغن في ٢٨/١٢/١٩٥٠، في حديث صحافي أدلى به في نيويورك، بأن «حادث» دير ياسين وقع وفقاً لاتفاق بين عصابته وبين الوكالة اليهودية والهاغانا.

هذه المجزرة البشعة وغيرها كثير، لا تبدو أنها تشكّل ثقلاً على ضمير أحد ممن شاركوا فيها أو غطّوها سياسياً. والسبب يعود إلى أنّ الجميع داخل إسرائيل والصهاينة خارجها، يعيشون في أسر شبكة كثيفة من الرموز والأساطير المستمدة من التراث الديني اليهودي المشحون بالمضامين القومية ذات الطابع الشوفيني. تتجسّد هذه الشبكة المكثفة من الرموز في كلّ شيء: فعلم البلاد أزرق وأبيض وهو لون «الطاليت»، أي شال الصلاة اليهودي، تتوسطه نجمة داوود وهي رمز قبالي. ويتحدّث النشيد القومي عن عودةٍ إلى وطن «يتجسد فيه وعد الله». وحتى اسم الدولة «إسرائيل» يشير إلى تعبير ديني وقومي. والبرلمان الذي يجتمع فيه ممثلوهم «الكنيست» هو اسم يذكّر المرء بالمعبد اليهودي. وقد غيّرت أسماء المدن والموانىء والقرى وسمّيت كلها بأسماء عبرية، ذات رنين ديني، وبريق صوفي، لتصبح إسرائيل أشبه بالمتحف[٢].

لذلك، فمجزرة قانا ليست إلاّ تفصيلاً صغيراً في حرب كبيرة، لا تستأهل التوقف عندها! وفي حديث جرى بعد المجزرة بين صحافي من

(١) Menachem Begin, *The Revolt*, with a foreward by Rabbi Mier Kahane, Los Angeles, Nash Publishing, 1972, p. 15

(٢) عبد الوهاب المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، م.س، ص١٥٠.

جريدة **كول هاعير** وخمسة جنود تابعين لبطارية المدفعية المسؤولة عن القصف، لم يخالج أيّاً منهم أيّ اضطراب. لقد رووا أنهم بلّغوا بعد بضع دقائق عن مكان سقوط القذائف، وجمعهم القائد كي يقول لهم حسناً فعلوا وعليهم أن يستمروا، «ولم يتحدث أحد هنا عن خطأ وقع»، فهم في النهاية من الـ«أخباروشيم»، وهي اللفظة المعتادة بين العسكريين عند التحدّث عن العرب الفلسطينيين وتعني الفئران. . . والفئران هناك الملايين منها!

سأل الصحافي هؤلاء الجنود: ألم تعترضكم أيّة مشكلة ضميرية. .؟

أجابوا: ولماذا؟ لقد نفّذنا الأوامر فحسب. ولم يسألنا أحد رأينا على أيّة حال.

سؤال: ولو سألوكم رأيكم؟

جواب: كنا أطلقنا عدداً أوفر من القنابل وقتلنا عدداً أكبر من الفئران[1].

وقد عبّر آري شافيط Ari Shabit، الكاتب اليهودي والصحافي في جريدة **هآرتس**، عن استيائه المرير لهذا الموقف اللامبالي تجاه هذه المجزرة البشعة بالقول: «. . إنها شيء لم يعد إنسانياً تماماً، ومن الذي يمسّ المجرم ونحن جميعاً بلا استثناء كنا من هذه الماكينة. فالجمهور قد أيدها، وكذلك الصحافة. فهي أيّدت الحكومة، وهذه أيّدت رئيس أركان الجيش الذي أيّد بدوره الضابط المفتش، الذي أيّد الضباط الذين أيّدوا الجنود الذين أطلقوا ما لديهم من القنابل والذين قتلوا ١٠٢ شخص من أبناء قانا. ولا شيء يحول بعد اليوم من أن تكون قانا جزءاً

(١) جريدة **كول هاعير**، ١٠ أيار (مايو) ١٩٩٦، مترجمة في ملحق كتاب روجيه غارودي: **الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية**، م.س، ص٣٤٥.

لا يتجزأ من صورتنا. ذلك أننا لم نندن بعد قانا العمل الذي قمنا به، ولا المذبحة التي قمنا بها، ولم نرد إيضاح هذا الأمر إيضاحاً قانونياً. ذلك أننا أردنا نفي الرعب والعودة إلى أعمالنا العادية. وهكذا أصبحت قانا جزءاً منا، كسمة من سمات وجوهنا». ويتابع: «لقد قتلناهم لأنّ الهوة بين السمة المقدّسة لما نعتبره أراضينا نحن اليهود، وبين تلك التي. . . لحياة الآخرين هي التي سمحت لنا بقتلهم. . . لقد استبحنا لأنفسنا القضاء على كلّ شيء في الأرض التي نعتبرها أرضنا»[1].

لقد عبّر الحاخام أفيدان، مسؤول الشؤون الدينية في القيادة المركزية الإسرائيلية، عن روح الشخصية العدوانية الموجودة في المجتمع الصهيوني والتي تفسّر هذا البرود والفتور اللذين تعاملا به مع مجزرة وحشية ضخمة بحجم مجزرة قانا. فقد خاطب الحاخام الجنود الإسرائيليين بقوله: «. . . مُصرَّح لكم بل من واجبكم طبقاً للشريعة أن تقتلوا المدنيين الطيبين، أو بمعنى أصحّ الذين يبدون طيبين». عندها استشهد بالآية القائلة: «يجب عليك أن تقتل أفضل الناس من غير اليهود». فمسألة القتل عندما تتعلق بغير اليهود، بالغوييم، ليست ذات بال. وقد استنتج جندي تلميذ (يشيفا) في المعهد الديني بعد أسئلة وجّهها إلى حاخامه أنه «في ساحة الحرب مسموح لي، وربما أكثر من هذا، يجب عليّ أن أقتل كل عربي وعربية يصادفانني في الطريق. . . يجب عليّ أن أقتلهما حتى ولو كان هذا الأمر مرتبطاً بتورطي مع القانون العسكري»[2].

السيف والكتاب والدولة:

تبدو الشخصية الصهيونية، في المستوى الفكري والسلوكي،

(١) تُرجمت عن العبرية في جريدة **الليبراسيون** الباريسية، ١٩٩٦/٥/٢١، انظر: روجيه غارودي، **المرجع نفسه**، ص٣٣٨.

(٢) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية الإسرائيلية**. . .، م.س، ص١٧٧.

مشحونةً بالنزعة العنصرية والعصبية الدينية. فعلى الرغم من أنّ فلسطين كانت آهلة بالسكان العرب، فإنّ المنطق الصهيوني تجاهل هذا الواقع ورفع شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، ولجأ إلى فكرة النقل والاستئصال، فعمد إلى نقل اليهود من أماكن إقامتهم البعيدة للاستيطان في فلسطين، مقابل استئصال الفلسطينيين وطردهم بأساليب الخداع والقوة والإرهاب من ديارهم.

وقد أتقن الصهاينة ممارسة العنف والإرهاب، وتفوّقوا فيهما بشكل ملحوظ. فبالرغم من تعرّضهم للاضطهاد في روسيا ثم في أوروبا على يد النازي، ومتاجرتهم بهذا الأمر عبر المبالغات الكبرى التي قام بتعريتها روجيه غارودي وكشف بالتالي لعبة الابتزاز الدولي التي يمارسها اليهود بنجاح، فإنّ تمثيلهم لدور الضحية، جعلهم، على ضوء بعض نظريات علم النفس، في توق عميق إلى لعب دور الجلاّد. فكلّ ضحية تحاول موازنة عقدة الضعف والتعويض عنها بالتوق إلى القيام بلعبة القوة والتماهي بالدور الذي يلعبه الجلاد بشكل أو بآخر(*).

إنّ تمثيل اليهود لدور «الضحية» العالمية جعلهم أكثر اعتياداً على العنف والتعذيب، تنفيساً عن مشاعر الكراهية المكبوتة تجاه جميع الأمم والشعوب. لكنّ الضحية هنا تفوقّت على جلاّدها، وتفنّنت في استخدام مختلف وسائل العنف والقوة. والفكر الصهيوني يزخر بمبررات لا نهاية لها للعنف المسلح، مستنداً في ذلك إلى شواهد توراتية واستدلالات تلمودية وتاريخية.

(*) التوحّد أو التماهي بالمعتدي: Identification. فلقد اتخذ اليهود عنف النازي ووحشيّته مثلاً أعلى صالحاً للاقتداء به؛ ويستخدم علم النفس مصطلحاً آخر للدلالة على المعنى نفسه وهو الإزاحة displacement، أي إزاحة هدف العنف والقسوة من مصدر العنف الأصلي إلى هدف آخر. وهذا ما يطبّقه اليهود بإزاحتهم عنف النازي وقسوتهم إلى الشعب الفلسطيني بدلاً من ردّه إلى النازي المعتدي.

وكان فلاديمير زئيف جابوتنسكي (١٨٨٠ - ١٩٤٠) فيلسوف العنف والإرهاب في الحركة الصهيونية، شديد الوضوح حين قال لمستشار الطلبة اليهود في فيينا: «تستطيع أن تلغي كلّ شيء: القبعات والأحزمة الملونة والإفراط في الشراب والأغاني، أما السيف فلا يمكن إلغاؤه. عليكم أن تحتفظوا بالسيف. فالاقتتال بالسيف ليس ابتكاراً ألمانياً، بل هو ملك لأجدادنا الأوائل. إنّ السيف والتوراة قد نزلا علينا من السماء»[1].

غير أنّ الأمر ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك مع المفكّر الصهيوني اليهودي ميخايوسف بيرد يتشفيسكي (١٨٦٥ - ١٩٢١) الذي اعترض على اقتران السيف والكتاب ودعا إلى أولوية الانتماء إلى العنف المسلح بقوله: «إنّ كلاً من السيف والكتاب يناقض الآخر بل ويقضي عليه كلياً. إنّ الفترة التي يعيشها الشعب اليهودي فترة عصيبة. وفي مثل هذه الفترات يعيش الرجال والأمم بالسيف وليس بالكتاب. إنّ السيف ليس شيئاً مجرداً أو بعيداً عن الحياة؛ إنه تجسيد مادي للحياة في أنقى معانيها. أما الكتاب فليس كذلك». وكان يرى أنّ الأيام العظيمة في تاريخ اليهود هي أيام محتلّي كنعان: «ففي تلك الأيام نمت غرائز الاحتلال والوجود، ولو كان ذلك عن طريق إبادة الغير»[2].

ثم يأتي مناحيم بيغن الذي يمثّل الاستمرار الحيّ والوفيّ لمدرسة جابوتنسكي في العنف، لينسج فلسفة للقوة والعنف فيستخدم شعار ديكارت ويقوم بتحويره ليصبح شعاراً صهيونياً: «نحن نحارب، فنحن إذن نكون». ويصف بيغن فلسفته بقوله: «عندما قال ديكارت أنا أفكر

(١) Joseph B. Schechtman, *Fighter and Prophet: The Vladimir Jabotinsky Story. The Last Years*, New York, Thomas Yoseloff, 1961, p. 64.

(٢) *Ibid.*, pp. 405-423.

إذن أنا موجود! قال فكرة عميقة جداً. غير أنّ هناك أشياءَ في تاريخ الشعوب لا يكفي التفكير لإثبات وجودها. فقد يفكّر شعب ثم يتحوّل أبناؤه بأفكارهم وبالرغم عنها إلى قطيع من العبيد.. هناك أحيان يصرخ فيها كل ما فيك قائلاً: إنّ عزتك ككائن حي رهن بمقاومتك للشر... نحن نحارب فنحن إذن نكون»[1].

وهكذا يصبح العنف الأداة التي يتوسل بها الصهاينة لإعادة صياغة شخصية اليهودي، الذي لن يحرّر نفسه، بحسب تقديرهم، حتى يمارس العنف. فهذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من ذاته الطفيليّة والهامشية. إنّ العنف هنا يصبح مثل الطقوس البدائية لبعض القبائل، والتي تُمارس حين يصل أفرادها إلى سنّ الرجولة. فاليهودي حين يمارس القتل والعنف يتخلّص من مخاوفه ويصبح جديراً بالحياة.

والعنف عند دافيد بن غوريون ـ «مؤسس الدولة الصهيونية» ـ يكتسب هو الآخر بُعداً خاصاً، ويصبح غايةً بحدّ ذاته، ووسيلة بعث حضاري. فهو كان المسؤول عن إنشاء القوة العسكرية الصهيونية، وكان المنادي بفكرة «اقتحام الحراسة». ومن أجل ذلك أسس جماعة «هشومير» (الحارس)، والتي جعل شعارها: «بالدم والنار سقطت يهودا. بالدم والنار ستقوم يهودا». هذا الشعار الذي اختاره بن غوريون مبني على التصوّر الجديد للشخصية اليهودية «المحاربة» منذ قديم الأزل: «إنّ موسى أعظم أنبيائنا هو أول قائد عسكري في تاريخ أمتنا. لذلك لا يعود من الهرطقة الدينيّة أن يقول بن غوريون: إن خير مفسّر ومعلّق على التوراة هو الجيش»[2].

---

(١) Menachem Begin, *The Revolt*, op. cit., p. 46.

(٢) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية**، م.س، ص١٨٥.

إنّ التحول من الإرهاب إلى العنف الصريح المباشر يتجلّى في الغارات الليلية التي كانت تشنّها المنظمات الصهيونية على القرى العربية، وكانت الهاغانا والبالماخ، تشنّان هذا النوع من الغارات خلال عام ١٩٤٨، والتي كان ينتج عنها تدمير أكبر عدد ممكن من المنازل فوق رؤوس سكانها الشيوخ والنساء والأطفال. غير أنّ الهاغانا طوّرت تكتيكاتها الإرهابية، لا سيما في نهاية فترة الانتداب، فكان أفرادها يتسللون أولاً بهدوء ويضعون متفجرات حول المنازل ويبللون النوافذ والأبواب بالبنزين ويفتحون بعد ذلك نيرانهم، وفي الوقت نفسه ينفجر الديناميت ويحرق السكان النائمين حتى الموت[1].

هذا النوع من العمليات البشعة دفع هربرت صموئيل، الذي كان أول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين، إلى استنكار هذا الإرهاب اليهودي استنكاراً عنيفاً مع أنه هو نفسه كان صهيونياً يهودياً، وقد قال يومذاك: «... اليوم وجدت في صفوف هذا الشعب نفسه طائفة من السفّاحين تنكّروا في ثياب مزيّفة للجند ورجال الشرطة وأخذوا يلقون القنابل خبط عشواء وينسفون القطارات...».

ولا شكّ في أنّ أفظع الأعمال الوحشيّة تجسّد في مجزرة دير ياسين وما تلاها من إرهاب منظّم استهدف تفريغ فلسطين من خلال مجازر متنقّلة مثل: مجزرة ناصر الدين (١٤/٤/١٩٤٨)، والكرمل (١٨/٤/١٩٤٨)، والقبو (١/٥/١٩٤٨)، وبيت دارس (٣/٥/١٩٤٨)، وسعسع (١٤/٢/١٩٤٨)، وبيت الخوري (٥/٥/١٩٤٨)، والزيتون (٦/٥/١٩٤٨)، ووادي عربة (٣١/٥/١٩٤٨)، واللد (تموز ١٩٤٨) وغور صافي (٢٥/٩/١٩٥١)، وقبية (١٤/١٠/١٩٥٣)، وقلقيلية (١٠/١٠/١٩٥٦)، وكفر قاسم (٢٩/١٠/

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٨٦.

١٩٥٦).. وكلّها سجل أسود يشهد على بشاعة الروح العدوانية عند اليهود التي مارست العنف بأبشع صوره لإفراغ فلسطين وتهجير شعبها.

ولقد استُثمرت هذه المجازر في الحرب النفسيّة على أوسع نطاق، فعلى أثر كلّ مجزرة، كانت سيارات مزودة بمكبّرات للصوت تابعة للهاغانا تطوف في حيفا ويافا وهي تذيع باللغة العربية تهديدات تحثّ السكان على مغادرة أحيائهم ومنازلهم ومنها: «ارحموا زوجاتكم وأطفالكم واخرجوا من حمام الدم هذا... سيبقى الطريق مفتوحاً حتى الخامسة. أما إذا مكثتم هنا فإنكم ستجلبون على أنفسكم الكارثة»[1].

ولقد ألهم ذلك الواقع المؤرخ العالمي أرنولد توينبي كي يتخذ هذا الحكم المشوب بالمرارة: «إذا كان سواد الخطيئة ينبغي أن يُقاس بدرجة العنف التي أذنب بها المذنب في حق النور الذي منحه الله إياه، فإن اليهود عذرهم أقل في طرد العرب الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨ من عذر نبوخذ نصّر وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية، وذلك حين طردوا يهود فلسطين وغيرهم في الماضي. ففي عام ١٩٤٨ كان اليهود يعلمون عن تجربة ما يفعلون. وكانت مأساتهم الكبرى أنّ الدرس الذي استخلصوه من مواجهتهم مع النازيين، قد قادهم لا إلى تجنب بعض الجرائم التي ارتكبها النازيون ضد اليهود، بل إلى تقليدها»[2].

تمجيد القوة وعسكرة المجتمع:

بالإمكان الملاحظة بسهولة أنّ أكثر من تحوّل قد طرأ على

(١) Ibrahim Abid, *A Handbook to the Palestine Question. Questions and Answers*, Beirut, Palestine Liberation Organization Research Center (P.L.O.R.C), 1969, p. 84.

(٢) رشاد عبد الله الشامي، **الشخصية اليهودية**، م.س، ص١٨٨.

شخصية اليهود. فتاريخهم قبل التوراة، وبعده، دموي حربي، مليء بالغزو والشراسة والعنف، وقد تجسّد بشكل بارز في غزوهم لأرض كنعان. لكن بعد الغزو الأشوري (٧٢١ق.م) والبابلي (٨٦ق.م)، ثم الروماني في القرن الميلادي الأول، تحوّل اليهود إلى شخصية مستضعفة خانعة تحقق أهدافها بالوسائل الملتوية والمكر والخديعة... وكان نتيجة هذا أن بادت العناصر المقاومة ولم يبق إلاّ عناصر الجبن والمسكنة[1].

عندما كان اليهود في مصر، خضعوا لنظام العبودية وفق رواية التوراة، لكنهم خرجوا منها بأمر «الرب» وتحوّلوا إلى غزاة ومحتلين ومحاربين لملك «كنعان»، بعد فترة التيه في الصحراء. هذا التيه لم يكن عقاباً لهم على ضلالهم وفسادهم الأخلاقي، بل هو، بحسب تفسيرهم، محاولة من جانب «الرب» للقضاء على الضعيف بينهم، كي تكتمل عملية الانتخاب الطبيعي، حتى لا يدخل أرض كنعان سوى الأصحّاء الأقوياء.

وفي العصر الحديث، فإنّ أولئك الذين كانوا «عبيداً في الغيتو» تحوّلوا هم أيضاً إلى غزاة ومحتلين لأرض فلسطين تنفيذاً لأمر «الرب» أيضاً!! وذلك بعد سلسلة الاضطهادات التي بلغت ذروتها في اللاسامية النازية، التي قاموا بتضخيمها واستثمارها في المشروع الصهيوني.

يُوصف يهود الشتات في الكتابات الصهيونية بالجبن، لأنهم ذهبوا إلى الذبح كما القطيع من دون مقاومة، وأنّ الشتات كان خزياً وعاراً. والذاكرة اليهودية تحفل بمادة مشحونة عن المرحلة النازية وتسمّيها «النكبة»، وتعتبرها أكثر مراحل الشتات مأساة. والصهيونية منذ نشأتها قامت بتضخيم هذه المسألة وجعلت منها أسطورة ووثناً للبكاء والنواح، حتى بدا وكأن الأمر أصبح ركناً من أركان العقيدة الصهيونية، على الرغم من أنّ اليهود لم يكونوا الضحايا الأكثر عدداً، إذ قتل النازيون

(١) **المرجع نفسه**، ص١٤١ ـ ١٤٢.

وخنقوا بالغاز آلاف البولنديين والروس أيضاً. لقد سعى اليهود إلى تثبيت هذه الفرضية التي أصبحت شائعة عندهم: «إذا لم يكن لك وطن خاص بك، فإنك حثالة الإنسانية وفريسة للحيوانات المفترسة»، وبالتالي تُساق كالماشية إلى الذبح.

مهما يكن من أمر، فإنّ المبالغات الكبيرة حول هذه القضية تتكشّف يوماً بعد يوم، بل تتكشّف مسائل بمنتهى الخطورة ومنها تعاون منظمة شتيرن بقيادة إسحق شامير مع النازي. فقد نشرت جريدة **يديعوت أحرونوت** في ٤/ ٢/ ١٩٨٣ مقالة وثائقية تؤكّد فيها هذا الأمر من خلال حوار مع أحد قادتها التاريخيين، الذي قال إنّ زملاءه شرحوا للقادة النازيين مسألة تماثل النظام النازي الجديد المتوقع في أوروبا ومطامح الشعب اليهودي في فلسطين، وأنّ أول رسول بعثه إسحق شامير إلى فون هنتغ، رئيس مكتب المخابرات الألمانية السرية في دمشق، هو ناتان يالين مور.

تُدرّس قصص «النكبة»، كما يسمّونها، بالتفصيل في المدارس حيث يرددون ما حدث في «أوشفتز» و«تربلينكا». وتشرف «يدفاشيم» (هيئة تخليد ذكرى ضحايا النازي) على تنظيم عشرات الاحتفالات. وتُربط هذه القصص في العادة بتعابير «الخنوع» و«الاستسلام» و«الخوف» و«العار»، حتى أصبح شائعاً بين الشبان الإسرائيليين أن يُطلقوا على اللاجئين اليهود في سخرية تسمية «صابون»! نسبة إلى واقعة أنّ النازيين كانوا يصنعونِ الصابون من شحم الآدميين، وأصبح هذا الاسم مرادفاً للذعر والضعف.

في النتيجة، نما شعورٌ قوامه أنّ ما حدث يجب ألاّ يتكرّر البتّة مع أطفالهم. ووفقاً لاستطلاع قام به قسم علم الاجتماع في جامعة تل أبيب عام ١٩٧٧ تبيّن أنّ الشعور بخطر «نكبة» أخرى لا يزال حاداً، إذ إنّ ٧٠٪ يعتقدون أنّ مثل هذا الخطر موجود. وما أدهش الغربيين أنّ نصف

هؤلاء يعتقدون أنّ من الأرجح أن يحدث هذا في الخارج[١].

اعتمدت الصهيونية على كلّ هذا الإرث لتنمية روح الانتقام وتمجيد القوة واحتقار الضعف، بهدف خلق شخصيّة يهودية جديدة وفق تلك الصيحة: «آخر يهودي وأول عبري» التي أطلقها المفكّر الصهيوني آحدهاعام[٢]. لقد كان الخوف استثماراً صهيونياً مهمّاً، فهو سبب معظم انفعالات العنف وأعمال التهور التي يصفها البعض خطأً بالشجاعة. وبسبب هذا الإرث أصبحت شخصيات مثل أرئيل شارون موضع عبادة متطرفة بسبب سجل العمليات الإرهابية الناجحة التي قام بها منذ عام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٨٢، إذ أطلق عليه لقب «ملك إسرائيل» منذ حرب تشرين ١٩٧٣، مع أن اسمه ارتبط بمجازر وأهمها: مجزرة قبية ومجزرة صبرا وشاتيلا في بيروت.

وقد عزّز الأدب الصهيوني الرغبة في الانتقام. فهو جرّد اليهودي من إنسانيته بعزله عن سائر البشر، ثم جرّد البشر من إنسانيتهم بجعلهم متفرجين موضوعيين على «المأساة» اليهودية. وكانت شعارات مثل: «الانتقام» و«الثأر» و«الإمساك بالسيف» بدلاً من الكتاب هي الشعارات التي تردّدت كثيراً في التعبيرات الشعرية الصهيونية. ففي قصيدة شاؤول تشرنحوفسكي «فليكن هذا ثأرنا»، تعبيرٌ عن حقد مسموم لا يمكن لأيّ إنسان سوى اليهود فهمه أو معرفة كنهه: «سيأتي اليوم.. وتغرس حدّ سكينك في عنق أخيك، ابن أمك كأنك تذبح خنزيرك المفضل... في عيد القيامة في الفناء أو في ميدان القرية... وسيكون رنين أنّات موته مثل الموسيقى أو المهرجان في أذنيك المتلهفتين... يا يوم الثأر... هو هو ثأرنا، فليعش ثأرنا، نرثه جيلاً بعد جيل».

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٩٧.
(٢) **المرجع نفسه**، ص١٩٤.

وفي قصيدة باروخ المغنتسي التي تقطر سُماً زعافاً، يتمثّل فيها أنبياء بني إسرائيل في مناجاتهم للرب لكي ينتقم لهم من هؤلاء «الأغيار»: «فلترسل يا إلهي سيفك لتثأر منهم، ولتتركهم في بؤس شديد دون ذرية. فلتصبّ حنقك على الأمم التي لا تعرفك، ولتصبّ غضبك على الممالك التي لا تنادي باسمك، لأنهم قد دمروا مساكن شعبك وأكلوا نصيب يعقوب... في كل ليلة نصعد من قبورنا حيث دفنا لنشرب دماء هؤلاء الجزّارين حتى تسكر أرواحنا، نرضع من أنهار الدم، رشفة رشفة، قطرة قطرة...».

وفي قصيدته «بقوة روحي»، يصوّر باروخ المذكور الشخصية اليهودية المنتقمة التي أمسكت بالسيف:

«يا سيفي أين سيفي، سيفي المنتقم!

أعطني سيفي لأنتصر على أعدائي

أي أعدائي! فسوف أصرعهم... وأحطمهم وأقطّعهم إرباً

وسوف أوقف من الناس الذكرى... سوف أقطع كالحاصد وأجتزّ جذورهم

وستستحمّ خطواتي في دماء الصرعى... وتدوس قدماي على شعر رؤوسهم

سأقطع من يمين وأحصد من شمال... فلقد اشتعل غضبي وصار جحيماً

... نعم إني سوف أفنيهم حقاً... يا سيفي، أين سيفي، سيفي اعتذر

أعطني سيفي فلن أغمده مرة أخرى... حتى أذبح كل أعدائي»[1].

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٦١ - ٦٢ - ٦٣.

وقد تبلورت عقلية تمجيد القوة وذهنيّة تقديس العنف في التركيز على العمل العسكري مع البدايات الأولى للصهيونية. فلقد تشكّلت منظمة «هشومير» (الحارس) كما سبق ذكره، ولم يكن هدفها الحراسة والدفاع، بل كان بحسب الشعار الذي رفعته: «بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار ستقوم يهودا». وقد تميّز برنامج هذه المنظمة بأنه يهدف إلى بناء المجتمع اليهودي العسكري وتوسيع نطاق الوظائف العسكرية لتشمل موقعاً متميّزاً في المجتمع بعد احتكار حقّ الإشراف والدفاع عن «اليشوف»، أي مراكز الاستيطان القديم في فلسطين، وذلك عبر إنشاء قوة عسكرية مسلحة ومحترفة.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، ظهرت فكرتان: **الأولى**، تؤيد قيام قوة عسكرية متخصصة ومحترفة، كما كان يتصوّر جابوتنسكي، بحيث تؤدي في الواقع العملي إلى قيام جيش وطني محترف غير منحاز إلى أيّ حزب سياسي، يخدم كحليف لدولة الانتداب ويسهم في خدمة وحماية «اليشوف»؛ والفكرة **الثانية**، تتمثّل في ضرورة خلق القوة العسكرية الطليعية معتمدة على نظريات يوسف ترمبلدور (١٨٨٠ - ١٩٢٠) التي ركّز فيها، بعكس جابوتنسكي، على ضرورة أن يتشرّب الإطار العسكري بأيديولوجية الصفوة السياسية ويعمل كسلاح تنظيمي لها.

وهكذا، فإنه بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠، كانت هناك ثلاث منظمات عسكرية: هشومير، ومنظمة جابوتنسكي «هاغانا هعتسميت» (قوات الدفاع الذاتي)، ومنظمة ترومبلدور «غيدودها عفودا» (كتيبة العمل). وبعد محاولات توحيد القوى العسكرية وإنشاء الهاغانا في عام ١٩٢١، انتهى الأمر بانفصال جابوتنسكي عام ١٩٣٥، وتبعه انشقاق عسكري تُوج بما عُرف بمنظمة «أرغون تسفاي لئومي» اتسل (المنظمة العسكرية الوطنية). وقد تميّزت وسائل العمل العسكري اليهودي بعد

ثورة ١٩٣٦ العربية بتبنّيها عقيدة العمل العسكري المتحرك التي نادى بها إسحق ساديه، ونبذت الدفاع الثابت عن المستعمرات والبقاء من دون حراك بانتظار المهاجم، بل طالب ساديه بالخروج لمهاجمة القرى والمراكز العربية.

وفي الحرب العالمية الثانية نجح ساديه مع جماعة من العسكريين في تسويق فكرة إنشاء قوة نظامية تكون نواة جيش حقيقي في المستقبل. وهكذا برزت فكرة إنشاء قوة ضاربة للهاغانا أطلق عليها اسم «البالماخ»، أو سرايا الصاعقة، والتي صادقت المنظمة الصهيونية على قيامها في أيار (مايو) ١٩٤١. وبهذا أصبحت البالماخ أول وحدة عسكرية متفرغة للهاغانا، وأول جيش يهودي متفرغ ومُعبأ بشكل كامل للقتال.

وما أن أعلنت الدولة الصهيونية في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، حتى بدأ بن غوريون بالعمل على حلّ جميع المنظمات واستيعابها: فبدأ أولاً بمنظمة «الأرغون» باعتبارها الأخطر، إذ اضطر قائدها مناحيم بيغن إلى توقيع بيان بحلّها وضمّ جميع أعضائها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وكانت عصابة «شتيرن» قد حلّت نفسها بعد إعلان الدولة وانتظم أفرادها في سلك الجيش بدون شروط. ثم تمّ حلّ «البالماخ» ودمجها في الجيش أيضاً[1].

لقد أدّت هذه الإجراءات إلى توفير الدعم الكامل للمؤسسة العسكرية، وتوحيد الطاقات حولها. لكن المواءمة بين قدرات هذا الجيش وأهداف الصهيونية كانت شبه مستحيلة في ظلّ إمكانات بشرية محدودة لا تسمح بتشكيل جيش كبير. لذلك، انبثقت فكرة «عسكرة المجتمع»، أي الاعتماد على جيش يضمّ المجتمع كلّه، يُمكن تعبئته

(١) **المرجع نفسه**، ص٢١١.

عند الضرورة لتوفير الحجم المناسب من القوة العسكرية لفترات مؤقتة ومحدّدة. ولقد نجح الكيان الصهيوني في هذا الأمر، حتى أصبح القول الشائع عن تعريف المجتمع الإسرائيلي بأنه يساوي: «جنود في إجازة»، أو أنّ إسرائيل عبارة عن «جيش له دولة».. إلى آخر تلك التعبيرات التي تعكس صفة المجتمع العسكري الذي يعيش حالة الاستعداد شبه الدائم.

وقد تغلغلت المفاهيم العسكرية في المجتمع الإسرائيلي، وسيطرت الروح العسكرية المتطرفة، وبرزت طبقة عسكرية أصبحت بمثابة الطليعة والصفوة، المتشبّعة بالمفاهيم الصهيونية التي تستمدّ جذورها من المفاهيم الدينية والتاريخية لليهودية. ففي ظلّ هذا الجو المشحون بالعنف والقسوة وتمجيد القوة والاستعداد الدائم للحرب، كان من الطبيعي أن تكون للجيش مكانة خاصة داخل نسيج المجتمع الإسرائيلي.

لقد توقف الفصل بين ما هو عسكري وما هو سياسي، وكان الربط قد تمّ بين ما هو ديني وما هو تاريخي، وهكذا أصبحنا أمام المعادلة التالية:

الديني = التاريخي = العسكري = السياسي

وقد تبلور هذا الأمر بشكل واضح بعد حرب عام ١٩٦٧، إذ أصبح الجنرالات المنتصرون موضع استقطاب الأحزاب المختلفة، ونجح كثير منهم في تولّي مناصب حسّاسة (موشي دايان - يغال آلون - عزرا وايزمن - حاييم بارليف - أرئيل شارون - إسحق رابين...).

بالإمكان القول إنّ الجيش في إسرائيل يقوم بوظيفة خطيرة في المجتمع لا تقتصر على صنع السياسة، بل تتعدّى ذلك إلى خلق مفهوم التكامل القومي. وهنا نلحظ السعي إلى تطبيق مفهوم «الأمة المحاربة». وهو مفهوم يتجاوز المجتمع العسكري الذي قد يعني أنّ المهنة العسكرية تتحكّم في مسارات المجتمع، ليعني أنه في ظل حالة

المواجهة والقتال، فإن جميع أفراد المجتمع السياسي يصبحون مقاتلين، كلّ منهم في موقع قتالي مناسب.

إنّ المجتمع الصهيوني الذي قام على تمجيد القوة وزرع الروح العدوانية من خلال تعميم الشعور بعدم الأمان، يصرخ دائماً بأنه مهدّد من قبل جيرانه العرب بالرمي في البحر. الخوف المشترك وتعميق الشعور بعدم الأمان هو العنصر الأساسي لتوحيد المجتمع الصهيوني الذي يتضمن الكثير من التناقضات نظراً لطبيعة تكوّنه من مهاجرين يحملون مقوّمات ثقافية متعدّدة. أدركت الصهيونية هذا الأمر جيداً ووظّفته بشكل ناجح. فمختلف أشكال الصدام التي وقعت في مراحل الاستيطان الأولى لعبت هذا الدور، وسلسلة الحروب المتواصلة بين العرب وإسرائيل وُظّفت لتنمية هذا الشعور بصورة جيّدة. لذلك، فمفهوم الأمن الوقائي حاضرٌ دائماً في الذهن الصهيوني؛ ومفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتطلّب أحياناً تطبيق عقوبات جماعية على السكان العرب الخاضعين للاحتلال، من القتلِ إلى تهديم عشرات المنازل وحصار القرى والبلدات، إلى تكسير أيديّ الفتيان الذين يلقون الحجارة على الدوريات الإسرائيلية. كما أنّ الضربات الوقائية تتطلّب إذكاء نار الصراع بين الحين والآخر، وبالتالي عدم السماح بتبريده، والإبقاء على حالة التوتر والشحن من خلال الشعار الصهيوني: «من يتقدّم لقتلك اسبق أنت واقتله».

وهكذا يعيش المجتمع الإسرائيلي حالة حرب دائمة. ففي سنّ مبكرة يفكّر الفتى بالخدمة العسكرية الطويلة التي سيقضيها لمدة ثلاث سنوات على الأقل من شبابه، والخدمة العسكرية تشمل الفتيات أيضاً، وتضعهم في مواجهة أناس غير معروفين وأمام مسؤوليات جديدة. وبعد الانتهاء من الخدمة العسكرية يظل الجيش في الذاكرة والوعي لأنّ الخدمة في الاحتياطي تذكّر المرء بالواقع المتمثّل في عسكرة المجتمع

الإسرائيلي. فالفرد يبقى جندياً في بزة عسكرية أو بدونها. يبدأ تدريباته في سن الرابعة عشرة في «الناحال» (معسكر شباب الطليعة المحارب)، ويتمّ تجنيده في الجيش وهو في سن الثامنة عشرة لثلاث سنوات مقبلة، ثم يخضع لنظام الخدمة الاحتياطية من ٣ إلى ٨ أسابيع سنوياً، وهي خدمة تمتد حتى سنّ الخامسة والخمسين.

إنّ المجتمع الإسرائيلي تحوّل، بفعل هذه الوقائع، إلى ثكنة عسكرية، تُعطى فيه القيم العسكرية، وعلى رأسها تمجيد القوة وتبرير العدوان، المقام الأول لكون العربي دائماً هو العدو.

خاتمة:

لا شكّ في أنّ موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدين الحركة الصهيونية بتهمة «العنصرية»، والصادر في العاشر من تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٧٥، يعبّر في الواقع العملي عن موقف الأمم والشعوب قاطبةً تجاه الممارسات العنصرية عموماً والصهيونية خصوصاً. ولا يقلّل من قيمة هذا القرار أنّ الأمم المتحدة عادت وتراجعت عنه عقب عملية السلام في مدريد، وبضغط كبير مارسته الولايات المتحدة الأميركية.

إنّ الحركة الصهيونية أكبر من أن تكون حركة سياسية فقط؛ إنها في الحقيقة الوجه القومي والسياسي لليهودية. أي إنّ الصهيونية لا يمكن أن تُفهم بمفردها وبمعزل عن المرتكز والأساس الديني اليهودي الذي تقوم عليه. كذلك نشأت الصهيونية ضمن سياج التعصب والانعزال، وفي إطار القواعد التي وضعها لليهود الرابي عزرا ـ اليهودي البابلي ـ وقصد منها الحيلولة بينهم وبين الذوبان أو الاندماج في المجتمعات الأخرى. لذلك، ظلوا طوال عهود تشتتهم محتفظين بروح الاستعلاء والتفوّق التي شحنتهم بها شريعة عزرا والتي تقوم على الحقد والكراهية

لسائر الشعوب، حاملين معهم تراثهم الديني الذي يقول: «بنو إسرائيل شعب مقدّس لأنهم شعب الرب. وأرض فلسطين مقدّسة لأنها بيت الرب».

العيشُ في هذا المناخ هو الذي أوجد «الغيتو» تلبيةً لرغبتهم، وليس لأنّ الشعوب رفضتهم، بل بسبب عنصريتهم واستعلائهم. والعيش في الغيتو ترك أثراً معرفيّاً في مختلف جوانب السلوك والممارسة المبنيّة على العداء والشك العميق في الأغيار، حيث الطمأنينة موجودة فقط داخل الأسوار وضمن عالم الغيتو.

إن نظرة الشك والعداء العميقة هذه، والإحساس بأنّ العالم متربّص بهذا اليهودي المسكين والمسالم، جعلاهم يحوّلون إسرائيل ككيان مغتصب إلى غيتو كبير يعيش حالة عداء دائمة مع الأغيار المحيطين به، لكنه كيان مدجج بمختلف أسلحة الدمار الشامل. فكما كان الغيتو غريباً عن أوروبا، ولا ينتمي حضارياً إليها بسبب عنصرية اليهود وعدائهم للشعوب واستعلائهم عليها وانعزالهم عنها، كذلك إسرائيل «الغيتو الكبير» موجودةٌ ككيان مغتصب في قلب العالم العربي، ولا تنتمي إليه حضارياً، بل تعيش العداء الوجودي معه بسبب عنصريتها وعدائها لكلّ ما هو عربي.

لكلّ ذلك، لا تستطيع إسرائيل، ولا سيما لكونها دولة عنصرية صهيونية، أن تكون مسالمة، غير عدوانية. لأنها عندما تفعل ذلك تفقد مبرّر وجودها وينتفي سبب تكوينها، إذ العدوان والإرهاب والعنف تشكّل الأساس التكويني، والنسيج التاريخي، والسبب الوجوديّ للصهيونية.

لذلك، فكلّ دعوات التطبيع والسلام التي تطلقها إسرائيل هي للاستهلاك الإعلامي، ومناورات تكتيكية لدولة وحركة وتراث ديني قام على الزيف والعنصرية والعنف. ولن يحلّ السلام ما لم تنتصر الحقيقة على الزيف، وقوة الحقّ على حقّ القوة.

الفصل السادس

العنف المبرمج وآليات تعذيب المعتقلين

تحرص إسرائيل على الظهور بمظهر الدولة الديموقراطية المتمدنة والمتحضرة في محيط متخلّف يسوده الجهل والاستبداد! وهي سعت بمختلف الوسائل الإعلامية إلى تسويق صورة اليهودي المعذَّب والمضطهَد، المنتهَكة حقوقه، والضحية الكبرى للنازية. لكن هذه الصورة سرعان ما اهتزّت بعدما تحوّل الضحية إلى جلاّد، وهي الحقيقة التي بدأ الرأي العام العالمي يكتشفها شيئاً فشيئاً من خلال الوقائع التي ظهرت في الإعلام كنماذج بشعة من ممارسات التعذيب واللجوء إلى العنف المبرمج، وخاصة مع المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين.

وإذا كان البعض يدّعي أن الأجهزة الأمنية في كل الدول تلجأ إلى استعمال وسائل مادية ومعنوية لانتزاع الاعترافات وتنظيم المحاضر وتدبيج الاتهامات، إلا أن غالبية هذه الدول، وخاصة تلك الرافعة لشعارات حقوق الإنسان، جعلت من التعذيبَ أمراً مخالفاً للقانون، وعرَّضت مرتكبيه للعقاب والمحاكمة فيما لو ثبتت ممارساتهم للتعذيب والعنف، أو تمّ فضحهم من خلال قرائن وأدلة معقولة. لكن الأمر في إسرائيل يبقى خلاف ذلك. فالتعذيب المبرمج للمعتقلين فيها تمّت

قوننته، وتحوّل إلى تقليد تمارسه مؤسّسة لها تقنياتها المعتبرة، وأساليبها الدقيقة، وأجهزتها التي ترسم وتحدد منهجية استخدام هذه الأساليب وكيفيتها.

على أثر عدّة فضائح عام ١٩٨٧ تسرّبت إلى الخارج، شكّلت الحكومة الإسرائيلية لجنة برئاسة موشيه لاندو Moshe Landaw، الرئيس السابق للمحكمة العليا، أوكلت إليها مهمة التحقيق في الأساليب التي تتبعها أجهزة الأمن (الشين بيت والشاباك) خلال التحقيق مع المعتقلين العرب في الجرائم الموصوفة من قِبَلِها بـ«الإرهاب». وقد ثبت للجنة فيما بعد لجوء الأجهزة إلى عنف مبرمج، يشكّل خطراً على الديموقراطية. لكنها اعتبرت أن اللجوء إلى الضغط في بعض الحالات، مادياً ومعنوياً، يُعدّ وسيلة ضرورية لانتزاع معلومات قد تحول دون ارتكاب جرائم، أو قد تتيح تحديد أماكن تخزين أسلحة ومتفجرات، أو تكشف مخططات من شأنها فيما لو نفذت أن تودي بحياة العشرات. وقد توصلت اللجنة المذكورة إلى وضع مبادىء ترعى عملية ممارسات الضغط المادي والمعنوي. وهي في سبيل ذلك قوننت، وبرمجت، ورسمت الحدود بين ما هو مسموح للمحقّق القيام به، وبين ما هو محظور عليه القيام به بموجب القوانين والمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها الدولة العبرية.

لقد حدّدت لجنة لاندو في تقريرٍ لا يزال سرياً في غالبيته، وبالتفصيل، الأساليب التي يجوز لأجهزة الأمن العام اللجوء إليها. واقترحت إنشاء لجنة حكومية، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، لمراجعة المبادىء التوجيهية التي ترعى عمل أجهزة التحقيق. وبالفعل، منحت هذه اللجنة الوزارية أجهزة «الشين بيت»، بعد تفجيرات عام ١٩٩٤، صلاحية استخدام وسائل أكثر ضراوة وقسوة في التحقيق.

وفي تقرير لمركز حقوق الإنسان الإسرائيلي «بتسليم» Bteselem،

تفاصيل وافية عن أساليب التعذيب التي يلجأ إليها «الشين بيت» مع المعتقلين الفلسطينيين واللبنانيين. قال المسؤول عن المركز يوفال غينبار: «إن تعذيب المعتقلين الفلسطينيين عمل روتيني في السجون الإسرائيلية تحكمه إجراءات بيروقراطية». وأشار استناداً إلى شهادات أدلى بها معتقلون فلسطينيون إلى ثمانية أنواع أو أوضاع من التعذيب الجسدي يستخدمها «الشين بيت»، منها وضع «الموزة» الذي يكون فيه المعتقل مغطى الوجه مكبّل اليدين والقدمين وممدداً أرضاً. كذلك وضع «الضفدع» الذي يجعل المعتقل في وضع متقوّس على مدى ساعات ويداه مكبلتان.

وقد حدّدت أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بحقوق الإنسان، ومنها «بتسليم» ومنظمة العفو الدولية، أبرز الوسائل المستخدمة للضغط وانتزاع المعلومات من المعتقلين ومنها:

١ ـ اعتقال المشتبه بهم في عزلة تامة عن العالم الخارجي من دون السماح لهم بالاستحمام وتغيير ملابسهم طوال مدة اعتقالهم، وإرغامهم على تناول طعامهم بأيديهم التي توضع قبل ذلك في المراحيض.

٢ ـ «الشبح»: وهي تقوم على دمج وسائل تعذيب مختلفة تُستعمل معاً لوقت طويل. وتتمثّل وسيلة «الشبح» الكلاسيكية بربط يدي المعتقل ورجليه إلى كرسي صغير جداً بأوضاع ملتوية، أو يُعلّق على عامود من يديه بحيث يبقى واقفاً على رؤوس أصابعه ويُغطى رأسه بكيس خشن تفوح منه روائح كريهة. وتُبث باستمرار أصوات صاخبة جداً، ويرافق ذلك منع المعتقل من النوم، ويفرز لهذا الغرض شخص مهمته إيقاظه كلما «غفت عيناه».

٣ ـ التهويل بإعلام المعتقل بأن أشخاصاً توفوا خلال التحقيق معهم، وتهديده بالتنكيل بعائلته والاعتداء الجنسي على النساء فيها.

٤ ـ هزّ المعتقل بعنف مما يؤدي إلى تأرجح رأسه كبندول الساعة.

٥ ـ الضرب والصفع والركل.

وفي دراسة عن تكنيك التعذيب الجسدي الذي تعرض له الشباب الفلسطيني أثناء الانتفاضة الأولى وقبلها وبعدها، تظهر أساليب بمنتهى الوحشية منها: تكسير الأيدي، انتزاع الأظافر، التعليق من القدمين أو اليدين بسقف الغرفة مع الجَلْد، حقن السجين بإبر تسبب الجنون المؤقت وإيهام المساجين بأن دواءهم بيد المحقق، إطفاء السجائر بالأجساد. إدخال أنبوب قلم حبر جاف أو أعواد كبريت في العضو التناسلي ثم إشعالها بعد ذلك... وقد أوردت المحامية الإسرائيلية ليئا تسيميل الكثير من هذه الأساليب من خلال مقابلات أجرتها مع العديد من المعتقلين[١]. وقد مات في السجون الإسرائيلية، حسب مركز «بتسليم»، ١٢ فلسطينياً منذ بدء الانتفاضة الأولى في ظروفٍ لم تتضح بعد. وثمة عشرون ألف موقوف يُزجون في كل عام في مراكز الاعتقال العسكرية خلال الاستجواب[٢].

وقد لجأت لجنة لاندو إلى أهل الاختصاص من الناحية الطبية والنفسية لإبداء رأيهم في وسائل «الضغط» التي أوردتها في القسم الذي لم ينشر من تقريرها. وقد ثبت فيما بعد أن أطباء ومتخصّصين يقومون ويشرفون على مؤسسة التعذيب الإسرائيلية[٣].

ويروي الأسرى والمعتقلون اللبنانيون المحرّرون الكثير مما كان يحدث في السجون والمعتقلات الإسرائيلية أو التي كان يديرها عملاؤهم في الجنوب اللبناني، وهي وسائل يندى لها جبين الإنسانية. فالتعذيب الوحشي بالكهرباء وفي مناطق حساسة من الجسم،

(١) مجلة **الباحث**، بيروت، العدد ٢٤، ١٩٨٢، ص٦٢ ـ ٦٢.

(٢) جريدة **الموند**، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

(٣) جريدة **النهار**، ملحق «حقوق الناس»، العدد ٣٥، ١٢ آب (أغسطس) ١٩٩٨، ص١٢.

والتهديد بالاغتصاب للذكور والإناث، والتعليق من القدمين، والتركيع مع رفع اليدين والرأس مغطى بكيس القاذورات... أصبحت وسائل تقليدية تطبّق مع أغلب المعتقلين. فمدير مدرسة شبعا، البلدة الجنوبية اللبنانية، يحيى علي، الذي اعتُقل عام ١٩٨٨ أكثر من مرة، أولاها كانت في سجن حاصبيا قضاها في غرفة انفرادية وثانيتها في سجن الخيام إثر انتفاضة أهالي شبعا ضد الاحتلال، تعرّض ومنذ البداية لمختلف صنوف التعسف، ومنها وضع العصابة على العينين وفوقها الكيس الأسود الذي تفوح منه روائح كريهة مع تقييد الأيدي والأقدام بأوضاع مختلفة ولأوقات طويلة يترافق معها الركل والضرب والشتم. وقد أبقي يحيى علي في السجن الانفرادي أكثر من شهر، كانت تتخلّله يومياً ساعات طويلة من جلسات الاستجواب القاسية والعنيفة التي مارس فيها المحققون ساديتهم، والتي كان يسبقها حرمان مستديم من النوم وتهديد بجلب الأهل والعائلة ليروه كيف يتعذّب، مع التهديد باعتقالهم وتعذيبهم. هذا عدا عن التجويع والتعليق على عامود في ساحة السجن في طقس شديد البرودة. وقد أطلق سراحه إثر الانتفاضة التي قام بها الأهالي، لكنه أبعد وعائلته إلى خارج الشريط الحدودي، ومُنع من إخراج أي شيء من منزله هو وعائلته، ولم يعد إلى بلدته إلاّ بعد التحرير في شهر أيار (مايو) ٢٠٠٠[١].

وهذا ما حصل كذلك مع عبد الله هاشم، الذي اعتقل في بلدة شبعا عام ١٩٨٨ إثر انتفاضة البلدة ضد محاولات فرض التطبيع، مع زميله يحيى علي والعشرات من أبناء البلدة في وقفتها البطولية. بقي عبد الله أكثر من شهر في الحبس الانفرادي، ووُضعت العصابة على عينيه والكيس الكريه في رأسه، واستُخدمت معه كل صنوف التعذيب

(١) مقابلة شخصية، بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٠.

المعنوي والمادي: الضرب ـ الركل ـ الشتم ـ الحرمان من النوم ـ تقييد اليدين والقدمين في أوضاع مختلفة ـ صبّ الماء البارد والساخن عليه... وقد أُطلق سراحه إثر انتفاضة العرقوب، لكنه أُبعد خارج الشريط المحتل مع أفراد عائلته وعائلة شقيقه هاشم، ولم يسمح لهم بإخراج أي شيء من منازلهم[1].

والتعذيب في الأقبية الإسرائيلية مدروس بدقة ويخضع لتقديرات لا تعتمد كلها على الوسائل المادية. يروي عادل ترمس[2]، وفريدة رسلان[3]، جانباً مما يخضع له أغلب المعتقلين، حيث لا يشفع فيها للمعتقل عمره أو جنسه. وتروي كفاح صبحي عفيفي[4] رحلة العذاب الطويلة التي بدأت بالضرب والكهرباء، والتي تخلّلتها «محاولات اغتصاب فعلية من قبل رجل مخيف وضخم أدخلوه إلى الغرفة فأخذ يهددني بأنه سيغتصبني، فكان يهجم علي ثم يبتعد.. حتى أرعبني وانهارت قواي من الخوف والألم. ثم وضعوني في قفص خاص بالحيوانات داخل سيارة ورشوا البنزين حول السيارة وأوهموني بأنهم سيحرقونني». وتتحدث هنية حسن رمضان[5]، كيف عذّبوها أمام شقيقها الذي اعتقل معها وهدّدوه بأنهم سيغتصبونها ويمزقون ثيابها إذا

(١) مقابلة شخصية، بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٠.

(٢) من قرية طلوسة، في الجنوب اللبناني. اعتقل في ١٦/ ٢/ ١٩٨٦، وأفرج عنه عام ١٩٩٨.

(٣) من بلدة مركبا في الجنوب اللبناني. اعتقلت عام ١٩٨٨ على بوابة كفركلا وأفرج عنها عام ١٩٩٤.

(٤) من حيفا في فلسطين. اعتقلت عام ١٩٨٨ في كفركلا في الجنوب اللبناني وأفرج عنها عام ١٩٩٤.

(٥) من بيت ياحون في الجنوب اللبناني. اعتقلت في عام ١٩٨٩ وأفرج عنها عام ١٩٩٦.

لم يعترف ويدلي بمعلومات. وروت كيف راحوا يعذبونه ويصعقونه بالكهرباء، ثم انتقلوا إليها مستعملين الكهرباء في أنحاء مختلفة من جسدها، ثم راحوا يضربونها بالكرباج وبعده يصبّون الماء البارد تارة والماء الساخن تارة أخرى. «واستمرت هذه الحالة مدة شهر ونصف»، كانت فيها تقضي أوقاتاً طويلة في الحبس الانفرادي.

ولم يكن الأطفال أفضل حالاً. فرباح شحرور[1] اعتقل ولم يبلغ بعد من العمر ثلاثة عشر عاماً، كما اعتقلت والدته وأختاه. يروي رباح كيف وضعوا السلك الكهربائي حول إصبعه، والسلك الآخر تحت لسانه، والكيس الأسود «الوسخ» على رأسه أو العُصابة على عينيه. وحين كان يغيب عن الوعي، كانوا يرمون عليه الماء البارد. ويتحدث عن الكرباج الذي كان ينهال على جسده، «فهو من نحاس وله شراشيب من الجلد كانت تلتف على قدميّ التي أفقد الإحساس بها. فيتم نقلي جراً بواسطة "الكلبجا" الحديد أو البلاستيك التي كانت تدخل في اللحم ومعها تصبح يداي زرقاوين». ويضيف: «كانوا يعلقونني على عامود كهربائي حديد من اليدين أو الرجلين لساعات. لقد وضعوا في الغرف المجاورة أمي وأختي وابنة خالتي، وكنت أسمع صراخهن... وكانوا يُسْمعون أمي صراخي، وكان المحقّق قد كسر لها يدها. لقد تمنيت الموت».

ولم تختلف كثيراً شهادة عبد الكريم العلي[2]: «تعرّضت منذ لحظة الاعتقال لرحلة عذاب بدأت مع عُصابة العينين والكيس النتن على الرأس، وصولاً إلى التعذيب بطريقة "الشبح" حيث يُعلّق المعتقل على

(١) من بلدة كفرحمام في الجنوب اللبناني. اعتقل عام ١٩٨٨ وأُفرج عنه عام ١٩٨٩.

(٢) من مدينة طرابلس في الشمال اللبناني. اعتقل عام ١٩٨٧ وهو بعمر ١٦ سنة وأفرج عنه عام ١٩٩٨ (مقابلة شخصية).

عامود ويبقى واقفاً على رؤوس أصابعه لفترات طويلة، فضلاً عن الضرب والركل الذي لا تعرف متى يُوجَّه إليك خاصة عندما يتم نقلنا إلى جلسات الاستجواب». وأضاف: «كنا نُمنع من قضاء الحاجة أثناء التحقيق الذي يستمر لفترات طويلة، وكان ينتابني شعور فظيع. لكنني كنت أعلم أن الهدف هو الإذلال». و«ثمة تعذيب معنوي كبير هو الانتظار الطويل الرهيب والكيس على الرأس برائحته التي تدمّر حاسة الشم وتسبب صداعاً مزمناً؛ انتظار لا تعرف بعده ما سيحصل لك. فقد يُفاجئك أحدهم بركلة أو ضربة أو يصدمك بحائط، أو تستمع إلى صرخات زملائك، فتزداد دقات قلبك، وتصبح متوجّساً منتظراً دورك. ويزداد إيقاع التوتر مع مرور الوقت إلى أن يُصاب البعض بالهلع. هذا الانتظار صنع منه هؤلاء الجلاّدون أسوأ عقاب نفسي وجسدي وسوط يجلد به الأسير ألف مرة كل ثانية. إنه أشبه بالموت البطيء».

كذلك شهادة عمر الخالد[1]، الذي اعتقل وهو في الخامسة عشرة من عمره عام ١٩٨٨، وأفرج عنه عام ١٩٩١، حيث يروي ما حصل له في سنوات الاعتقال الرهيبة: «أبشع ما استقبلني في سجن الخيام هو رمز المعتقل: الكيس الأسود في الرأس والعُصابة على العينين. فور وصولي تركوني هكذا واقفاً يوماً ونصف اليوم وهم يرمون عليّ الماء بدون طعام وبدون أي سؤال. كنت أسمع الصراخ والعويل. وكلما كنت أنهار وأقع أرضاً، يرفسني شخص ويوقفني وأنا مقيد». وبعد هذا الاستقبال بدأ "الشغل" الذي لا يختلف بوحشيته عما رواه باقي المعتقلين.

وما حصل لمصطفى الديراني، أحد مسؤولي المقاومة الإسلامية في لبنان، الذي اختطف في أيار (مايو) ١٩٩٤ من منزله في البقاع،

(١) شهادة شخصية، ١٩٩٨.

والمعتقل حالياً في إسرائيل، أثار فضيحة عالمية. فقد اغتُصب بوحشية بواسطة مطرقة خشبية، ومنعت عنه أية مساعدة طبية بعدما تسبّب ذلك له بنزف. وقال محاميه الإسرائيلي تزفي ريتش لوكالة الصحافة الفرنسية إن محقّقي الـ«شين بيت» أبقوه عارياً تماماً مدة شهر، وحرموه من النوم، وأبقوه في وضع القرفصاء ساعات طويلة يومياً، ويداه مكبلتان وراء ظهره. وإمعاناً في الإذلال، أجبروه على شرب الزيت ومعه الكثير من المياه، وألبسوه حفّاضة أطفال ثم أجبروه أياماً على التغوّط والتبول فيها فيما كانوا يسخرون منه ويلتقطون صوراً فوتوغرافية له. وقد رفض مكتب رئيس الوزراء باراك التعليق مع ذلك، فيما قال جدعون عيزرا، أحد المسؤولين السابقين في «الشين بيت» للإذاعة الإسرائيلية: «إن التعذيب الجنسي لا يدخل ضمن أساليب التعذيب التي نستخدمها، وأنا مستاء ولا علم لي بذلك... وقد تحدث انحرافات وينبغي التحقّق من ذلك»[1].

وقد اتهم الديراني خلال محاكمته الرائد جورج وأيال بممارسة هذا التعذيب عليه. وقدم في المحاكمة شهادة خطية نشرتها بعض الصحف الإسرائيلية كاملة. تساءل بعدها الصحافي الإسرائيلي أورلي غال عن شخصية هذا الرائد بعد أن فُتح تحقيق جنائي بالموضوع. وتبيّن أنه يخدم في الوحدة ٥٠٤ التابعة لسلاح المخابرات، وذهب لمقابلته في منزله ووجده رجلاً يقترب من سن الأربعين، وهو متزوج وأب لطفل. وقد رفض الرد على الاتهامات، قائلاً: «انشروا ما تريدون»! ولم تنته المحاكمة بعد[2].

واللافت أن هذا الرائد نفسه قام بتعذيب وحشي للشاب اللبناني

(١) جريدة **النهار**، ١٤/٣/٢٠٠٠.

(٢) أورلي غال، جريدة **كول هائير** الإسرائيلية، ١٩/٦/٢٠٠٠. نقلاً عن جريدة **المستقبل**، ٢٠/٦/٢٠٠٠.

أحمد بنجك بتهمة مساعدة المقاومة. وقد تمكن المحامي الإسرائيلي تمارفلغ ـ شاريك من فضح هذه المسألة. يقول أحمد إن الرائد جورج قدم نفسه بوصفه رئيس قسم أعمال التعذيب الوحشية، وإنه بعد أن أخضع للفحص على البوليغراف (آلة كشف الكذب)، تعرّض للتعذيب لمدة ٢١ يوماً، وفيها أيضاً تعرّض للاغتصاب وللضرب بالعصا على خصيتيه أكثر من ثلاث مرات: «لقد أجلسوني على مقعد منخفض يبلغ ارتفاعه عشرة سنتيمترات، وسلطوا نوراً قوياً موجّهاً نحوي، فيما يداي مقيدتان بالأصفاد إلى الوراء ورأسي مرفوع باتجاه الضوء... لقد اعترفت خلال التحقيق بأمور لم أقم بها كي يتوقف التعذيب»[1].

وفيما خصّ الأوضاع الصحيّة في المعتقلات، فهي شبه معدومة. وخير دليل على ذلك أن أغلب المعتقلين المحرَّرين خرجوا يعاني كل منهم من أمراض مزمنة وأوجاع وعاهات مستديمة وتشوهات نفسية. ومهما طالب المريض بدواء أو طبيب، فمن النادر أن يُلبى طلبه. ويكفي أن نذكر قصة غسان الديراني الذي اعتقل لمجرد قرابته بمصطفى الديراني. فقد بقي ١٣ سنة في السجون الإسرائيلية، ومن كثرة ما تعرض للتعذيب أصيب بحالة فصام حادة[2].

وفي دراسة ميدانية أُجريت مع أكثر من ٥٠ معتقلاً لبنانياً بعد خروجهم من جحيم المعتقلات، تكشف أساليب التعذيب المتنوعة والمختلفة التي تعرضوا لها، يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

١ ـ استخدام الكهرباء في أماكن حساسة من الجسم: ٩٠٪

٢ ـ الصلب على العامود: ٨٦,٧٪

---

(١) أورلي غال: جريدة **كول هائير** الإسرائيلية، ١٩/٦/٢٠٠٠. نقلاً عن جريدة **المستقبل**، ٢١/٦/٢٠٠٠.

(٢) جريدة **النهار**، ٦/٤/٢٠٠٠.

٣ ـ صب الماء البارد الساخنة على الجسم: ٨٦,٧٪

٤ ـ الضرب المبرّح بشتى الوسائل عشوائياً: ٩٣,٣٪

٥ ـ الصعق بالكهرباء بعد صب الماء على الجسم: ٨٦,٧٪

٦ ـ وضع الكيس برائحته النتنة في الرأس: ١٠٠٪

٧ ـ الوقوف الطويل تحت الشمس المحرقة أو أثناء البرد القارس: ٩٦,٧٪

٨ ـ العزل في الزنزانة الانفرادية لفترات طويلة: ٩٦,٧٪

٩ ـ تفجير قنابل صوتية: ٢٠٪

١٠ ـ الركل بالأرجل: ١٠٠٪

١١ ـ دوس المعتقل بالأقدام: ٩٣,٣٪

١٢ ـ غير ذلك من أساليب التعذيب الجسدي: ٤٦,٧٪

١٣ ـ توجيه الإهانات والشتائم والتهديد: ١٠٠٪

١٤ ـ التهديد بإحضار أحد أفراد الأسرة لمشاهدة التعذيب: ٨٠٪

١٥ ـ إسماعهم صراخ المعتقلين أثناء التعذيب: ٨٠٪

١٦ ـ قضاء الحاجة داخل الغرفة: ٩٦,٧٪

١٧ ـ الاكتظاظ داخل الغرفة الواحدة: ٩٣,٣٪

١٨ ـ التهديد بالاغتصاب (للمعتقلات خصوصاً): ٤٣,٣٪

١٩ ـ غير ذلك من أساليب التعذيب النفسي: ٤٦,٧٪

٢٠ ـ تجريد المعتقل من الثياب كلياً لفترات طويلة وإيقافه عارياً في الساحة العامة للسجن: ٦٥٪

يتبيّن من البحث الميداني أن التعذيب يُمارس وفق طرق منهجية، مما يؤدي إلى إصابة العديد من المعتقلين بعاهات وأمراض مزمنة بسبب عدم توفير العلاج اللازم لهم. وجميع المعتقلين، خلافاً للقوانين

والأعراف الدولية، لا يتمتعون بأية حقوق منصوص عليها في اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين، لأن قوات الاحتلال الإسرائيلي تعطيهم صفة الاعتقال الإداري الذي لا يمنح الموقوف أي فرصة للدفاع عن نفسه أو تعيين محام عنه، كما تُمنع عنهم المقابلات حتى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدّولي التي فشلت عشرات المرات في إقناع الصهاينة بالسماح لمندوبيها بزيارة المعتقلين في سجن الخيام وغيره من السجون التي كانت قائمة في الجنوب اللبناني إبان الاحتلال.

قد يقال إن هناك الكثير من المبالغة في روايات الأسرى المحرَّرين، بل إن بعضهم قد يلجأ إلى اصطناع أدوار البطولة. وبغض النظر عن تلك المبالغة، هناك حقائق لم يستطع القضاء الصهيوني طمسها. فقد ثبت أن هناك ممارسات لاإنسانية في أقبية التعذيب، وهذه أصبحت حقائق دامغة لدى كل منظمات حقوق الإنسان في العالم. وأبرز ما تستهدفه مؤسسة التعذيب الصهيونية هو انتزاع المعلومات بالإضافة إلى الاعتراف. لكنها تستهدف أيضاً كسر إرادة المقاومة عند الأسير عبر إذلاله وتحطيم شموخه ومعنوياته ثم العمل على تجنيده ليصبح أداة طيّعة وخادمة للاحتلال.

ليس هناك إحصاء دقيق يبيّن العدد السنوي للفلسطينيين الذين يُساقون إلى السجون، لكن بعض الصحف الإسرائيلية[1] تشير إلى أن واحداً من كل أربعة أشخاص دخل السجون الإسرائيلية. وخلال الثمانينات والتسعينات أصبحت النسبة واحداً من كل ثلاثة فلسطينيين. ويعني هذا أن أكثر من نصف مليون فلسطيني زُجّ بهم في السجون وأقبية التعذيب الصهيونية في الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠. واكتظاظ السجون الإسرائيلية انعكس تردياً خطيراً في أوضاع المعتقلين الصحية والغذائية والنفسية، الذين

(١) صحيفة **عل همشمار**، ٥/٦/١٩٨١.

يحشرون في زنزانات ضيقة لا تزيد عن متر مربع في أحسن الأحوال[1].

وبنتيجة هذا الواقع المتردي، اضطرت الحكومة الإسرائيلية لتشكيل لجنة حكومية أُطلق عليها اسم «لجنة كينت»، أُوكلت إليها مهمة التحقيق في أوضاع السجون؛ وهو تحقيق استمر لمدة سنتين خرجت اللجنة في نهايته بتقرير مذهل من ٢٧٠ صفحة نشرت صحيفة **دافار** الإسرائيلية بعض نتائجه، ناقلة صوراً مخيفة لما يجري في تلك السجون[2].

ولا يُعرف بالدقة العدد الصحيح للسجون الإسرائيلية إلاّ أنها تزيد عن ٣٠ سجناً، عدا معسكرات الاعتقال الجماعية الدائمة أو المؤقتة، السرية منها والعلنية، والتي ليس بالمستطاع تحديد عددها أو موقعها. ومن السجون الجديدة التي تم إنشاؤها بعد العام ١٩٨٢: تل جدود ـ يفتاح إل ـ كلينت ـ أوشرت ـ شوروق ـ عزراد. و٧٥٪ من غرف هذه السجون زنزانات انفرادية، أما بقية الغرف فكل منها مخصَّصة لثلاثة معتقلين أو أكثر[3].

إن المعاملة في هذه السجون والمعتقلات ـ حتى بعد فترة التحقيق التي تُمارس فيها شتى صنوف التعذيب الذي يتفنن المحقّقون به ـ تتصف بالعنصرية واللاإنسانية التي تصل إلى حد تصفية السجناء نفسياً وصحياً. فليس هناك ما يضمن للسجناء الحد الأدنى من شروط الحياة الإنسانية من حيث المكان والنوم أو الطعام أو الهواء أو العلاج أو زيارة الأقارب أو المدة المسموح بها مغادرة الزنزانات إلى الهواء الطلق في باحة السجن. لقد أدت عمليات التعذيب الوحشية إلى موت المئات أثناء التحقيقات، وإلى إصابة الكثيرين منهم بالأمراض المزمنة والعاهات المستديمة.

(١) د. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسِّس دولة**...، م.س، ص٢٤٣.
(٢) **دافار** ١٤ و٢٠ و٢١/٨/١٩٨١.
(٣) د. هيثم الكيلاني، **الإرهاب يؤسِّس دولة**...، م.س، ص٢٤٥.

والّلافت أن الدولة الصهيونية أصدرت قوانين لحماية وتحصين عناصر الـ«شين بيت» أمام القضاء الجزائي. فتعتبر هذه القوانين أن الإقدام على إفشاء أي معلومات عن الـ«شين بيت»، ولا سيما عن وسائل التحقيق التي تتبعها، يشكّل جريمة يعاقب عليها القانون، الذي ينص أيضاً على حرمان المعتقلين من حقهم في المطالبة بأي تعويض عن الأضرار اللاحقة بهم من جراء التعذيب الذي خضعوا له خلال فترة اعتقالهم.

إن إسرائيل لا تنفي لجوءها إلى ممارسة العنف والقسوة ووسائل التعذيب مع المعتقلين، وهي تقوم بتبرير عدم نشر الجزء الثاني من تقرير لاندو الذي يحصر الوسائل «الشرعية» للتعذيب بأن هذا النشر قد يساعد أعضاء المنظمات المعادية على تحضير وتدريب عناصرها على المقاومة والصمود فيما لو أُلقي القبض عليهم. وقد تم بالفعل تقديم العشرات من الدعاوى والمراجعات أمام المحكمة العليا في إسرائيل ترمي إلى وقف تعذيب المعتقلين، إلاّ أن أي قرار لم يصدر لوقف اعتماد ما يسمونه «وسائل الضغط المعتدلة» رغم اعتراف الـ«شين بيت» صراحةً باستخدام أعمال التعذيب. إلاّ أن قضاة هذه المحكمة، وأمام الوقائع المتكررة، أقروا صراحة، في أيار (مايو) ١٩٩٨، بأن تقنيات التعذيب المستخدمة من الـ«شين بيت» باتت غير قانونية. ومع ذلك، ما زالت المحكمة تمتنع عن إصدار أي قرار مبدئي يحظر على الـ«شين بيت» اللجوء إلى التعذيب.

وأياً كانت التبريرات، أو الادعاء بأن هذه الوسائل هي وسائل ضغط لا تعذيب، فإنها تشكّل، وفق التعريف المعتمد في اتفاقية مناهضة التعذيب[1]،

(١) اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي انضمت إليها إسرائيل ووقعتها أكثر من ٢٠ دولة.

انتهاكاً للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فالمادة (٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنصّ على عدم جواز تعرّض أي إنسان للتعذيب أو العقوبات القاسية والوحشية أو الحاطّة بالكرامة. والمادة (٧) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنصّ على أنه لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو لمعاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة. والمواد (١) و(١٠) و(١٢) و(١٣) و(١٦) من اتفاقية مناهضة التعذيب تخالفها إسرائيل بشكل صريح. فهي تمنع «أي نوع من الأعمال الذي ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسدياً كان أو عقلياً يلحق عمداً بشخص ما بهدف الحصول على معلومات أو على اعتراف أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية».

إن ممارسات التعذيب التي برعت فيها إسرائيل هي، في الحقيقة، نتاج خبرات متعددة لأنظمة إرهابية وفاشية، جرى تطويرها واستخدامها في إطار من التقنيات الحديثة. بل إن هذه الممارسات تتميّز بأنها مقوننة ومشرعنة بلوائح تفصيلية تحدد ضوابطها وترسم حدودها التي تتوقف عند «حافة الموت». وهي تحصّن ممارسيها قانونياً، ولا تجيز التحقيق معهم، ولا تعتبر عملهم مهما نتجت عنه جرائم مخالفة للقانون فيما لو تجاوز فنّانو التعذيب الصهيوني وتقنيّوه الحدود إلى ما بعد «حافة الموت». فهذا يبقى خطأً تنفيذياً إجرائياً لا يستدعي أكثر من تسجيل لفت نظر، كونه يدل على إخفاق عابر لمؤسسة التعذيب الإسرائيلية التي تحرص الحكومة والكنيست، كلّ في نطاق اختصاصه، على المحافظة عليها.

الفصل السابع

«الترانسفير» بين السياسة العمالية والأصولية الدينية

□ الاستيطان المحارب والعنف.

□ طقوس الكراهية وتخصيب العنف.

* * *

لا بد، في البداية، من التمييز بين مفهوم الاستعمار الاستيطاني ومفهوم الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. فالاستعمار الاستيطاني يستهدف استغلال كل من الأرض وسكانها، كما كانت الحال في أميركا اللاتينية، حيث أنشئت المزارع الكبيرة التي يقوم السكان الأصليون بزراعتها، لذلك لم يُطردوا منها. أما في الولايات المتحدة، فقد كان المستوطنون البيوريتان (الطهرانيون) يبغون الحصول على الأرض فقط لإنشاء مجتمع جديد، فكان طرد السكان الأصليين أو إبادتهم، وإحلال عنصر جديد محل العنصر القديم، أمراً لا مفرّ منه. وهذا هو مفهوم الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. وقد كانت جنوب إفريقيا، حتى عهد قريب، من هذا النوع الإحلالي، حيث وجدنا المستوطنين البيض يستولون على خير أراضيها بعدما طردوا السكان الأصليين منها. ولكن بمرور الزمن، أصبح تحقيق الأهداف الاستيطانية

الاقتصادية يتطلّب استغلال السكان الأصليين لتحقيق فائض القيمة. لذلك قام المستوطنون البيض بتجميع السود في أماكن عمل ومدن مستقلة تقع خارج حدود المناطق والمدن البيضاء، إنما بالقرب منها، حتى يتسنى للعمال السود «الهجرة» اليومية إلى مناطق البيض للعمل فيها. وهو ما عُرف بنظام «المعازل العنصرية» (البانتوستانات).

والأمر بالنسبة لإسرائيل لا يختلف كثيراً عنه في جنوب إفريقيا. إذ إن الهدف من الصهيونية هو إنشاء دولة وظيفية قتالية تستوعب الفائض البشري اليهودي، وتقوم بحماية المصالح الغربية من جهة، وتحقق الحلم التوراتي المزعوم. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لها من أن تظل بمعزل عن الجماهير العربية التي ستحاربها. لذا كان طرد العرب من نطاق الدولة الصهيونية ضرورياً حتى تظل يهودية خالصة. وفي سبيل هذا الهدف، لليهودي أن يختار الديباجة التي تلائمه، ولكن المهم أن تبقى الدولة دولة يهودية خالصة، بحيث أصبح حضور الدولة يعني غياب العرب. ومن هنا كان شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». لكن مثل هذه الأرض لا توجد إلاّ على سطح القمر، على حد قول حنة أرندت. لذلك كان محتماً أن يستولي اليهود على الأرض ثم يفرّغوها من سكانها عن طريق العنف. وعليه، فإن طرد الفلسطينيين من أراضيهم جزءٌ عضوي من الرؤية الاستيطانية الصهيونية الإحلالية. وهذه هي مصادر خصوصيتها وتفرّدها[١].

وإخلاء فلسطين من كل سكانها مسألة منسجمة مع أساسيات المشروع الصهيوني وثوابته. إذ لو تمّ الاستيلاء على الأرض مع بقاء سكانها فيها، لأصبح من المستحيل عندئذ تأسيس الدولة اليهودية.

---

(١) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١، ص ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

لذلك كان اختفاء العرب ضرورياً بأي شكل وبأية طريقة. وعليه، فالعنصرية الصهيونية ليست مسألة عرضية، وإنما هي خاصيّة بنيوية. فالمسألة ليس لها علاقة بالموقف الأخلاقي أو إرادة اليهود الأفراد. فالصهاينة، بغض النظر عن اتجاهاتهم وانتماءاتهم، يسهمون في البنية العنصرية وينمّونها بمجرد وصولهم إلى أرض فلسطين، حتى ولو كان الواحد منهم حاملاً مشعل «الحرية والإخاء والمساواة»، وملوّحاً بأكثر الألوية الثورية حمرةً؛ فهو بمجرد حضوره يسهم في اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وفي تشويه علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والحضارية. وسوف يعمل، شاء أم أبى، على تقوية مجتمع استيطاني قائم على الاغتصاب.

كيف وجدت التجارب الاستيطانية الإحلالية في العالم حلاً لمشكلتها السكانية؟ وكيف تعاملت مع السكّان الأصليين؟ كان الأمر عن طريق التهجير، أو الإبادة، أو التزاوج مع عناصر السكّان الأصليين، أو بمركّب من هذه العناصر مجتمعة. لكن الأمر مع التجربة الاستيطانية اليهودية مختلف، ذلك أنها بدأت أواخر القرن التاسع عشر، أي في تاريخ متأخر عن التجارب الأخرى. كما أنها لم تتمّ في المناطق النائية من العالم القديم (الأميركيتان وأستراليا ونيوزيلندا)، وإنما تمّت في وسط المشرق العربي، في منطقة تضم كثافة بشرية لها امتداد تاريخي عريق وتقاليد حضارية راسخة وامتداد بشري وحضاري يقع خارج حدود فلسطين[1]. لهذا كان حلّ التهجير صعباً. ويكاد حلّ الإبادة يكون مستحيلاً. والتزاوج أمر غير مطروح وصعب أصلاً. الأمر الذي جعل المسألة برمّتها مستعصية على الحل الاستعماري التقليدي الذي مُورس في مناطق أُخرى من العالم وفي مراحل تاريخية سابقة.

ثمة رؤية إحلالية استيطانية واضحة لها منطقها وسياقها وآلياتها.

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٣.

وهي قد تحوّلت إلى خطة عملانية تتراوح بين حد أقصى يقدّم حلاً جذرياً ونهائياً يقوم على «الترانسفير» الكامل أو الإبادة الجسدية الكاملة، وحدّ أدنى يقوم على خلق أغلبية من العنصر السكّاني الجديد. المتحرّك هو الحدّان الأعلى والأدنى، أما الثابت فهو استراتيجية الترحيل والإحلال، أو ما يُعرف بـ«الترانسفير».

بين سنتي ١٩٣٧ و١٩٤٨، صيغت وقُدّمت عدة خطط في هذا المجال، نذكر منها: خطة وايزمن (١٩٣٠)، وخطط البيشوف (منذ ١٩٣٦)، وخطة سوسكين للترحيل القسري (١٩٣٧)، وخطة فايتس للترحيل (١٩٣٧) وخطة بونيه (١٩٣٨)، وخطة روبين (١٩٣٨)، وخطة الجزيرة (١٩٣٨ ـ ١٩٤٢)، وخطة إدوارد نورمان للترحيل إلى العراق (١٩٣٤ ـ ١٩٤٨)، وخطة بن غوريون (١٩٤٣ ـ ١٩٤٨)، وخطة يوسف شختمان للترحيل القسري (١٩٤٨). وأثناء الفترة نفسها، أُلّفت ثلاث لجان ترحيل نيطت بها مهمة مناقشة وتصميم الطرق العملية لترويج خطط الترحيل: اللجنتان الأوليان ألّفتهما الوكالة اليهودية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٢)، أما اللجنة الثالثة فقد ألّفتها الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨[1].

الأهداف محدّدة ومعلنة والخطط صريحة؛ والوقائع الميدانية التي حدثت منتصف هذا القرن واضحة المعالم، ونتائجها الكارثية لا تزال تقضّ المضاجع وتهزّ العالم. فالآليات في مثل هذه التجارب الإحلالية الاستيطانية معروفة. فالبشر لا يتركون أرضهم هكذا، عملاً بنصيحةٍ من هنا أو إغراءٍ من هناك. ومع ذلك، لا تفتأ الدعاية الصهيونية تزعم أنّ السكان غادروا مناطقهم بناءً على طلب الزعماء العرب، نافية عن نفسها استخدام العنف أو القوة، برغم كل المجازر والدم والتدمير الذي شمل

(١) المرجع نفسه، ص٢٢٨.

مئات القرى والمدن والتهجير الذي طاول مئات الألوف من الفلسطينيين في النصف الأول من القرن العشرين.

لا تزال النظرة القائلة بأن كتابات العهد القديم توفّر لليهود صك ملكية للتوسّع في أرجاء «إرتس يسرائيل»، وسنداً للشرعية القانونية والأخلاقية لإقامة دولة إسرائيل، لا تزال هذه النظرة سارية ومستمرة ضمن الدوائر الصهيونية المختلفة، بل هي تشكّل الاتجاه الغالب في اللاهوت المسيحي والدراسات التوراتية الجامعية. لذلك، لم يكن مستغرباً ذلك الادّعاء الديني الذي استخدمه أول رئيس حكومة علماني في إسرائيل (بن غوريون) بأن التوراة تعطي اليهود «أقدس صكّ ملكية لفلسطين توالت عليه ٣٥٠٠ سنة من سلسلة نسب».

وقد شكّل استخدام القوة والإكراه منهجاً أساسياً في السياسة الإسرائيلية. وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اكتسب مفهوم «إرتس يسرائيل» مكانة متزايدة، ليس في معسكر حزب حيروت التصحيحي المتطرف (الليكود لاحقاً) فحسب، بل ولدى جميع الأحزاب السياسية الرئيسية أيضاً، بما فيها حزب العمل البراغماتي التقاليد والاشتراكي المنشأ. وقد ارتكز هذا المفهوم المتطرف لحدود الدولة على استراتيجيا سياسية وعسكرية مدعومة بجيش قوي ومتفوق ومجهَّز بأسلحة نووية، استعملت كوسيلة لتدعيم وتوسيع الدولة اليهودية في فلسطين. وقد ظهرت مفاعيلها مباشرة بعد الحرب من خلال الدعوة إلى «ضم» الأراضي «المحررة» واستيطانها. وبالإضافة إلى حزب حيروت بزعامة مناحيم بيغن، شكّلت حركة «أرض إسرائيل الكاملة» أحد الجهود المنظّمة لدفع إسرائيل نحو الضم الدائم للأراضي المحتلة، والتي تبلغ مساحتها مجتمعة أربعة أضعاف مساحة أراضي ١٩٤٨. وتضمنت لائحة موقّعي البيان التأسيسي لحركة «أرض إسرائيل الكاملة» أشخاصاً من القادة العماليين أمثال: راحيل ينائيت، وهي زعيمة بارزة في ماباي

(حزب العمل لاحقاً) وأرملة رئيس دولة إسرائيل الثاني يتسحاق بن - تسفي؛ وإسحق طبنكين، وكان من مؤيدي «الترحيل» والترانسفير بالنسبة للفلسطينيين في أوائل الأربعينات، بالإضافة إلى لائحة طويلة من الأسماء البارزة واللامعة في الحياة السياسية والثقافية الإسرائيلية، بلغت اثنين وسبعين شخصاً كانوا ربما «أبرز مجموعة من الأسماء انضمت في أي وقت إلى قضية عامة في إسرائيل». لقد كانت تظاهرة علمانية مغالية في القومية للصهيونية العمالية، لم تطمح إلى أن تكون حركة جماهيرية ولا حزباً، بل جماعة ضغط محترمة هدفها التأثير في سياسة الحكومة عبر مقالات الصحف، والكتب والاتصالات الشخصية بوزراء حكومة العمل.

انضم إلى هؤلاء القادة العماليين وممثلي النخبة السياسية مناحيم بيغن وشخصيات أخرى من المعسكر التقليدي للتطرف اليهودي، مصعّدين لحملة التوسّع والضم، والتي أنجبت مع الوقت تنظيراً قوياً لفكرة الترحيل مع حركة «غوش إيمونيم» وعددٍ آخر من أحزاب اليمين المتطرف وأحزاب الترحيل. لقد تعيّن عليها في البداية التعامل مع منطقة آهلة كلياً بغير اليهود، ومع مشكلة ديموغرافية آخذة بالتضخم. ولم تعد سياسة «أرض أكثر وعرب أقل» ممكنة التنفيذ عملياً بغير سياسة ترانسفير واضحة وعلنية[١].

وقد برز ذلك واضحاً مع الأحزاب البرلمانية المتطرفة والصريحة

---

(١) من أهم الكتب التي عالجت هذا الموضوع بمنهجية أكاديمية موثّقة والتي استفدنا منها كتابا نور الدين مصالحة:

١) **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون، سياسة التوسع (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١.

٢) **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٨٨٢ ـ ١٩٤٨)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.

بالتزامها بهذه التوجّهات، الدينية والعلمانية على السواء، نذكر منها: حزب «موليدت» بقيادة رحبعام زئيفي، وحزب «هتحيا» بقيادة يوفال نئمان وغيئولا كوهين، وحزب «تسوميت» بزعامة الجنرال رفائيل إيتان، رئيس الأركان الأسبق ووزير الزراعة في حكومة بنيامين نتنياهو. ومن الواضح أن جميع أحزاب وحركات اليمين المتطرف التوسّعية تؤيد «الترحيل» بشكل أو بآخر، بما فيها طبعاً الحركات غير البرلمانية مثل «غوش إيمونيم»، وحركة «كاخ» التي أسّسها الحاخام مئير كاهانا، و«الدائرة القومية» بقيادة أوراشيم ـ أور. وقد فاز «موليدت» و«تسوميت» بأربعة مقاعد عام ١٩٨٨، وفاز «هتحيا» بثلاثة مقاعد، وحصل «الحزب الديني القومي» على خمسة مقاعد. وفي عام ١٩٩٢، ورغم انتصار حزب العمل، فاز اليمين المتطرف بما مجموعه سبعة عشر مقعداً من أصل ١٢٠ مقعداً للكنيست. وزاد تمثيل «تسوميت» من مقعدين إلى ٨ مقاعد. وإذا أُضيف جناح اليمين المتطرف داخل الليكود، يكون اليمين المتطرف عموماً مسيطراً على ٢٠٪ من الأصوات الإسرائيلية.

تدعو هذه الأحزاب والحركات الدينية المتطرفة إلى: ١) أقصى توسّع ديني؛ ٢) الضم القانوني الكامل للأراضي المحتلّة سنة ١٩٦٧؛ ٣) قمع الانتفاضة وأي شكل من أشكال المقاومة؛ ٤) الاستمرار بفعالية في سياسة الاستيطان؛ ٥) ترحيل الفلسطينيين. وتتفاوت المصطلحات والأساليب المستخدمة لوصف التوسّع الإقليمي و«الترحيل» بين مستتر وواضح، وجزئي وكلّي.

الاستيطان المحارب والعنف:

شجّعت حكومات الليكود المتتالية حركة «الاستيطان المحارب» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أخذ هؤلاء بتنظيم أنفسهم بفعالية منذ عام ١٩٧٧. وقد أمر الجنرال رفائيل إيتان عام ١٩٧٩ بدمج المستوطنين

في وحدات احتياطية نظامية مسؤولة عن دوريات الحراسة في شوارع البلدات والقرى العربية المحتلة. ومع وجود السلاح والذخيرة والتدريب والجو السياسي المتعاطف الذي أمّنه وزير الدفاع آنذاك أرئيل شارون، أصبحت الاعتداءات على المدنيين العرب وممتلكاتهم شيئاً مألوفاً. ومنذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٤، سجّلت الصحافة الإسرائيلية أكثر من ٣٨٠ اعتداءً على أفراد عرب، حيث قُتل ٢٣، وجُرح ١٩١، وخُطف ٣٨ شخصاً. هذا عدا الهجمات الكثيرة على الممتلكات من سيارات ومنازل ومحلات، منها ٤١ هجوماً على مؤسسات إسلامية ومسيحية[(١)].

وقد نظّم مستوطنو «غوش إيمونيم» أنفسهم في جيش محارب خاص ومنضبط، واعتبروا أنفسهم تابعين للقوانين الإلهية مباشرة، وفوق قوانين الدولة التقليدية فيما يتعلق بـ«إرتس يسرائيل» إذا ما فكّرت أي حكومة بالتنازل عن أراضي الضفة الغربية للسيادة العربية. وفي ظل هذه الحركة، نشأت جماعات العنف اليهودية التي خطّطت ونفّذت الهجمات ضد العرب المدنيين، ومنها منظمة «كاخ»، و«أمناء جبل الهيكل»، وشبكة «إرهاب ضد إرهاب»، و«السيكاريم»، وجماعة «عطيريت كوهانيم» التي حاولت في عدة مناسبات نسف المسجدين داخل الحرم الشريف في القدس. وقد جرت محاولات عدّة لتغيير الوضع القائم في الحرم الشريف باستخدام العنف والتفجير، إلاّ أن أبرز محاولة جرت وأكثرها تنظيماً لتدمير المسجد الأقصى وقبة الصخرة هي محاولة ١٩٨٤ التي خططت لها جماعة من قادة «غوش إيمونيم» وناشطون يُعرفون باسم «الجماعة اليهودية السرية» بلغ عددهم حوالى خمسة وعشرين رجلاً يشرف عليهم ضابط يتمتع بخبرة عالية بالمتفجرات، وشمل

---

(١) نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، م.س، ص١٥٧.

نشاطهم أيضاً محاولة اغتيال رئيسَيْ بلديتي نابلس (بسام الشكعة)، ورام الله (كريم خلف) عام ١٩٨٠ اللذين أصيبا بجروح بالغة، وقتل ثلاثة طلاب من الكلية الإسلامية في الخليل، ومحاولة وضع متفجرات تحت خمسة باصات عربية في القدس عام ١٩٨٤.

وما أن تمّ اكتشاف واعتقال أعضاء هذه الجماعة حتى اندفع السياسيون من «الليكود» و«هتحيا» وغيرهما أفواجاً إلى السجن حيث أوقف المتهمون ليعبّروا لهم عن تضامنهم وتأييدهم. وعلى الرغم من إدانتهم في المحكمة، إلاّ أن محطة التلفزة الإسرائيلية مُنعت من تسمية المحكومين بالمجرمين، وطلب إليها تسميتهم بالسجناء فقط. وفي خريف عام ١٩٨٦، بدأت الحركة الأصولية حملة وطنية لإصدار عفو عن الأعضاء المُدانين. فكان أن أُطلق عشرون منهم بحلول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، ثمانية منهم بعفو رئاسي. وخُفّض الحكم عن ثلاثة محكومين مدى الحياة. وبعد سبعة أعوام، أُفرج عن قائد «الجماعة اليهودية السرية» مناحيم ليفي الذي أُدين عام ١٩٨٤ لقتله فلسطينيين.

إنّ العقوبات الخفيفة لم تفعل شيئاً لثني المستوطنين عن العنف الذي كان يرعاه اليمين المتطرّف والهادف إلى نزوح عربي جماعي. وقد كان السياسيون الإسرائيليون يصفون هؤلاء المجرمين المدانين بـ«الأولاد الطيبين» الذين يقومون بالدفاع عن النفس. وتردُد الدولة في معاقبة المستوطنين الذين يقتلون المدنيين الفلسطينيين، شجّع المستوطنين المحاربين من «غوش إيمونيم» ومؤيديهم على الاستمرار في السعي إلى طرد الفلسطينيين. وهذا التستر على عنف هؤلاء شجّع أولئك الأصوليين المتطرفين على استعمال العنف حتى ضد اليهود الليبراليين. وهذا ما فعله يغال عمير في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ عندما أطلق النار على إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل. وقد اتهم فيما بعد اثنان من حاخامات الضفة الغربية الواسعي النفوذ بالتحريض على عملية الاغتيال

هذه، وذلك من خلال إصدار فتوى دينية يُعلنان فيها أن رئيس الحكومة شخص مباح هدر دمه طبقاً لشريعة الهالاخا[١].

يُخطىء من يظن أن قادة «غوش إيمونيم» مجموعة هامشية مهلوسة. فمعظمهم من الأشخاص النافذين داخل التيار الديني الرئيسي للسكان، ولاقت مطالبتهم بترحيل العرب قبولاً في الأوساط والأحزاب الدينية. ومع صعود اليمين المتطرف في العقدين الماضيين، انتشرت العديد من الأفكار البعيدة الأثر مثل «إبادة عماليق العصر»، أي إبادة الفلسطينيين. وهذا الخطاب يستلهم التفسير الحرفي لبعض المأثورات في كتابات **العهد القديم**، ولا سيما أسفار الخروج والتثنية ويشوع. ويطرح التطهير العرقي باعتباره فرضاً أوجبه الله، وليس إجراءً تفرضه الضرورة السياسية، ويستشهدون لذلك بعدد من وصايا التوراة[٢].

هذه الأفكار الأصولية أصبحت بصورة متزايدة أقرب ما تكون إلى الفكر السياسي. فمثلاً عندما حكم عوفاديا يوسف، رئيس حاخامات إسرائيل السابق، والمعلم الروحي للحزب الديني القويم «شاس» لليهود الشرقيين (السفرديم) بأنه يجب حرق **العهد الجديد** لأن المسيحية شكل من أشكال الوثنية، كشفت صحيفة **معاريف** العبرية في حزيران (يونيو)

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٦٤.

(٢) يستشهد الحاخام يسرائيل هس بالوصية التوراتية التي على إسرائيل العمل بموجبها، بحسب تعاليم يشوع من الأزمنة التوراتية: «فالآن اذهب واضرب عماليق وحرّموا كل ماله. ولا تغفُ عنهم بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً». ويضيف هس: «في مواجهة هذه الحرب المقدسة، يعلن الله جهاداً مضاداً للتشديد على أن هذه هي الخلفية للإبادة، وأن الحرب تُخاض من أجل هذا، وأنها ليست نزاعاً بين شعبين.. الله يتجند شخصياً في هذه الحرب لأن له مصلحة شخصية في هذه القضية».

١٩٨٥ ذيول هذا الحكم عندما أحرق الحاخام العسكري نسخ **العهد الجديد** الموجودة في مكتبة كبير ضباط التعليم في الجيش. إن مضامين هذه الأفكار والأعمال واضحة بما ستؤول إليه. ولقد دعا عوفاديا يوسف أيضاً إلى قصف العرب والفلسطينيين وإبادة «هؤلاء الملعونين» بالصواريخ، وذلك خلال انتفاضة الأقصى في نيسان (أبريل) ٢٠٠١. وما حصل فيما بعد أن إسرائيل قامت في شهر أيار (مايو) ٢٠٠١ بقصف مدن الفلسطينيين بطائرات ف١٦ لأول مرة!!

ولغة «الإبادة» ليست غريبة عن المصطلحات المتداولة لدى الأصوليين اليهود. فقد استشهد الحاخام تسفي يهودا كوك بموسى بن ميمون الذي ذكر أنه كان للكنعانيين ثلاثة خيارات: الهروب أو القبول بالسيادة اليهودية أو القتال، ملمّحاً إلى أن قرار معظم الكنعانيين بمقاومة الحكم اليهودي برّر إبادتهم. وبحسب **العهد القديم**، كان العماليق شعباً بدوياً قديماً أقام في صحراء سيناء وجنوبي فلسطين، وكانوا يُعتبرون أعداءً عنيدين للإسرائيليين، وأصبحت «إبادتهم» واجباً مقدساً، ووجب شن الحرب عليهم حتى «تمحى ذكراهم» إلى الأبد (**الخروج** ١٧: ١٦؛ **التثنية** ٢٥: ١٧ ـ ١٩).

ويصرّ هؤلاء على إعطاء الوصية التوراتية بُعداً معاصراً حقيقياً في الصراع الحالي: فقد نشر الحاخام يسرائيل هس، الحاخام السابق لحرم جامعة بار ـ إيلان في شباط (فبراير) ١٩٨٠ مقالاً في النشرة الطالبية **بات كول** تحت عنوان «وصية الإبادة الجماعية في التوراة»، لم يترك فيه مجالاً للالتباس حين قال مختتماً مقاله: «إن اليوم الذي سنُدعى فيه إلى هذه الحرب المقدسة، بحسب وصية إبادة العماليق، غير بعيد»! ويشرح الحاخام هس الوصية التي تأمر بمحو ذكرى العماليق قائلاً إنه لا وجود لحد أدنى من الرحمة في هذه الوصية التي تأمر بقتل وإبادة الأولاد والرضّع أيضاً. فالعماليق هم كل من يعلن حرباً على شعب الله

المختار. ولاحظ البروفيسور أمنون روبنشتاين، وهو عضو في الكنيست عن حزب الوسط «شينوي»، أنه لم يصدر أي تحفّظ عن إدارة التحرير أو الطلاب أو الجامعة بعد نشر هذا المقال وإعادة نشره في صحف أخرى[1].

ولم يقتصر هذا الفكر على الحاخام هس، فقد ظهر مثيل له في نشرات «غوش إيمونيم». فقد نشرت **نيكوداه**، في آب (أغسطس) ١٩٨٠، مقالاً كتبه حاييم زوريع، من «غوش إيمونيم»، تحت عنوان «الحق في البغض»، يقول فيه: «في كل جيل عماليق، وعملاقية جيلنا موجودة في البغض العربي العميق لانبعاثنا القَومي في أرض أسلافنا». وقد نوقشت هذه النظرية المتعلقة بمرادفة الفلسطينيين بالعماليق والتي تبنّها النزعة الأصولية المشيحانية على نطاق واسع في الصحف الإسرائيلية وحتى في محطات التلفزة. وهذا ما جعل البروفيسور الراحل أوريئيل طال، العالم التوراتي البارز في جامعة تل أبيب، يعكف على درس هذه المزاعم في أوائل الثمانينات، ومن ثم يفضح مفاهيم الإبادة التي تبشّر بها هذه التيارات. وقد عقد في بحثه مقارنة بين هذه الفكرة وفكرة العداء للسامية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وخلص إلى أن هذه العقائد تشبه الأفكار التي كانت سائدة في ألمانيا خلال جمهورية فايمر والرايخ الثالث. وقدّم جوهر بحثه أمام اجتماع أكاديمي في جامعة تل أبيب في آذار (مارس) ١٩٨٤، حيث أشار إلى أن هذا التيار «الإبادي» يُنظر إلى الفلسطينيين العرب على ثلاثة مستويات أو ثلاث مراحل: ١) تحويل العرب إلى المنزلة المعطاة لهم في الهالاخا، أي منزلة «الغريب المقيم»؛ ٢) تشجيع ترحيل العرب، أي طردهم؛ ٣) تنفيذ الوصية المتعلقة بالعماليق كما وردت في مقال الحاخام هسّ

(١) انظر: نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، م.س، ص ص١٦٨ ـ ١٦٩.

(وصية الإبادة الجماعية التوراتية)، أي بكلمة أخرى: «إبادة» العرب الفلسطينيين.

هذه النزعة العنصرية الصهيونية المرعبة لها أنصار كُثُر، كما يشير إلى ذلك الدكتور يورام بيري، وهو عالم سياسي. ففي مقال له نُشر في صحيفة **دافار** الإسرائيلية بتاريخ ٣ آب (أغسطس) ١٩٨٤ تحت عنوان «الطرد ليس نهاية المرحلة»، جاء فيه ما مؤداه أن وسائل النقل والشاحنات ليست نهاية القصة، إذ توجد مرحلة لاحقة لا يشير إليها صراحة أنصار الصهيونية العنصرية، كون ظروفها لم تنضج بعد. لكن المبادىء قائمة وواضحة وحتمية؛ هذه هي مرحلة الإبادة الجماعية، إبادة الشعب الفلسطيني. ولم يكن غريباً ما كتبه الحاخام الأكبر في القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي، الحاخام ريميل، الذي أعطى تبريراً هالاخياً لقتل المدنيين غير اليهود بمن فيهم النساء والأولاد خلال الحرب[1].

ويشير إيمانويل هايمان، الصحافي والكاتب اليهودي الفرنسي في كتابه **الأصولية اليهودية**، إلى حوار جرى بينه وبين أحد طلاب جامعة بار - إيلان الدينية، حرص على القول إنه يعتبر نفسه متطرفاً. يقول الطالب: «في عام ١٩٤٨ طُرد العرب من منطقة تل أبيب، ونحن اليوم نعيش فيها بكل أمان. وسيكون جميلاً أن نعيش بنفس درجة الأمان في بقية القطاعات. إنني أؤيد الترانسفير للعرب. وإنْ كان ذلك غير ممكن اليوم، فيجب أن تحضّر له».

ويستمر هايمان في هذا الحوار الجنوني والمخيف، حسب وصفه، ويسأل الطالب: هل يتمنى دولة تحكمها الشريعة؟ فيجيب

(١) نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، م.س، ص١٧٢. مقتبس عن: Amnon Rubinstein, *From Herzel to Gush Emunim and Back Again*, Tel Aviv, Schochen Press, 1980, p. 123.

الطالب: طبعاً. سيحتاج الأمر إلى بعض الوقت؟ هنا يلفت هايمان نظره إلى أن فرض الدين بالقوة ليس موقفاً ديموقراطياً؟ فيجيب الطالب: صحيح، ولكن الأخلاق والشريعة أهم من الديموقراطية! ويضيف: «أنا أعلم إننا نملك أرض إسرائيل، ولذلك ليس هناك أي مبرر لإعطاء العرب أية قطعة من هذه الأرض حتى في مقابل السلام»[1].

هذه هي الثقافة التي يجري نشرها وتعميمها وسط الشباب. وقد أثبتت دراسة الأستاذ بارتال، من جامعة تل أبيب، إلى أي حد تم شحن النظام التربوي الإسرائيلي لتبرير المواقف الصهيونية التوسعية، وذلك من خلال مسح أجراه للكتب المدرسية. فقد عثر بينها على ١٠٧ كتب تاريخ ونصوص أُقرت للعام ١٩٩٥ من جانب وزير التربية لا تتحدث إطلاقاً عن السلام، بل تعتبره مسألة طوباوية. أما الفكرة القائلة بأن اليهود هم الضحايا على الدوام فتنهض فيها هذه الكتب بدور مركزي[2].

في ظل هذا المناخ تتم عملية التنشئة العامة والتي يستكملها لدى بعض الشرائح اليهودية عالمٌ قائم بذاته، منغلق على أعضائه. فعلى سبيل المثال تقوم في ضواحي تل أبيب مدينة يسكنها مائة وأربعون ألفاً جميعهم من اليهود الأرثوذكس تُدعى «بيني براك». في يوم السبت، توضع حواجز في الشوارع لمنع السيارات من التنقل وإقلاق الراحة في اليوم المقدس.. وهؤلاء لا يترددون في الخروج من أحيائهم لفرض أخلاقياتهم ومسلكياتهم على الآخرين. فقد أحرقوا بعض محطات الأتوبيس التي كانت تعرض إعلانات بها صور لنساء بملابس غير

(١) إيمانويل هايمان، **الأصولية اليهودية**، م.س، ص١٤٨.

(٢) **هآرتس**، ٥/٢/١٩٩٥. نقلاً عن كتاب: روجيه غارودي، **الأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية**، م.س، ص٣٤١.

محتشمة. كما أُلقيت قنبلة على أحد «متاجر الجنس» في القدس. بل إن أحد نوابهم في الكنيست (بن شلومو) من حركة «شاس» قال: «إذا كان ستمائة وثلاثة جنود قد قتلوا خلال حرب لبنان، فالسبب في ذلك هو التسيّب الجنسي للمجنّدات[1]».

وتؤكد كاترين جارسون، المحرّرة بمجلة **أكتواليتيه جويف** الفرنسية، أن الجماعات الأرثوذكسية والحريديم[2] يعتبرون أنفسهم الخندق الذي يمنع تدفق العرب. وهي ترسم صورة مدهشة مقارنةً بين

---

(١) إيمانويل هايمان، **الأصولية اليهودية**، م.س، ص١١٠.

(٢) **الحريديم**: تعبير يُطلق على اليهود المتدينين المغالين في التشدّد والذين يعادون الحركة الصهيونية ويكفرون الدولة ويعيشون في عزلة غيتوية. والحريديم مفردها حاريد بمعنى: ورع ـ تقي. إنهم ليسوا كالمتدينين العاديين الذين يرتدون الطاقية اليهودية (هاكيبا)، بل يرتدون ملابس ذات لون أسود أياً كانت درجة حرارة الجو، ويرتدون غطاءً أسود للرأس أسفل قبعة سوداء ويرسلون لحاهم وشعورهم ويعيشون في جو القرون الوسطى ويتحدثون اليديش (خليط من العبرية والألمانية)، ويستخدمون وسائل الإكراه الديني (هكفياه هداتيت). أما لفظة الأرثوذكسية، فهي ذات أصل يوناني معناها العقيدة القويمة أو المستقيمة. لكن الإصلاحيين اليهود عندما وصفوا أصحاب العقيدة اليهودية التلمودية بهذه الصفة فإنما كانوا يقصدون بهم أصحاب العقيدة المتطرفة أو المتزمتة. ويفرّق الأدب الديني اليهودي في الوقت الحاضر بين الأرثوذكسية orthodox والأرثوذكسية المتطرفة ultra-orthodox، وبالعبرية (هحريديم)، حيث يُطلق اللقب الأول على اليهود الأرثوذكس الذين يعترفون بالصهيونية وبدولة إسرائيل، وأغلب هؤلاء من أنصار «الصهيونية الدينية» مثل حزب «المفدال»، بينما يُطلق اللقب الثاني على غلاة الأرثوذكس الذين لا يعترفون بالحركة الصهيونية العلمانية مثل «أغودات يسرائيل» وحركة «نطوري كارتا» وحزب «شاس». ولمزيد من التفصيل، انظر: د. رشاد عبد الله الشامي: **القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة**، م. س.

الأحياء الإسرائيلية اليوم والغيتوات الأوروبية بالأمس، كما لو كان المثل الأعلى لليهود هو بولندا المعادية للسامية. تقول: «إن الحريديم لديهم الإحساس بأنهم السور الأخير أمام السكان العرب. فهم وحدهم الذين يكوّنون عائلات كبيرة في العاصمة، ولولاهم لأصبح العرب هم الأغلبية في أقرب وقت! إن معدل الأطفال للعائلة الواحدة في القدس هو من ستة إلى سبعة أطفال، بينما هو في بيني براك من ثمانية إلى تسعة، وهو نفسه معدل الإنجاب في بولندا قبل الحرب. إنهم يحقّقون المعدل التاريخي».

لا شك في أن الجدل سيستمر طويلاً في إسرائيل حول انغلاق الأرثوذكس على أنفسهم في أحيائهم الخاصة. وفي أونسدورف، وهو حيّ أورثوذكسي جديد في القدس، تُسأل السيدة هافي، المرأة المتدينة جداً والأم لثمانية أبناء، عن السبب في ابتعادها عن بقية الشعب الإسرائيلي، فتجيب لأن عالم التوراة لا يستطيع أن يشرك بقية اليهود في البلاد فيما لديه من قيم عظيمة. لكنها تجد نفسها في ورطة ويتعذر عليها التراجع: «إنني لا أستطيع أن أفعل ذلك لأطفالي، حيث إنهم حريديون تماماً. إنهم لا يشبهون أبناء العلمانيين. بل ولا حتى أطفال الحركة القومية الدينية. إنهم يرسلون شعورهم الطويلة ويلبسون الجلباب الأسود يوم السبت. وبالتأكيد لا يستطيعون التأقلم في أي مكان آخر. لقد خلقنا لأنفسنا فخاً حقيقياً»[1]. في مثل هذا المناخ يترعرع جيل لا يعترف بالآخر، ولا يعرف معنى التسامح.

طقوس الكراهية وتخصيب العنف:

على النقيض من الخطط السرية الحذرة للترحيل التي بدأتها

---

(١) إيمانويل هايمان، **الأصولية اليهودية**، م.س، ص ص١٢٦ ـ ١٢٧،

الحكومة الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٧، قامت الحركات الدينية والقومية المتشدّدة بنشاط إعلامي وعلني واسع. وقد كانت حركة الحاخام مئير كاهانا أشدها صخباً وعنفاً وعلانية لجهة دعوته للتطهير العرقي. لقد بدأ نشاطه عام ١٩٧٣، وكان بتصريحاته الوقحة يثير ردود فعل عنيفة. ومن نماذج هذه التصريحات ما أعلنه في مستعمرة «كرني شومرون» في الضفة الغربية في ١٥ أيار (مايو) ١٩٨٥: «العرب سرطان في قلب الأمة، وينمون بسرعة مخيفة.. عرب إسرائيل تدنيس صارخ لاسم الله. عدم تسليمهم بالسيادة اليهودية على أرض إسرائيل هو رفض لسيادة إله إسرائيل ولمملكته. إنّ نقلهم من البلد هو أكثر من مسألة سياسية. إنه مسألة دينية، واجب ديني، أمر لإزالة تدنيس اسم الله. وبدلاً من القلق بشأن ردّات فعل الأمم من غير اليهود إذا عملنا على طردهم، علينا الارتعاد من مجرد التفكير في غضب الله إذا لم نعمل. ستحلّ الويلات علينا إذا لم نطرد العرب من البلد، كون الاسترداد يمكنه أن يأتي فوراً وبمجده الكلي، إذا عملنا ما يأمر الله به.. لنسرِّع الاسترداد». والمقصود طبعاً بالاسترداد، هو تطهير «ارتس يسرائيل» من الفلسطينيين عبر إبادتهم أو ترحيلهم (الترانسفير)!

يناقش كاهانا في كتابه *They Must Go* (**عليهم أن يرحلوا** - ١٩٨١) الذي نشرته في نيويورك دار Grosset and Dunlap المشهورة، مسألة ترحيل العرب، ويحاول إقناع الرأي العام الأميركي فيها بالقول إن من مصلحة الدول الغربية استقبال مهاجرين عرب من «إرتس يسرائيل». فهؤلاء سيكونون أيضاً مستعدين للقيام بالوظائف المهمة، لكن الكريهة، التي لا تستهوي اليد العاملة المحلية. وكان يجاهر أيضاً بضرورة طرد العرب من «جبل الهيكل»، أي الحرم الشريف، وبناء هيكل سليمان بأسرع وقت مكانه. ورداً على سؤال عما إذا كان يؤيد قيام أحدهم بنسف مزارات القدس، أجاب: طبعاً.

كان شعاره: «أقول ما تفكّرون فيه». وكانت حركة «كاخ» التي أسّسها مسؤولة عن كثير من الهجمات على الأفراد والممتلكات العربية. اعتقلت السلطات الإسرائيلية كاهانا في عام ١٩٨٠ ووضعته رهن الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر عقب اكتشاف مخابىء للسلاح خزنتها حركته. لكنه انتُخب عضواً في الكنيست في تموز (يوليو) ١٩٨٤. فحمل خطابه العنصري الصريح إلى قلب مناقشات الكنيست. وقد تقدم باقتراحات ومشاريع قوانين تتعلّق بالمواطنة الإسرائيلية وترحيل السكان العرب، وقانون لمنع الاندماج بين اليهود وغير اليهود، ومشروع قانون «المقيم الغريب» الذي يُطبّق على غير اليهود ممّن يتعهدون بتطبيق القوانين الهالاخية السبعة (تحريم العبادة الوثنية، التجديف، إراقة الدم، السلوك الجنسي المحرم، السرقة وأكل أطراف الحيوان الحي..). والذي لا يقبل هذه المنزلة يُنقل قسراً إلى خارج الدولة.

والحملة التي شنّها ألكسندر فنكلشتاين، وهو ناشط آخر من «كاخ»، كانت مؤشراً صارخاً على تزايد شعبية الحركة في الثمانينات. فقد أسّس حركة «المدافعون عن الناصرة العليا» التي شنّت حملة لطرد أربعة آلاف عربي من سكان الناصرة العليا بهدف الحصول على «مدينة يهودية صرفة».

أثار التشديد على النقاوة العنصرية والدينية نقاشات واسعة في إسرائيل. وفي تعليق على تشبيه فنكلشتاين العرب بـ«سرطان في جسم الدولة»، رأى البروفيسور ميرون أن هذا الكلام صدى لعبارات مماثلة ردّدها جنرالات في الجيش ووزراء ورؤساء حكومات: الجنرال يانوش بن غال قائد الجبهة الشمالية قال إن العرب سرطان في جسد البلد؛ ورئيس الأركان السابق رفائيل إيتان شبّه العرب بـ«الحشرات المخدَّرة»؛ وأرئيل شارون أمر الجيش باقتلاع خصاهم؛ ورئيس الحكومة مناحيم

بيغن قارن الفلسطينيين بـ«حيوانات ذات رجلين» وذلك خلال الأيام الأولى من اجتياح لبنان. وكتب ميرون: «ليس مصدر الفساد من الفنكلشتاينيين، لكن من هؤلاء المسؤولين عن قيادة إسرائيل وإعطاء المثال. فإذا كان العرب «حشرات» في منزلنا القومي، فيجب إزالتهم. وأي طريقة تراها أفضل من قتلهم ببعض المبيدات؟». ويضيف ساخراً: «ما هو الجديد في طلب فنكلشتاين دفع العرب إلى خارج الحدود؟ إن نسخته ليست حتى الأكثر تطرفاً بعد ما سمعنا من السياسيين والجنرالات»[١].

وقد كشفت دراسة وضعها الدكتور آدر كوهين والدكتور ميريام روث، والاثنان من جامعة حيفا، إلى أي مدى تجذرت الأفكار العنصرية والمفهوم الخبيث في عقول الأحداث الإسرائيليين. وأظهرت الدراسة المبنية على استفتاء ٢٦٠ فتى وفتاة من الصف الرابع إلى الصف السادس، أن صورة العربي هي صورة «خاطف أولاد ومجرم وقاتل وإرهابي..»[٢].

وعلى الرغم من اغتيال كاهانا على يد مسلم عربي في نيويورك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠، فإن الكهانية ما زالت حيّة، وقد تولى زعامة «كاخ» بعد اغتياله، الحاخام أبراهام طوليدانو، الذي جرى استبداله لاحقاً. وأنشأ ابن كاهانا مجموعة أصغر دعيت «كهانا حيّ». لكن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت طلبات السماح لهما بالمشاركة في الانتخابات عام ١٩٩٢ على أساس أن برنامجهما يتضمن «عنصرية سافرة». ويعيش أغلب مؤيدي المجموعتين في مستوطنة «كريات أربع» في الخليل. وكان من هؤلاء المتحمسين المتعصبين الدكتور باروخ غولدشتاين، الذي نفَّذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل حيث قتل

(١) نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، م.س، ص٢٠٤.
(٢) انظر تقريراً عن ذلك الاستفتاء في جريدة: **هآرتس**، ٣٠/١/١٩٨٥.

تسعة وعشرين مصلياً مسلماً في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٩٤.

وقد كشفت سلسلة استطلاعات الرأي الكثيرة التي أُجريت في إسرائيل منذ منتصف الثمانينات حتى اندلاع الانتفاضة في أواخر عام ١٩٨٧، أن هناك شريحة شعبية صلبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المئة مؤيدة صراحة للترحيل[١]. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٩٢، ارتفعت هذه النسبة إلى نحو واحد من كل اثنين من اليهود الإسرائيليين.

ومع وصول الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧، نما الحس العنصري تدريجاً في إسرائيل وازداد الخطاب السياسي تجاه الشعب الفلسطيني تحريضاً وقسوةً وعنفاً. واستمرت الديموغرافيا طوال الثمانينات موضوعاً رئيسياً في النقاش العام في وسائل الإعلام والخطب السياسية. وعقدت الحكومة الإسرائيلية والكنيست مناقشات عامة في أيار (مايو) ١٩٨٦ بشأن نسبة الولادات اليهودية والعربية، وشكَّلت الحكومة مجموعة عمل رسمية لتحضير برنامج للسياسات الديموغرافية. وقد ساهمت هذه المناقشات الديموغرافية العنصرية السافرة في بروز التأييد الشعبي لأفكار الترحيل في السبعينات والثمانينات. وكان جيل الشباب أكثر صخباً في تأييده وتحبيذه الترحيل الجماعي للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد حدثت تشقّقات عديدة في الإجماع الصهيوني نتيجة اندلاع

(١) أظهر استطلاع أجراه «معهد داحف للأبحاث» سنة ١٩٨٢، مرتكزاً على عينة من ١١٨٢ مجيباً من ثلاثين موقعاً يهودياً، أن ٣٧,٩٪ من الشعب اليهودي يؤيد ضم الأراضي المحتلة من دون ترحيل السكان. بينما رأى ٢٦,٧٪ أن ضم الأراضي المحتلة مع ترحيل السكان «مقبول». وبعد عامين أجرى «معهد فان لير» في القدس دراسة استطلاعية أظهرت أن آراء كاهانا مقبولة لدى جزء كبير من الشباب اليهودي. وقد فاز كاهانا نفسه بمقعد في الكنيست عام ١٩٨٤. انظر: نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون**، م.س، ص ص٢٦٠ ـ ٢٧٠.

الانتفاضة في أواخر عام ١٩٨٧. هذه الانتفاضة التي جعلت عدداً كبيراً من المستوطنين يكتشفون أن الحلم الصهيوني التوراتي، بكل صياغاته: الحداثية، الليبرالية، الأصولية، أصبح مستحيلاً، وأن المشكلة الديموغرافية آخذة بالتفاقم. لهذا انقسم الصهاينة في ما بينهم: من جهة دعاة التمسك بالأرض المحتلة من دون التنازل عن شبر واحد منها، في مقابل من يقبلون بالتنازل عن بعض الأراضي نظير الاحتفاظ بالصبغة اليهودية الخالصة للدولة. مثَّل الفريق الأول بنيامين نتنياهو، والفريق الثاني شمعون بيريز.

في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**، شرح بيريز وجهة نظره التي تقضي بتوفير مناخات اقتصادية تطبيعية تهمّش الخلافات والرؤى التاريخية وتُحل محلها الشؤون الجيو - اقتصادية عبر تحويل الشرق الأوسط إلى وحدة متكاملة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، بما يحقق الهدف الإسرائيلي المتمثّل في «إسرائيل العظمى» عبر «الهيمنة»، وليس «الاحتلال». في هذا الإطار يُسمح بقيام دولة فلسطينية على «جزء» من الأراضي المحتلة، على أن تظل خاضعة للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

لكن رؤية نتنياهو كانت على النقيض، وهو فصَّلها في كتابه **مكان تحت الشمس**، من خلال معادلة تقول «الأمن قبل الاقتصاد، والاقتصاد قبل السياسة، والسياسة قبل السلام». كان يريد سياسة أكثر حزماً وتشدّداً ترفض مقولة «الأرض مقابل السلام»، وتضع بديلاً لها: «السلام مقابل السلام». وكان انتخابه رئيساً للوزراء مؤشّراً على عدم نضج الشارع الإسرائيلي للدخول في عملية سلام حقيقي، على حد قول المحلّلين الإسرائيليين «العمّاليين».

لكن سياسة نتنياهو وبطش حكومته تحطما على صخرة «الانتفاضة» وصمود الشعب الفلسطيني. ومع أنه كان من المتوقع أن تخلق مرحلة ما بعد أوسلو (١٩٩٣) واقعاً جديداً بكل معنى الكلمة بين

الشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية، إلاّ أن هذه التوقعات سرعان ما تلاشت أمام تحجّر الذهنية العنصرية الإحلالية.

فرغم تراجع الاحتكاك المباشر بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي الذي «أعاد انتشاره» بعيداً عن مناطق التركّز والكثافة السكانية، ورغم المؤتمرات الاقتصادية التطبيعية والاختراقات المهمّة التي حقّقتها إسرائيل في بعض العواصم العربية، ورغم تعاون السلطة الفلسطينية في مجال ما سُمي بمحاربة «الإرهاب»، إلاّ أنّ الشهور التي تلت «اتفاق أوسلو»، دلّت على استمرار قوات الاحتلال في نهجها القائم على العنف والقتل والاغتيال. وتكفي مذبحتا الحرم الإبراهيمي وقانا، اللتان ارتكبتا في عهد بيريز الليبرالي «المسالم»، دلالة على مدى تشبّع هذه الذهنية بالعنف. كذلك أبقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد «أوسلو» (العمل والليكود) على نفس الإجراءات القانونية القمعية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بما يسمح لها بمطاردتهم أينما استطاعت. بل واتجهت نحو التشدّد حيث اتخذت قرارها الشهير في ٥ شباط (فبراير) ١٩٩٥ بتمديد فترة الاعتقال الإداري من ستة أشهر إلى عام كامل قابل للتجديد. كان من المتوقع أن تنحسر الإجراءات العقابية، لكن فرض الحصار والتجويع استمر سياسةً ثابتة.

وأخذت سياسات الاستيطان تتضح أكثر فأكثر مع خطة «أمناه»، وهي برنامج واسع للاستيطان والبناء في أراضي الضفة وقطاع غزة، يقوم على نظام متكامل من الطرق الالتفافية، أعلنها الجيش الإسرائيلي رسمياً في أواخر عام ١٩٩٤ أثناء حكم حزب العمل. وتكثّفت عملية بناء الطرق منذ عام ١٩٩٥، وتم الإعلان عن خطط لشق طرق جديدة سريعة من الشمال إلى الجنوب عبر وادي الأردن، فضلاً عن مداخل ومخارج جديدة وطرق عسكرية وأهمها الطريق رقم ٦٠ والطريق رقم ٢٠. وبلغ عدد هذه الطرق حوالى عشرين طريقاً

تغطي ٤٠٠ كلم تتفرّع من الطريق الرئيسي رقم ٦٠.

هذه التحصينات والطرق الالتفافية تحوّل المدن والتجمّعات الفلسطينية إلى معازل وكانتونات محاصرة بالمستوطنات وطرقها «الالتفافية»، وبالمنشآت العسكرية. كانت الغاية المفترضة من هذه الطُرُق أن تجعل المستوطنين الذين يعيشون وسط القرى والمدن العربية قادرين على التحرك من دون أن يضطروا إلى عبور مناطق «الخطر» حيث حجارة الأطفال تنتظرهم. وهذه الطرق إنما تعبّر بشكل جلي عما آل إليه الاستيطان الإحلالي في فلسطين. إنه استيطان يستند إلى أكذوبة «أرض بلا شعب»، لم يعد صاحبها قادراً على الاستمرار فيها، فدبَّ فيها الموت.

لكن الأكذوبة ضرورية وأساسية لبقائه فيها. لذلك تجده يتشبّث بها، ويبث فيها الحياة قدر الإمكان ولو بشق الطرق الالتفافية! إنها محاولة يائسة وبائسة بعد فشل متكرر لطرد السكان الأصليين أو حتى التقليل من «كثافتهم». لذا، فالحل ـ حسب وصف عبد الوهاب المسيري المعبِّر ـ هو «أن تصبح فلسطين أرضاً يسكنها شعب لا تقع عيوننا عليه. فتصبح كأنها بالفعل أرض بلا شعب. وإن ظهر الشعب على طرقنا الالتفافية، حصدته رصاصات جيش الدفاع الإسرائيلي، فتستمر الأكذوبة»[1]. من الواضح أن فلسطين وقراها ومدنها ثابتة لا يمكن نقلها، وسكانها لا يكفّون عن المقاومة. وعليه لا بد من الالتفاف على الوقائع كنوع من خداع الذات الضروري؛ إنه ميكانيزم دفاعي نفسي من أجل البقاء.

لقد كشفت انتفاضة الأقصى [٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠] وما تلاها من تداعيات أن جوهر الرؤية الصهيونية للواقع يتلخص في

---

(١) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف**، م.س، ص١٧٢.

«إجماع» يعتبر فلسطين أرضاً بلا شعب ولليهود حق مطلق فيها. وإن وُجد شعب على هذه الأرض فوجوده عرضي وحقوقه هامشية. هذا «إجماع» يتفق عليه الصقور والحمائم، اليمين واليسار، الليبرالي والاشتراكي؛ إنه أقصى أنواع العنف الفكري الذي يختزل الواقع ويسكب فيه نماذجه المعرفية و«الإرشادية» ذات الطابع الاستيطاني الإحلالي. ويكفي للدلالة على ذلك أن إيهود باراك العلماني، ورجل السلام، عاد من «كمب دايفيد» (٢٠٠٠) ليردد عبارة: «مقدسات الأمة اليهودية لا يمكن التنازل عنها». أما مقدسات الآخرين فلا مانع من انتهاكها يومياً. صانع السلام عاد وفياً لتراثه الإرهابي ومؤسّسته العسكرية الناظمة لإيقاعاته. لكنه تحطم على صخرة الانتفاضة. ونجاح أرئيل شارون في الانتخابات الأخيرة، بنسبة عالية، يدل بوضوح على مدى تخشّب الذهنية الإسرائيلية وتشبّعها بالعنف والإرهاب. ومع انتخابه عاد الحديث عن «الترانسفير» يتردد بقوة.

في الخلاصة، إن ما يجب تأكيده هو أن عنصرية الصهيونية ليست أمراً ناجماً عن تعصب شخصي أو انحراف فردي، وإنما هو أمر نابع من ذهنية عامة تتشكّل من نماذج معرفية إرشادية، تغذّيها وتشحنها القوانين الإسرائيلية نفسها وتستنهضها صهيونية الدولة كلما خبت أو ضعفت. فمقولة «يهودي» مقولة قانونية أساسية توفّر لصاحبها امتيازات واضحة تشكّل جزءاً عضوياً من الأُطر القانونية للدولة، وأهمها: الاستيطان، حيث العلاقة لا تنفصم بين الدولة والجيش والمستوطنين. ولم تنجح كل المحاولات بعد أوسلو في التخفيف من حدّتها. لذلك، لا مفر للمجتمع، والحالة هذه، من أن ينتج تباعاً شتى أشكال العنصرية والتميز والاضطهاد والعنف.

الفصل الثامن

«ما بعد الصهيونية»: إشكالية تفكيك النموذج

☐ من الأيديولوجيا إلى السوسيولوجيا.
☐ الدلالات والسجالات.

* * *

لم تتبلور طروحات الظاهرة التي صارت تعرف باسم «ما بعد الصهيونية» post-zionist في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والسياسية الإسرائيلية دفعة واحدة، بل مرت بعدد من المحطات متأثرة بعدّة تطورات بدأت مع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقد رأى البعض في تلك الحرب تحقيقاً لأقصى الأهداف الصهيونية في تثبيت دعائم الدولة الإسرائيلية بما يتفق إلى حد ما مع مفهوم «إرتس يسرائيل» التوراتية. فلم يعد معها ممكناً رمي إسرائيل في البحر، وبالتالي استتبت مكانة إسرائيل في المنطقة وترسّخ وجودها، وآن الأوان لاتخاذ خطوات تتجاوز الأساطير والأحلام باتجاه تحقيق السلام مع المحيط العربي و«تطبيع» الوجود الصهيوني في المنطقة.

ومع أن هذه الأفكار كانت محصورة في إطار نخبة من المثقفين، إلاّ أن حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ دفعت بها نحو التبلور كحركة

احتجاجية سلمية في المجتمع الإسرائيلي. فمع هذه الحرب، أصبح «الخوف» كمكوّن أساسي للحركة الصهيونية يطال سكان إسرائيل وليس يهود الشتات فقط، كما كان الأمر في بداية القرن التاسع عشر. فقد تحرر يهود الشتات من الخوف في بلدانهم حيث أصبحوا أكثر اندماجاً واستقراراً من يهود إسرائيل الذين يواجهون خطر كارثة جماعية في محيط لا يزال يقاوم احتلالهم.

في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، تعمق هذا الاتجاه بفعل سجالات داخلية حادّة بين الإسرائيليين دارت حول غزو لبنان والثمن الباهظ الذي تدفعه إسرائيل من جراء استمرار احتلالها لجنوبه. وجاء تفجّر الانتفاضة الأولى (١٩٨٧) ثم الثانية (٢٠٠٠) ليطرح جدوى الاستمرار في احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة واستخدام الجيش لقمع الانتفاضة، ما أثار انقسامات حادّة بعد عقود على قيام ما يُسمى «الإجماع القومي» في إسرائيل:

لا شك في أن اتساع الهوة التقانية بين نوع التسليح العربي ونوع التسليح الإسرائيلي منذ نهاية حرب تشرين (أكتوبر) ٧٣ قد أدّى إلى انكسار التوازن النسبي بشكل كبير لمصلحة إسرائيل خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، المزوِّد الرئيسي لدول المواجهة العربية بالسلاح والعتاد. في التسعينات حدثت ثورة في التقانة العسكرية استفادت منها إسرائيل وتخلفت عنها الجيوش العربية. فقد امتلك الجيش الإسرائيلي ما يُدعى بـ«الأسلحة الذكية»، وتطورت أنظمة القيادة والسيطرة والمعلوماتية والاتصالات، تلك التي تسمح بقتال العدو وتدمير قواته عن بعد بحيث تكون خسائر المهاجم محدودة جداً، الأمر الذي جعل من أي حرب نظامية أمراً شبه مستحيل ويشبه الانتحار، وهو ما عبّر عنه مؤتمر مدريد (١٩٩١)، الذي حسم خيارات الأنظمة في «الأرض مقابل السلام». لكن الشعوب كان لها خيار آخر، وهو الحرب غير النظامية.

فكان للمقاومة في الجنوب اللبناني وللانتفاضة الفلسطينية أثر هائل في إعادة الاعتبار للصراع، وإيقاظ مشاعر «الخوف» في قلب المجتمع الإسرائيلي.
وكان لامتلاك بعض الجيوش العربية للصواريخ وبعض أنواع أسلحة الدمار الشامل، وسقوط الصواريخ العراقية في قلب إسرائيل عام ١٩٩١، أثر استراتيجي بعيد المدى في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

لقد وضع شمعون بيريز كتابه الشهير **الشرق الأوسط الجديد** عام ١٩٩٣، حيث جاء فيه: «إن منع غزوة عسكرية عربية من جهة الشرق أمر ممكن تحت ظروف معينة. لكنه ليس كذلك إذا أصبحنا مواجهين بخطرين آخرين أقرب للحدوث: النشاط الإرهابي الداخلي الذي نتوقع زيادته مع زيادة السكان العرب؛ والخطر الوشيك الآخر هو الهجمات الصاروخية، التي تقضي على جدوى العمق الاستراتيجي الذي يتراوح بين ٣٠ و٥٠ كيلومتراً. وهو العمق الذي يبرّر الاحتفاظ بكل الضفة الغربية، دعك من قطاع غزة الذي لا يحقق أي ميزة الآن للأمن القومي»[١].

ويشرح بيريز كيف تغيّرت المعطيات الاستراتيجية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على مكوّنات ثلاثة: الزمن، المكان، الكمّ، وكيف أن التقانة العسكرية جعلت أهمية هذه المكونات محل تساؤل: «فما قيمة الزمن إذا كان الصاروخ أرض ـ أرض ينتقل من واشنطن إلى موسكو في ست دقائق فقط؟ وما معنى العوائق الطبيعية (جبال، أنهار، صحارى) إذا كان بوسع الصواريخ أن تعبر فوقها أو حولها متجهة إلى أهدافها المحدّدة؟ وفي مواجهة الحرب النووية والكيميائية والبيولوجية، ما هي الميزة التي نحصل عليها من مئات الدبابات والمدافع والنفاثات؟»[٢].

---

(١) شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص٢٠.
(٢) **المرجع نفسه**، ص٧٨.

وقد ردّ على بيريز وأصحابه بنيامين نتنياهو بكتاب شهير آخر بعنوان **مكان تحت الشمس**، يرفض فيه الانسحاب من الجولان والضفة، ويراهن على الأمن والقوة أكثر من المراهنة على السياسة والسلام مع العرب.

في المقابل، انفجرت القنبلة «الديموغرافية»، وطرحت المسألة السكانية في إطار الصراع الحضاري الطويل الأمد. فالتزايد السكاني اليهودي يعتمد كلّياً تقريباً على الهجرة، بينما التكاثر الطبيعي يلعب دوراً ثانوياً في هذا التزايد. أما عرب فلسطين، فإن تزايدهم السكاني يعتمد اعتماداً كلياً على التناسل الطبيعي. ويكفي للدلالة على أهمية ذلك أن نذكر تعداد الأقلية العربية في إسرائيل عام ١٩٤٨ الذي كان بحدود ١٦٥ ألفاً، فأصبح الآن يقارب المليون و٣٠٠ ألف، بحيث باتوا يشكّلون خُمس السكان في إسرائيل. وهؤلاء سيقفز عددهم عام ٢٠٢٠ إلى مليوني نسمة. وسوف يصل عدد الفلسطينيين ـ الذي يبلغ الآن ٨ ملايين ـ إلى ١٤ مليوناً عام ٢٠٢٠. وفي المقابل، فإن مجموع عدد اليهود في العالم آخذٌ في التناقص بسبب الميل الاندماجي لدى الشباب وتراجع الالتزام الأيديولوجي والديني في الشتات. ومعنى ذلك أن عدد أفراد الشعب الفلسطيني قد يبلغ ضعفي عدد اليهود في عام ٢٠٢٠، وما نسبته ٤٠ بالمئة تقريباً من سكان إسرائيل.

إن لهذه المؤشرات أهمية بالغة في صياغة الاستراتيجية الصهيونية التي تلجأ إلى استباق أي إغراق عددي عربي بالتركيز على:

أ) إبقاء خط الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتفعيله باستمرار. وهذا أمر أصبح مصدر شك مع تزايد جفاف مصادر الهجرة اليهودية واندماج غالبيتهم في البلدان التي يقيمون فيها. لذلك يدور حوار داخلي حول إعادة تعريف «اليهودي»، وفتح الباب لاعتناق اليهودية.

ب) اعتماد مبدأ «الكيف» مقابل «الكم» العربي. ومع ذلك،

يُلاحظ أن الفلسطينيين في الشتات أظهروا مقدرة فائقة على التفوّق العلمي والوظيفي. كما أن فلسطينيي الداخل تضاعف تأثيرهم السياسي، ويتوقع له أن يتضاعف أكثر مع مرور الوقت.

إن كل هذه التطورات والمعطيات والحقائق خلقت مناخاً تفتيتياً تشرذم معه التضامن القوي والوحدة التي تجلت بين اليهود في مرحلة «اليشوف»، ثم في المرحلة التي أعقبت قيام الدولة (١٩٤٨) وحتى العام ١٩٦٧. بعد ذلك تآكلت بتسارع واضح تلك الوحدة في أعقاب حرب لبنان (١٩٨٢) وحرب الخليج الثانية (١٩٩١)، حتى وصلت تداعياتها إلى الذروة مع بداية الألفية الجديدة.

وحول هذا المناخ كتب البروفسور يارون إزراحي **رصاصات المطاط**[1]، وهو عنوان كتابه الذي صُنّف في إطار كتابات «السوسيولوجيين الجُدد»، يصف طبيعة المرحلة والمأزق الذي تجد إسرائيل نفسها فيه. يقول إزراحي: «لقد تفسّخت الرواية الصهيونية إلى نسخ متضاربة على نحو صريح ومفتوح. ولم يكن عديم الدلالة أن قاتل إسحق رابين خدم في لواء غولاني، إحدى الوحدات المختارة للجيش. أما ما يحمل دلالة أكثر فعلية، فكان ذلك الانشطار النصفي في البلاد بين كتلة "العمل" وكتلة "الليكود"». وهاتان الكتلتان تمثلان نظرتين يهوديتين إلى العالم: **إحداهما** تأسست وترسخت في ذاكرة مديدة من الاضطهاد والمجازر والصراع المرير من أجل البقاء، فاصطبغت بتشاؤم حاد وانعدام الثقة بغير اليهود، في مقابل الثقة اليقينية بقوة اليهود وحدهم والتعويل على تضامنهم في وجه الآخرين؛ **والأخرى** ترعرعت في مناخ

---

(١) See: Yaron Ezrahi, *Rubber Bullets. Power and Conscience in Modern Israel,* N.Y., Ferar, 1997؛ انظر عرضاً موسّعاً وشيقاً للكتاب أعده طارق الشمالي في **السفير** اللبنانية، في ٢٣/٢ و٢/٣ و٩/٣/١٩٩٨.

الصيغ الخلاصية بعد تعلمنها، ممزوجة بفكرة التقدم التنويرية، وإحساس عميق بحدود القوة العسكرية والمراهنة على إمكان صناعة تعايش عربي - إسرائيلي». ويشبّه إزراحي النظرتين هاتين إلى العالم برصاصة المطاط في وجهها الناعم ووجهها القاسي والمؤذي: «فهما معاً يشكّلان الشخصية الإسرائيلية. وبين هذين الحدين يترجّح إسرائيليون كثيرون متأثرين بقادة أو قرارات أو أحداث ما. فهناك قطاع واسع من السكان يمكن أن يتحول بسرعة من التفاؤل إلى التشاؤم، من الديموقراطية المحكومة بالمستقبل إلى الثأرية المحكومة بالماضي، وبالعكس. هكذا دفع مناحيم بيغن وأرئيل شارون ثمناً سياسياً لقاء ما اعتبره نصف المجتمع مبالغة في الذهاب في الوجهة الأخرى العنيفة. ودفع رابين حياته، كما دفع شمعون بيريز بدوره ثمناً سياسياً، لقاء ما اعتبره نصف المجتمع الآخر مبالغة في الذهاب في الوجهة المقابلة.

يخلص إزراحي إلى أن الصراع المتواصل في العقل الإسرائيلي بين «الخوف» و«الأمل» أفسح في المجال لازدهار روايات متنوعة ومتعدّدة للصراع والحرب. حيث أصبحت الرواية القومية الإسرائيلية مدعوة إلى التعايش لا مع الرواية الفلسطينية المختلفة فحسب، بل ومع الروايات البديلة التي يقدمها الأفراد الإسرائيليون في الداخل أيضاً من علمانيين وقوميين وأصوليين ومستوطنين.

بعد هذا التمهيد يُمكن وضع مجموعة المؤرّخين والسوسيولوجيين والأدباء الجدد والمراجعات التي يقومون بها، في إطار «ما بعد الصهيونية»، ويقصد بها التعبير عن المرحلة التي تنتقل فيها إسرائيل من الفكرة الصهيونية التقليدية ومكوّناتها المعروفة (شعب الله المختار - الوطن القومي القائم على سياسة التوسّع والضمّ..) إلى مرحلة تخفت فيها مركزية بعض المقولات السابقة أو تختفي لحساب الاعتراف المباشر أو غير المباشر بعدم عملية وواقعية استمرار نهج

«التوسّع والضمّ». وينادي أنصار هذا التيار بضرورة الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، فضلاً عن اعتبارهم مشروع مدريد للسلام (١٩٩١) بمثابة النهاية الرسمية لفكر التوسّع الصهيوني التقليدي لأنه كرّس مقولة «الأرض مقابل السلام»، وكسر البعد الأسطوري لفكرة «أرض إسرائيل».

يعتقد أيضاً بعض الباحثين الإسرائيليين أن «ما بعد الصهيونية» ترى أن تفكك مكوّنات الصهيونية الكلاسيكية إلى قومية دينية مقابل قومية علمانية، وإلى ليبرالية دينية مقابل ليبرالية علمانية، جاء نتيجة عجز الصهيونية الكلاسيكية عن إيجاد حلول لمشكلات مزمنة متعلقة بالآخر غير اليهودي، وفي مقدمة ذلك مشكلة الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها، والأقلية العربية داخل إسرائيل نفسها، ومشكلة استيعاب المهاجرين اليهود من الخارج الذين لا تستهويهم الصهيونية أو المقولات الدينية الصارمة[١].

من الأيديولوجيا إلى السوسيولوجيا:

يشكّل المؤرّخون الجدد الاتجاه البارز في ظاهرة «ما بعد الصهيونية». ومن أهمّ عناصر ولادته، فتح الأرشيف الخاص بالسنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل، وذلك تطبيقاً للقانون الإسرائيلي الصادر عام ١٩٥٥ الذي ينص على إغلاق هذه الأرشيفات أمام عامة الناس لمدة ثلاثين عاماً فقط. وهذا ما حصل. فمنذ الثمانينات أصبح بإمكان

(١) حول فكرة «ما بعد الصهيونية»، انظر: خالد الحروب، «المؤرخون الإسرائيليون الجدد والاعتراف المتأخر»، **شؤون الأوسط**، العدد ٩٥، أيار (مايو) ٢٠٠٠، انظر كذلك د. عبد الله عبد الدائم، **صراع اليهودية مع القومية الصهيونية - الصهيونية ومستقبل إسرائيل**، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٠؛ د. معين حداد، «ظاهرة ما بعد الصهيونية بين الأيديولوجيا والواقع»، جريدة **النهار**، بيروت، ١٦/٦/١٩٩٨.

الباحثين للمرة الأولى الاطلاع على آلاف الوثائق التي تلقي ضوءاً جديداً على مرحلة احتكر رجال السياسة وقادة الجيش أسرارها، من دون أن يخطر ببالهم أنه سيأتي يوم يطلع فيه آخرون على تقاريرهم ورسائلهم وقراراتهم. وهكذا تمّ الإفراج عن أكداس ضخمة من أوراق وزارة الخارجية تعود للأعوام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٦، بما فيها ما صدر عن مكتب رئيس الوزراء دافيد بن غوريون في ذلك الحين.

ومنذ ذلك الحين وفي إسرائيل معركة دائرة حول التاريخ والذاكرة الجماعية. فقد كشف المؤرّخون الجدد، من خلال هذه الوثائق، عن حقائق كثيرة، لا سيما فيما يتصل بالعنف الذي لجأت إليه الصهيونية من أجل إقامة دولة إسرائيل، وبالوسائل القمعية التي استُخدمت من أجل تهجير العرب من ديارهم عن سابق تصور وتصميم، خلافاً لما أشاعه الإعلام الصهيوني الرسمي خلال سنوات طويلة من أن عرب فلسطين نزحوا بإرادتهم وبتحريض من الدول العربية.

ويمكن اعتبار صدور كتاب توم سيغيف، الصحافي الإسرائيلي في جريدة **هآرتس**، الذي صدر عام ١٩٨٦ بعنوان **الإسرائيليون الأوائل**[١]، أول حجر ثقيل الأثر يُلقى في بركة الاقتناعات السائدة والراكدة في إسرائيل. ففي هذا الكتاب، نزع سيغيف هالة التقديس عن جيل «الآباء الأوائل»، وأثبت أن تجمّعات المستوطنين (اليشوف) لم تكن واحات عدل ومساواة وتكافؤ كما يُشاع ويترسخ في الوجدان اليهودي، بل كانت تجمعات عداء واعتداء وبغض للآخر العربي بشكل صارخ. كما لم تكن مظلومة ومحط اضطهاد العرب المحيطين بها كما هو السائد في المخيلة الإسرائيلية.

وفي عام ١٩٨٩ أصدر توم سيغيف كتابه الثاني بعنوان **المليون**

(١) Tom Segev, *The First Israelis*, New York, Free Press, 1992.

السابع[١]، تجرأ فيه على الخوض في غمار موضوع آخر في غاية القداسة، ألا وهو موقف التجمّعات الاستيطانية (اليشوف) في فلسطين، قبل قيام إسرائيل، من «الهولوكوست» واضطهاد اليهود في الحرب العالمية الثانية. وهنا يثبت سيغيف أن كل التجمعات كانت مرحبّة، علناً أو ضمناً، بما وقع لليهود الأوروبيين آنذاك على اعتبار أنه يصبّ في مصلحة تكثيف موجات الهجرة إلى أرض إسرائيل حسب البرنامج الصهيوني الذي هو سبيل الخلاص الوحيد.

ولعل أشهر المؤرّخين الجدد هو بني موريس الذي أعاد دراسة العوامل التي دفعت إلى تهجير الفلسطينيين إبّان حرب ١٩٤٨، وذلك في كتابه الصادر عام ١٩٨٧ بعنوان **ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**، والذي يُعتبر البداية الحقيقية لهذه المدرسة. فهذا الكتاب صدم عند صدوره الوعي الإسرائيلي، وأثار وما يزال يثير زوبعة أكاديمية وإعلامية واسعة. لقد أثبت موريس عبر تحليله للوثائق السرية المكشوف عنها منتصف الثمانينات، أن القوات العسكرية الصهيونية مارست بالفعل أساليب طرد وتهجير لمئات الألوف من الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨، وأن الهجرة لم تكن قط طوعية. وقد بحث في سير الحرب وتفاصيلها، ناقضاً الرواية الرسمية التي بقيت تردد أن الفلسطينيين هاجروا بمحض إرادتهم وتجاوباً مع نداء الحكام العرب. وقد كشف موريس النقاب عن وثائق تنصّ بوضوح «على تنظيف المنطقة من العرب». وهو يتهم مؤسّس الدولة دافيد بن غوريون بأنه «الطارد الأكبر للعرب»، على الرغم من ادّعائه بأنه لم يطرد عربياً واحداً، وهو ادّعاء وصفه موريس، استناداً إلى وثائق رسمية، بأنه كذب محض[٢].

(١) Tom Segev; *The Seventh Million*, London, Hill and Wag, 1993.

(٢) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem (1947-1949)* Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

وقد ذكر بني موريس في كتابه مدعماً بالوثائق أسماء ٣٦٩ قريةً ومدينة هُجِّر أهلها وطُردوا لأسباب لها علاقة مباشرة بالحرب. واستند إلى هذه الوقائع ليتحدث عن «بعض» ملامح نزعة الإقتلاع والترحيل (الترانسفير) عند الحركة الصهيونية قبل الحرب. والجدير بالذكر أن دراسة وليد الخالدي، المؤرّخ الفلسطيني المعروف، الصادرة تحت عنوان **حتى لا ننسى**[١]، ترفع عدد القرى والبلدات التي هُجِّر أهلها إلى ٤١٨، وذلك من خلال إضافة معايير جديدة للبحث. فيما تصل دراسة سلمان أبو ستة **سجل النكبة ١٩٤٨**[٢]، بعدد التجمعات المدمرة والمهجَّر أهلها إلى ٥٣١ محلة، مكوّنة من ١٣ مدينة و٤١٩ قرية و٩٩ قبيلة. وهذا أكبر عدد تم تسجيله للنكبة، وهو ما يسميه أبو ستة «القائمة الرئيسية»، وهي تشتمل على أسماء المحلات والتجمعات بالعربية والإنجليزية، والمنطقة والقضاء وتاريخ النزوح لكل قرية، والعصابات الصهيونية المشاركة بعملية التهجير، وأسباب النزوح، والإحداثيات الجغرافية لكل محلة أو تجمّع، وعدد سكانها ومساحتها، والعملية العسكرية الإسرائيلية المسؤولة مباشرة عن احتلال القرية، والمدافعين عن القرية، والمذابح التي اقترفت بحقها. هذا فضلاً عن خريطة تفصيلية قيّمة للمواقع الجغرافية لهذه المحلات. ويتوصل أبو ستة إلى أن ٨٩ بالمئة من القرى نزحت بسبب عمل عسكري يهودي ضد التجمعات الفلسطينية، و١٠ بالمئة نزحت بسبب الحرب النفسية، و١ بالمئة بقرار من المختار أو رئيس العائلة.

يمكن القول إن أهمّ ما في هذا النوع من السجالات أنه يتضمن

(١) وليد الخالدي، **حتى لا ننسى**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.

(٢) سلمان أبو ستة، **سجلّ النكبة ١٩٤٨**، إصدار مركز العودة الفلسطيني في لندن، ١٩٩٨.

اعترافاً إسرائيلياً، وإن غير رسمي، مدعَّماً بالوثائق العبرية، بالمسؤولية عن التهجير. وهذا ما يجب تعميقه من خلال الكشف عن أن فكرة «الترانسفير» هي فكرة ذات جذور في الأيديولوجيا الصهيونية، وهي مرتبطة بمفهوم «العودة إلى أرض الميعاد» وبناء الدولة اليهودية فيها، كما تشير إلى ذلك الأعمال الموسوعية الهامة لعبد الوهاب المسيري.

يتابع آفي شليم، أستاذ التاريخ في أكسفورد، أبحاثه في هذا الاتجاه، وهو أصدر كتابين كشف فيهما الاتفاق السري بين غولدا مائير، مسؤولة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية قبيل حرب ١٩٤٨، والملك عبد الله، ملك الأردن، حول مستقبل الأراضي الفلسطينية عقب اجتماع الطرفين في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وينصّ الاتفاق على أن يتقاسم الأردن وإسرائيل الأراضي التي خصّصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ للفلسطينيين لإنشاء دولتهم عليها، فيكون نصيب إسرائيل الأراضي التي خصصها لها القرار، فيما يسيطر الأردن على ما خُصص للفلسطينيين. ويرى شليم أن تطور الأحداث فيما بعد أكد عملياً ما تمّ الاتفاق عليه[1]. ولا تزال الرواية الرسمية الإسرائيلية تنكر حدوث مثل هذا الاتفاق على رغم الإقرار بحصول الاجتماع بين الملك عبد الله وغولدا مائير.

ومن رموز المؤرِّخين الجدد وظاهرة «ما بعد الصهيونية»: إيلان بابيه وزئيف ستيرنهيل. ويعدّ بابيه من أشد رموز هذه المدرسة ضراوةً في وجه الرواية الإسرائيلية الرسمية. وهو يرى أن الحركة الصهيونية، وإنْ كانت قد نشأت متأثرة بتصاعد القوميات الأوروبية، إلا أنها ما لبثت أن تحولت إلى حركة كولونيالية استعمارية. وأصدر بابيه أفكاره

(١) Avi Shlaim, *Colusion Across the Jordan. King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*, Oxford, Clarendon Press, 1988.

وطروحاته في كتاب بعنوان **صناعة الصراع العربي ـ الإسرائيلي**[1] وذلك عام ١٩٩٣، أيد فيه نظريات بني موريس عن تهجير الفلسطينيين من قبل اليهود، لكنه اختلف معه في أن هذا الطرد كان طرداً منهجياً منظماً وليس عملاً من نتائج الحرب تقرّر ميدانياً كما يقول موريس. كان بابيه أكثر جرأة إلى حد أنه صرح بأنه لا يعتبر نفسه صهيونياً. وقد أُوقفت ترقيته الجامعية بسبب كتابه.

أما زئيف ستيرنهيل، فقد غاص في كتابه **الأساطير المؤسّسة لإسرائيل**[2]، في ملفات الحركة الصهيونية العمالية وأدبياتها، وبيّن ضحالة الدعاوى الليبرالية وتعمّق التفكير العنصري والعدائي تجاه العرب. هذا بالإضافة إلى كثيرين غيرهم[3].

الدلالات والسجالات:

مما لا شك فيه أن مفهوم «ما بعد الصهيونية» يتضمن خليطاً من الأفكار يبدو جزء منها وكأنه يؤسس لصهيونية جديدة متجددة، وجزء آخر يوصف بأنه معادٍ للصهيونية مع ما يثيره من إدانة صاخبة في الأوساط الإعلامية والسياسية وحتى الأكاديمية في إسرائيل. فطروحات المؤرّخين الجدد التقت مع طروحات سوسيولوجيين وأدباء ومثقفين لتشكّل ما أصبح يعرف بـ«المثقفين الجدد». وهؤلاء ليسوا أول من تحدى الرواية الصهيونية حول ماضي إسرائيل، بل سبقتهم إلى ذلك مجموعة قليلة العدد من الإسرائيليين العرب، ومن الإسرائيليين اليهود

(١) Ilan Pappe, *The Making of the Arab-Israeli Conflict (1947-1957)*, New York, L.B. Tauris, 1992.

(٢) Zeev Sternhell, *The Founding Myths of Israel. Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State*, Princeton, Princeton University Press, 1998.

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، انظر: خالد الحروب، م.س، ص ص٦٦ و٦٧ و٦٨؛ ود. عبد الله الدائم، م.س، ص ص٤٤ ـ ٤٦.

غير المؤهلين أكاديمياً للاضطلاع بهذه المهمات، وإنْ كانت أسماؤهم ساطعة في دنيا البحث العلمي، مثل إسرائيل شاحاك وبني بيت هالاحمي على سبيل المثال، وكلاهما أستاذ جامعي: الأول في الفيزياء والثاني في الكيمياء. وهو ما جعل مقولاتهم ودراساتهم في ميادين التاريخ والسياسة والاجتماع خارج الاختصاص، الأمر الذي سهّل النيل من موضوعيتها أمام الجمهور الإسرائيلي الذي اعتبرها مجرد ادعاءات لناشطين سياسيين خرجوا على الإجماع القومي. لذلك جاءت دراسات المتخصصين في التاريخ والاجتماع والسياسة أشد وقعاً من نتاج سابقيهم، خاصة وأنّ بعضهم يُعتبر، نسبةً إلى حضوره في الوعي العام، ظاهرة ثقافية مميّزة في إسرائيل.

لقد أدّت هذه الكتابات إلى تداعيات وسجالات مهمة لعل أبرزها ما أثاره المؤرِّخ الإسرائيلي تيدي كاتس حول اكتشافه دلائل مادية وموثقة على أن قوات عسكرية إسرائيلية قتلت مئتي فلسطيني في قرية واحدة يوم إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، في واحدة من أبشع المجازر التي يُكشف النقاب عنها والتي عُرفت في الصحف الإسرائيلية بمجزرة الطنطورة[١]. ونسبت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية، التي نشرت نتائج بحث كاتس، إلى قائد الهجوم على الطنطورة أنه لم يكن من حق القوات أن تطرح أسئلة أو تُبقي على حياة أحد في القرية. ورأى كاتس أن هذه المجزرة كانت أكثر مأساوية وأكبر من تلك التي حصلت في قرية دير ياسين غرب القدس[٢]. وليس بعيداً عن ذلك ما كشفه المؤرِّخ الإسرائيلي إريبه

(١) الطنطورة قرية فلسطينية تقع في «البطن» الفلسطيني بين يافا والضفة الغربية. والبحث المذكور رسالة ماجستير للباحث الإسرائيلي تيدي كاتس الذي أحيل إلى المحاكمة بتهمة الإساءة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي.

(٢) جريدة **النهار** اللبنانية. نقلاً عن وكالة **رويترز** للأنباء، ١٩/١/٢٠٠٠.

إسحاق عن قتل قُرابة ألف أسير من الجنود المصريين في سيناء خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بعد أن ألقوا سلاحهم. وأشار إلى ارتكاب ست مذابح في ممر متلا وخان يونس. كذلك اعترف أحد القادة المتقاعدين الإسرائيليين، وهو إريبه بيرو، في شهر تموز (يوليو) ١٩٩٥ بالمشاركة في مذبحة قتل فيها ٤٩ أسيراً مصرياً أثناء حرب ١٩٥٦. وكان التلفزيون الإسرائيلي نشر يوم ٢١/٧/١٩٩٥ وثيقة عسكرية رسمية تتضمن معلومات عن قيام كتيبة المظليين (٨٩٠) في أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ بقيادة الجنرال رافائيل ايتان بقتل ٣٥ أسير حرب مصرياً واستخدام أسلحة كيماوية ضد القوات المصرية في بعض المواقع المحصنة[١].

في هذا المناخ كثرت الكتابات الناقدة. وفي ما كتبه جدعون ليفي في جريدة **هآرتس** الإسرائيلية في ١١/٣/٢٠٠١ تحت عنوان «ما هو العنف؟»، نموذج مهم يلقي بكل أبعاد المسألة الفلسطينية على بساط البحث بعد انتفاضة الأقصى. إنه يتساءل: «من هم الإرهابيون؟ أليست الأم التي مات طفلها الرضيع، أو المريض الذي مات لأنه لم يتمكن من الوصول إلى المستشفى نتيجة الحصار الإسرائيلي للقرى والبلدات الفلسطينية، وهي الحالات التي أصبحت شبه عادية، ضحايا للعنف؟» ويضيف: «ماذا عن تصرفات الجنود وعناصر الشرطة على الحواجز والطرقات حيث الإهانات والضرب؟ ماذا عن ممارسات المستوطنين الإرهابية؟ أليست جميع خطوات إسرائيل من الحصار إلى الإغلاق، من المصادرة وحتى التدمير، أعمال عنف؟ وبكلمة أخرى، كيف تطلب إسرائيل من الفلسطينيين أن يمتنعوا عن الرد بهدوء مذعن على الأعمال

(١) **التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩٥)**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٩٦، ص٢٢٠.

الوحشية للاحتلال، بينما يبقى الاحتلال العنيف على حاله؟»[1]. وهذا النوع من الكتابات الصادرة عن مثقفين يهود في كبريات الصحف الإسرائيلية أصبح ظاهرة متكررة، وهي في الواقع أحد تجليات المواقف النقدية لـ«ما بعد الصهيونية».

في كل الأحوال، لا تزال مواقف المؤرّخين والمثقفين العرب إزاء هذه الظاهرة في طور التشكّل ويطغى عليها الارتياب. هذا ما يمكن استنتاجه من كتابات إدوارد سعيد ووليد الخالدي والياس صنبر. رغم أن البعض مثل كلوفيس مقصود يحذّر من خطورة ما يقوم به هؤلاء، وهو بتقديره لا يتعدى إيجاد مخرج للمأزق الأخلاقي الذي تجد إسرائيل نفسها فيه بغية حماية المشروع الصهيوني وتطويره وجعله أكثر مقبولية للمجتمع الدولي، ولكي تكون إسرائيل في منأى عن المساءلة بالنسبة إلى الأجيال الإسرائيلية القادمة[2]. وهذا رأي وجيه نؤيده ونضيف إليه أن الهدف أيضاً هو استدراج بعض المثقفين العرب «الجدد» ـ إن جاز التعبير ـ لمحاكاة التجربة الإسرائيلية والتقدم خطوة باتجاه أصحابها، وبالتالي فتح قنوات الاتصال والحوار ثم التطبيع الثقافي والأكاديمي الذي يمهّد الطريق لأنواع أخرى من التطبيع، وهو الأمر الذي استُدرج إليه البعض فعلاً بغض النظر عن النوايا التي يحملونها.

مع ذلك، تبقى ظاهرة «ما بعد الصهيونية» من التعبيرات المختلفة والمتنوعة للمأزق الصهيوني الذي يعكس التحوّلات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي. فإسرائيل منتصف القرن هي غيرها في نهايته.

---

(١) جدعون ليفي، «ما هو العنف؟»، **هآرتس**، ١١/٣/٢٠٠١. انظر: جريدة **المستقبل**، بيروت، ١٣/٣/٢٠٠١.

(٢) كلوفيس مقصود، «دور المؤرخين الجدد في حماية المشروع الصهيوني»، جريدة **الحياة**، لندن، ٢٩/٨/١٩٩٩.

والسؤال الملح: هل تكون المرحلة القادمة مرحلة إعادة النظر بالأيديولوجيا الصهيونية، وبما يفتح المجال هنا لمرحلة «ما بعد الصهيونية»؟

إن المقارنة بين الجيوبوليتيكا الصهيونية والجيوبوليتيكا الإسرائيلية توحي بالجواب الإيجابي. فالأولى تمحورت حول الاستيطان، أما الثانية فتتمحور الآن حول الأمن. إن تطور العلاقة بين الاستيطان والأمن قد انتقل فعلاً إلى مرحلة جديدة بات فيها تغليب الأمن على الاستيطان أمراً لا مفر منه بالنسبة إلى إسرائيل. فالاستيطان الذي هو عماد الصهيونية، يواجه موانع ديموغرافية واقتصادية وسياسية متشعبة ومتداخلة إلى درجة لا يتمكن أحد من استشراف مفاعيلها. وبالتالي، يطرح السؤال الكبير نفسه: هل ينبغي على إسرائيل، وهل تستطيع، أن تكون دولة كسائر دول العالم؟ إن الصهيونية التقليدية لم تنجح في ذلك. وهي برأي المثقفين الجدد في إسرائيل مرحلة عفا عليها الزمن. وآن الأوان لولادة «ما بعد الصهيونية».

فهل استوعبت دولة إسرائيل الصهيونية كحركة؟ هل تمّت دولنة الحركة الصهيونية؟ هل تراجعت عملية الصهْيَنة لصالح الأسرلة في المجتمع الإسرائيلي الاستيطاني بكل تنوعاته وتناقضاته الإثنية والدينية والسياسية؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه إعادة إنتاج «إسرائيل» من خلال عملية جراحية يتم فيها تفكيك النموذج الصهيوني الاستيطاني بما يجعل التطبيع أمراً ممكناً؟!

خلاصات وآفاق

لا يكفي لدراسة ظاهرة العنف في السياسة الإسرائيلية تحليل الصهيونية بصفتها حالة استعمارية استيطانية. فقد كانت هناك حالات استيطانية عدّة في العالم، وكان لكل منها خصوصيتها، لكن مما لا شك فيه أنّ الحالة الصهيونية متميّزة ومتفرّدة، ومن هنا ضرورة الإلمام بخصائصها وعناصرها.

وفي سياق التحليل السوسيومعرفي الذي قمنا به، يتبيّن بوضوح أنه لا يجوز إهمال «الدين» كوحدة تحليل في الحالة الصهيونية بغية الابتعاد عن مجال الإرهاب الفكري الذي يتهم بالعنصرية والعداء للسامية كل من يُقارب هذه المساحة المسيَّجة بخيوط فكرية واهية.

إنّ تفكيك الشخصية الصهيونية وقراءة تضاريسها وكشف جذور المفاهيم البنيوية التي تشكّل ذهنيتها المعرفية لا يمكن لها أن تكتمل إلاّ من خلال إخضاع الأثر التوراتي والمحمول الثقافي الأسطوري لليهودية للتحليل والقراءة النقدية. ولا يعني هذا الاكتفاء بالدين كوحدة تحليل وحيدة، بل يعني إدخال هذا العنصر إلى جانب العناصر السياسية والاقتصادية لدراسة وتفسير هذه الحالة الصهيونية المركّبة.

فالظاهرة الاستعمارية، وما نتج عنها من وقائع وظروف سياسية أوروبية وعربية، والواقع الاقتصادي وتطوّراته عالمياً وإقليمياً وموقع اليهود منه، بالإضافة إلى الذهنية التوراتية، كلها عوامل ساهمت في كل

مرحلة بنسب متفاوتة في نشوء الحالة الصهيونية، ولا يجوز تحت أي اعتبار شطب أي عنصر من هذه التشكيلة. فوحدها قاعدة التحليل هذه يمكنها أن تفسّر لنا القول إن إسرائيل هي أول دولة دينية في العالم يُنشئها علمانيون!

في هذا السياق يُمكن قراءة ظاهرة العنف في السياسة الإسرائيلية. فهو ثمرة من نتاج تلك التشكيلة التي تمثّل الأساطير التوراتية والتلمودية قاعدتها وتحتل مساحتها الأكبر. فأسطورة شعب الله المختار دعوة عنصرية علنية تتضمن تسفيل الآخرين أولاً والاستعلاء عليهم ثانياً. إن وجود المصطفين - كما يقول غارودي - يقتضي وجود المبْعَدين، وبالتالي يؤدي هذا إلى إنكار المساواة بالآخر من جهة، وإلى بناء ثقافة عنفية منتجة لحروب لا حدود لقسوتها وعبثيتها. وما يجعل هذه الثقافة منتجة للعنف هو ذلك المحمول التراثي التوراتي والتلمودي، وطرائق تفسيره وتأويله وتجريده، وبالتالي عمليات الإسقاط التاريخي «عبر الزمن» على أرض الواقع المعاش، مع ما فيها من المفاخرة بالوقائع الدموية والقدرة الخارقة على القتل والتدمير والتي تزدحم بها النصوص التاريخية الدينية بأمر من إله إسرائيل «يهوه» الذي يستبيح جميع الأمم: «أنا الرب هو وليس إله معي. أسكر سهامي بدم، ويأكل سيفي لحماً بدم السبايا ومن رؤوس العدو»، و«تفترس جميع الغوييم الذين يدفعهم إليك الرب إلهك، فلا تشفق عيناك عليهم».

إن الصهيونية، بحكم تبنّيها وتعميمها لفكرة «الاختيار»، تُخرج اليهود من دائرة الشعوب العادية، وتلغي فكرة المساواة مع الآخر وفق القواعد التي توصلت إليها البشرية في شرعة حقوق الإنسان. إنها تنطلق من ذاتية مطلقة ونرجسية لا حدود لها، تفقد معها الإحساس بمفهوم الجريمة أو الاضطهاد طالما أنها فعل يُرتكب لمصلحة اليهود. فكل شيء مباح لمن جعله الرب «مختاراً»، فهو يملك الحق باحتكار ممارسة

العنف ضد من ينكر ذلك، ومجرد الدفاع عن النفس هو تحدٍ لإرادة إلهية وحاكمية ربانية. العنف، في الثقافة الصهيونية، هو حاجة وحقيقة وضرورة وقيمة. ولم يجر حتى الآن أي تفسير أو تأويل أو نقد ذاتي يعيد إنتاج المفاهيم التاريخية والمحمول الثقافي اليهودي بعيداً عن العنصرية بما يفيد القطع المنهجي مع ثقافة العنف هذه.

الأمر الثاني الذي تنبغي الإشارة إليه هو أن خصوصية الصراع تفرض ذاتها. فهو صراع وجودي. ذلك أن الصهيوني يقاتل في فلسطين ليس بهدف تحقيق مكاسب ومنافع ظرفية، بل يقاتل ليستوطن الأرض ويستأصل أبناءها ويغرس نفسه مكانهم. فهو لا يكتفي باستغلال ابن البلد، بل يبغي إلغاءه والحلول محله. ومن هنا خاصية «الإحلالية» التي تعتمد في تطبيقاتها الصهيونية على آلية التهميش والتخفيض والتغييب بحق أصحاب الأرض/ الضحية. إن إلغاء الآخر ليس آلية من الآليات التي يفرضها منطق الصراع في ساحة المعركة ظرفياً وبشكل مؤقت؛ إنه في الحالة الصهيونية هدف قائم بحد ذاته، أي إنه مطلوب «بذاته ولذاته»، وهو جزء عضوي ملازم للممارسة والتطبيق، وعنصر بنيوي في الثقافة والفكر والأيديولوجيا الصهيونية، ومكوِّن من مكوِّناتها المعرفية والذهنية. إن هذا ولا شك أبشع وأعلى مراحل الاستعمار الذي نادراً ما واجه العالم مثيلاً له.

لذلك، كان «الفلسطيني الغائب» هاجس الحضور الصهيوني في فلسطين؛ فأنت تبحث عنه ككيان إنساني في الأدب، في القانون، في الممارسة الحياتية الإسرائيلية، فلا تجده. فهو إما «قوة عمل» مجردة لبناء المستوطنات أو «إرهابي» يجب استئصاله. وحين قرعت الانتفاضة بأحجارها أبواب فلسطين، استيقظ الإسرائيلي ليكتشف أنه يعيش في كيان مأزوم ويقف أمام صهيونية آفلة كمشروع وحلم، وأن «الفلسطيني الغائب» لم يكن غائباً بل مغيّباً. إنه حاضر بقوة في الضفة وغزة وبفعالية

متزايدة في الداخل الفلسطيني. فما العمل؟ لقد اقتربت ساعة الحقيقة وفشلت آلية التغييب الصهيونية، وتمكّن الطفل الفلسطيني بحجارته من اختراقها. ومع ذلك، يتهرّب ذلك المجتمع من الاعتراف بهذه الحقيقة، وها هو يفوّض «شارون» من جديد لتجسير الفجوة بين الوهم والحقيقة، تأكيداً وتجسيداً لمجتمع لا يملك إلا أن ينفي ويغيّب مَنْ حلّ مكانه. هذه أيضاً حقيقة لم يفقهها بعض المراهنين على وهم سلام زائف.

إن التكوين الصهيوني ـ الإسرائيلي لا يشكّل حالة شاذة فحسب، بل نموذجاً غريباً يُناقض الشائع والمألوف، ويتعارض مع قواعد نشوء الظاهرات السوسيولوجية والسياسية. فهو بُني على أساطير، وأُسِّس على مغالطات تاريخية ودينية وسياسية، تعتبر أن اضطهاد اليهود ومعاداة السامية شيء ثابت وفطري في الطبيعة البشرية؛ وأن الشعب اليهودي شعب واحد، فوق المكان، وقبل المكان، وبعد المكان، بغض النظر عن الإقامة؛ وأن اليهودية هي دين وقومية، وفي الوقت نفسه تمثّل عرقاً راقياً؛ وأن فلسطين، «أرض الميعاد»، ملكٌ أبدي لبني إسرائيل، «شعب الله المختار». هذه الشبكة من الأساطير والمغالطات، اختلقت كياناً بُني عليها بالقوة والعنف والإرهاب. ومع ذلك، يبقى هذا الكيان مصطنعاً وطارئاً، لأنه تكوَّن خلافاً للشائع والمألوف ولسنن الطبيعة وظاهراتها السوسيولوجية.

إن الخط الطبيعي لتكوّن المجتمعات لا يتمّ إلاّ من خلال تطوّر وتفاعل تاريخي واجتماعي في بقعة جغرافية محدّدة، وعلى مدى زمني كافٍ ليصنع ويصهر ذلك التكوين في نسيج حضاري لا لبس فيه. هذا النوع الطبيعي من المجتمعات يفرز الأيديولوجيا التي تسود فيه والثقافة التي تهيمن عليه. وهذا هو حال المجتمع العربي. لكن الحالة الشاذة هنا هي أن الصهيونية بدأت أيديولوجياً، فأنشأت «مجتمعاً» هو في الواقع كيانٌ سياسي مصطنع ودخيل على نسيج حضاري مختلف وغريب يشكّل نقيضه.

إننا أمام حالة فريدة مقلوبة، حيث أنشأت الأيديولوجيا مجتمعاً، ولم ينشىء المجتمع الأيديولوجيا كمحصلة لتفاعلاته وتطوّراته. أنْ يُنشىء المجتمع أحزابه، فهذا أمر طبيعي. أما أنْ تُنشىء الأحزاب مجتمعاً، فهذا أمر طارىء ومقلوب. فإسرائيل، حسب تعبير عبد الوهاب المسيري، «مثل الجدل الهيغلي، تقف على رأسها، سعيدة غافلة عن نظام الواقع المتعيّن». ولعلّ هذا الوضع هو الذي يفسّر سيادة الأفكار الصهيونية بين اليهود برغم انفصالها عن الواقع. فـ«الأمة» اليهودية، بالمفهوم الصهيوني والتوراتي، لم تأتِ إلى الوجود من خلال تطوّر تاريخي، وإنما ظهرت من خلال تدخل إلهي مباشر! أي إن الخالق قد حلَّ في الشعب وفي تاريخ الشعب الذي «اختاره» وأعطاه «الوعد»، وبالتالي يصبح على اليهودي المعاصر أن يجسِّد الرب «يهوه»، ويمارس حاكميته في العصر الذي يعيش.

يترتب على ذلك أن فكرة الحدود، بل فكرة الوطن ومفهومه، فكرة مجرّدة، مطاطة، مفصولة عن الواقع، ومفصَّلة على قياس الأيديولوجيا، ومستولدة من الذهنية التوراتية. فهي لم تنشأ على الأرض، بل خرجت بوعدٍ من السماء. أي إنها عكس منطق التاريخ الذي يفيد بأن جماعة من الناس تنشأ وتتفاعل في نطاق جغرافي معيّن، فتبني مصالح وروابط وحياة مشتركة حتى تتكوّن في نفوسهم فكرة الوطن. أما بنو إسرائيل فقد ظهروا إلى حيز الوجود كشعب أولاً ثم اتجهوا إلى فلسطين ليجعلوا منها وطناً، وفق الوعد المزعوم! أي إن الوطن بدأ «وعداً» ثم استوطن «فكرة» في الذهن. وها هم يحاولون بعد أكثر من ألفي سنة تحقيقها في «الواقع» بالقوة والإرهاب والعنف، متناسين أن هذا يستولد ردود فعل متماثلة بالحجم والقوة والاتجاه.

ربما تعبِّر قوة التعصب الديني عن نفسها، «ليس في تحريك الجبال، بل في العجز عن رؤيتها» على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي

هنري برغسون. وهذا يعني أن الفلسطيني والعربي موجود، ولكن تعجز «العين» الصهيونية الشوفينية عن رؤيته. ومن لا يرَ الجبال، يصطدم بها ويتحطم رأسه على صخورها. وجبالنا شامخة كانت وستبقى، حتى لو لم ترها العين الصهيونية. وهي في كل الحالات إنْ رأتها فلن تدركها. ذلك أن الإنسان عندما يقوم بسلوك ما، لا يفعل ذلك كرد فعلٍ للواقع المادي بشكل مباشر، بل كرد فعلٍ للواقع كما يدركه هو، وكما تلتقطه الذهنية المعرفية الخاصّة به بكل تركيباتها ونماذجها وعناصرها. فهي التي تترجم المقولات والاحتمالات الناظمة لحركة الإنسان والمعيِّنة لاتجاهاته. فمن خلالها يدرك نفسه وواقعه وواقع من حوله من بشر ومجتمعات وأشياء. لذا فعندما ندرس سلوك الصهاينة، لا بد من أن نذكّر أنفسنا بأن ما يحدّد سلوكهم ليس الاستجابة المباشرة للوقائع المادية المحيطة بهم فقط، وإنما إدراكهم لها في إطار الذهنية الصهيونية المتشكّلة في مثلث: المعرفة ـ المجتمع ـ التاريخ.

ليس المقصود على الإطلاق أن الذهنية السائدة تتحكّم في سلوك الإنسان والمجتمع. فمثل هذا القول يُوقعنا في فخ الحتمية السلوكية. المقصود أن سلوك الإنسان مركّبٌ تحدّده عناصر متداخلة، من بينها ما أسميناه الذهنية المعرفية، التي هي في الحالة الصهيونية مشحونة بالطابع التوراتي والديني والتاريخي. صحيح أن هذه الذهنية لا تؤدي بالضرورة إلى سلوك بعينه، لكنها بتقديري تخلق تربة خصبة تزيد من احتمالات أن يسلك الإنسان سلوكاً بعينه. فالعلاقة بين السلوك والذهنية علاقة احتمالية، تتزايد كلما تقوقع الإنسان وصار أسير رؤيته وذاتيته. وهذا هو الفخ الصهيوني الذي سقط فيه اليهود.

إن إغفال ذهنية الصهيوني وإسقاطها من التحليل، يُسقطان خصوصية هذا العدو الذي هو ليس مجرد «استعمار»، ودولته ليست دولة طبيعية «ديموقراطية». إننا أمام حالة استيطانية لا تستهدف استغلال

ونهب شعب آخر، وإنما تغييبه وقتله والحلول مكانه. إننا أمام ذهنية قائمة على عنف فكري تعمل إسرائيل كدولة على ترجمته إلى عنف مادي. وإنْ كفَّت أدواتها الأمنية والعسكرية عن العدوان واكتفت بالمحافظة على الاستمرارية والبقاء، فهذا بقاء واستمرار على حساب الآخر ووجوده.

إن عدم وضع الذهنية الصهيونية في الحساب التحليلي يُدخلنا في متاهة المصطلحات والنماذج المعرفية الإسرائيلية، مثل مصطلحَيْ «الاعتدال» و«التشدد»، أو «الحمائم» و«الصقور». وهي توصيفات ساذجة ومتعسفة وذات طابع اختزالي. وهو للأسف أمر استُدرج إليه بعض السياسيين العرب، فراهن على سلام يأتي مع الحمائم، فاكتشف هؤلاء متأخرين آليات الصهيونية الحقيقية البعيدة عن هذه التوصيفات، هذه الآليات التي تعمل باتجاه التشدّد تلقائياً عندما يتصاعد الضغط العربي. وهذا الأمر من طبيعة المجتمعات الشوفينية. فهي تزداد تصلباً وتحجّراً مع تزايد الضغط عليها. لكن هذا التشدّد في حد ذاته سيؤدي إلى تزايد التوترات داخل الكيان، وهي توترات تدفع بقطاعات واسعة نحو إعادة الحسابات. والعكس صحيح أيضاً. فحينما يركن العرب إلى الهدوء ويُظهرون استعداداً للمرونة والسلم، ولو بالشروط الصهيونية، فإنهم عندها لن ينالوا سوى بعض الحقوق المدنية تحت شعار «الاعتدال». وهي حقوق لن تزيد عن حق كتابة محاضر مخالفات المرور في مدن هي أشبه بمعازل (بانتاستونات) تحيطها مستوطنات وطُرُق التفافية مدجّجة بالسلاح. هنا قد يكون «الاعتدال» الصهيوني مؤشراً على الضعف أو التخاذل العربي، مثلما هو التشدّد الصهيوني مؤشر على تزايد الضغط والصمود العربي. لذلك، لا يمكن لـ«الاعتدال» الصهيوني أن يكون اعتدالاً حقيقياً مع العربي الحقيقي، إلا إذا قَبِلَ أن يكون «قطع غيار» للصهيوني، يقف على عتباته طالباً العفو والغفران.

وما يؤرِّق الحالة الصهيونية فعلاً هو الخبرة المتحصّلة من دروس التاريخ في التجربة الصليبية في المشرق، والتي اعتمدت آليات مشابهة واستمرت قرابة مئتي عام، مقيمة مملكتها في محيط بقيت غريبة عن نسيجه الحضاري، معتمدة لغة القوة والعنف فحسب، ومستندة إلى دعم إمبراطوريات وممالك أوروبا كلها، ناهيك عن توسلها الدين ستاراً لإضفاء القداسة المزيفة على حروبها. ومع ذلك، حدث أن بقيت «روح المقاومة والممانعة» العربية والإسلامية لهذه الغزوة الأجنبية، والتي تطورت مع الوقت لتصبح «ثقافة جهادية» ونمط حياة، فكان أن نجح صلاح الدين الأيوبي في قلب موازين القوى وتحرير بيت المقدس، ومعه بدأ العدّ العكسي لخروج آخر صليبي إفرنجي من هذه المنطقة، حيث لم يبقَ من آثارهم سوى بعض القلاع التي يهتمّ بها علماء الآثار والسّياح.

هذه التجربة التاريخية أنشأت لها الجامعة العبرية مؤسسات بحثية وكرسي دراسات عليا للإفادة منها وتجنّب الأخطاء التي أدّت إلى زوال كيان استيطاني استمر مئتي عام. فكان لا بد من تطوير آليات الاستيطان وقواعد الحرب، لأن القوة الغاشمة والعنف المحض ليسا السلاح المجدي على المدى البعيد، وليسا الضمانة الدائمة للبقاء، خصوصاً وأن الكيان الصهيوني سيبقى «كياناً» دخيلاً. لذلك لا بد من العمل لتحويله إلى «خلية» عضوية فاعلة في النسيج الحضاري للمنطقة العربية يسمح لها بالتحوّل للحرب من الداخل وفي الداخل العربي، بحيث تصبح قادرة على العمل لتفكيك العالم العربي ونسيجه السياسي والاجتماعي، وبالتالي التأثير في إعادة صياغة العقل العربي بما يجعله عقلاً شرق أوسطياً، معولماً، وأكثر قابلية للتطبيع وللدخول في لعبة المصالح. ويقتضي هذا، بالطبع، أمناً واستقراراً، اللذين يتطلّبان بدورهما سلماً من نوع خاص: «سلماً إسرائيلياً» يضمن لإسرائيل البقاء كياناً متفوقاً في محيط مفكّك وضعيف ويُخرجها بالتالي من دائرة الحصار.

إلاّ أن الخبرة المتحصلة من درس التاريخ ليست حكراً على إسرائيل. بل هي نهج استقر في الوجدان والذاكرة العربية عنوانه استمرار روح المقاومة والجهاد، وخوض الصراع بنفسٍ طويل. وكان جمال عبد الناصر يُسمي هذا النهج بـ«سياسة السنطة وشعرة ذيل الحصان»، وهي تسمية مستمدة من الحياة المعاشة في الصعيد المصري وممارسته اليومية. وكان يشرح الأمر على الشكل التالي: «إن السنطة نوع من البثور يظهر على الجسم ويتكلّس. وأهل الصعيد في مصر يعالجونه بأن يجيء الواحد منهم بشعرة من ذيل الحصان ويلفها حول النمو الدخيل على جسده، ثم يحكم شدها بحيث يحبس مرور الدم إليها. وتبدأ الإصابة بعد أيام تتجمد، ثم تبدأ في الذبول، ثم تقع من تلقاء نفسها». وهكذا، فإن مقاطعة إسرائيل وإحكام الحصار حولها وتشديد الضغط عليها، وتعزيز روح المقاومة، وتصعيد نضال الشعب الفلسطيني، سوف تؤدّي إلى حبس الدم عن خلاياها ومن ثم إلى ضمورها. المهمّ أن يستمر الحصار حولها حتى تتهيّأ الظروف لتحقيق النصر الحاسم، والنصر ـ كما يقول عبد الناصر ـ عمل، والعمل حركة، والحركة فكر، والفكر فهم وإيمان؛ وهكذا فإن كل شيء يبدأ بالإنسان. هكذا تصوّر سيناريو الصراع وديناميته: مقاومة دائمة، وحصار ومقاطعة وممانعة، وتنمية وبناء للإنسان، في ظل سلسلة من المواجهات السياسية والعسكرية والثقافية، تتراكم كلها لتحقق المواجهة الناجحة للمشروع الصهيوني ولو بعد حين، تماماً كما حدث مع المشروع الفرنجي.

نحن إذن أمام «حرب من نوع جديد»، وحسب توصيف محمد حسنين هيكل: هي حرب لا تدور اليوم على الجبهات العسكرية، ولا تقتصر على استخدام السلاح وقوة النيران، وليس لها مسرح عمليات محدّد، له تخومه وتضاريسه، والخسائر فيها ليست بعدد القتلى والجرحى والآليات. إنّ في هذه الحرب مساحةً كبيرة غير مرئية، تشتعل

وتحتدم في عقول الناس وفي وعيهم وفي ضمائرهم، وأهمّ من ذلك في ذاكرتهم. وهكذا فإن الإصابة فيها بصعق البرق وليست بطعن الجرح، والنزف فيها ليس دماً يسيل، بل إدراك يتسرب. ثم إن المنتصر فيها لا يستولي على جغرافيا وإنما يستولي على تاريخ وإرادة، ولا يكتفي بحصار الواقع وإنما يحصر الخيال. بهذه الكلمات المعبّرة اختصر هيكل سيناريو الصراع المستقبلي مع إسرائيل ليخلص إلى أن «المثقفين هم جيوش الضمير. ولأنهم كذلك فإن الضمير هو المُسْتَهْدَفُ الآن».

إن ما جرى بين إسرائيل وبعض الحكومات العربية من مفاوضات واتفاقات ومعاهدات ولقاءات كان مقدمة للهدف الحقيقي، ألا وهو النفاذ إلى العقل العربي، والتسلل إلى نظام القيم والمفاهيم العربية وإلى قلب الثقافة العربية وتشكيلاتها المعرفية والذهنية والأخلاقية.

فالتطبيع السلس، أو التطبيع القهري، بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية هو أساس الاستراتيجيا الصهيونية الجديدة. فإسرائيل الكبرى لم يعدْ ممكناً إقامتها بالاحتلال والتوسّع وإنشاء المستوطنات على الأرض العربية، بل إن احتلال العقول والتسلل إلى الأفكار والتأثير المنهجي التدريجي في نظام القيم العربية عبر إقامة «مستوطنات فكرية وثقافية» تعمل تحت شعار الواقعية على إنتاج أفكار وإعادة صياغة التاريخ والذاكرة بما يسمح بإدماج الكيان الصهيوني في النسيج الاقتصادي والاجتماعي العربي، هو الأسلوب الجديد المعتمد.

منذ قيام إسرائيل وحتى مؤتمر مدريد، والاستراتيجية المتبعة قامت على مبدأ التوسّع بالحرب في اتجاه المزيد من الأرض. أما اليوم فهي تقوم على مبدأ التوسّع بالسلام في اتجاه العقل من خلال الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأرض والمساومة على ما تبقى منها. مسرح العمليات اليوم مختلف عن الأمس. فالمدى الحيوي الجديد للكيان الصهيوني مدى مفتوح باتجاه المفاهيم المقلوبة لتحويل العقل المقاوم

إلى عقل مساوم، وهي عملية تبدأ بتصفية المفاهيم التي تشكّل مفاتيح فكرية للقضايا الكبرى.

إن حقائق الصراع تعود دائماً لتفرض نفسها. فالصهيونية كحركة قومية دينية وعنصرية، من خصوصياتها ادّعاء التفوق والاستعلاء وعدم الاعتراف بالآخر، وذلك على النقيض من الثقافة العربية التي هي ثقافة التنوع والعيش المشترك والتفاعل الحضاري والانفتاح الإنساني والحضاري.

وعليه، فإننا أمام نقيضين، والصراع بينهما حضاري ووجودي قبل أن يكون سياسياً أو ظرفياً. والمسألة المركزية فيه هي نظام القيم قبل أن يكون نظام السياسة أو الاقتصاد. لذلك قد ينتهي أو يتوقف الصراع بين الحكومات العربية وإسرائيل، لكن ضرورات الحكومات لا تلزم الشعوب في هذا النوع من الصراعات. وعليه، سوف يستمر صراع أهل الأرض وأصحابها مع المحتلّ والمغتصب وإنْ تغير اسمه. وسوف يتخذ الصراع أشكالاً متعددة ومتنوّعة، ليس حباً بالصراع وكرهاً بالسلم، بل نتيجة طبيعية لحقيقة هذا الصراع الذي لا تملك الصهيونية أن تتخلى فيه عن مشروعها التاريخي، لأنها عندما تفعل ذلك تفقد في اللحظة ذاتها «كيانها»، أي تفقد «ذاتها». ومن الوهم تصوّر إسرائيل بلا صهيونية برغم كل الضجيج الذي يثيره «المؤرّخون الجُدّد» ودعاة السلم الإسرائيلي. ولا يعني هذا الكلام عدم التعامل مع حقائق الواقع ومستجداته، لكنه يعني عدم المراهنة أو الاستسلام لتوازناته.

إن قراءة الواقع والتحليل الصحيح لمعطياته تتجاوز السرد التاريخي لأحداث وقعت، أو التعداد الحسابي لإمكانيات يملكها أطراف الصراع. إنه يتطلّب إدراك تفاعلات هذه العناصر واتجاهاتها المستقبلية. وبالتالي، فإن القدرة على خوض صراع ناجح مرهونة بالقدرة على استثمار معطيات الصراع وتحريك إمكانياته وخلق أدواته التي يُمكن توظيفها من خلال الاستثمار الأفضل والأكثر جودة للواقع

نفسه. وفي هذا يصبح التحليل الصحيح والقراءة الموضوعية مقدمة ضرورية وجزءاً أساسياً من عملية المواجهة والصراع.

لطالما كانت هناك قراءة خاطئة وأخرى صحيحة. قراءة خاطئة تستند إلى منطق المهادنة والمساومة يتحدث أنصارها بموازين القوى وينظّرون للواقعية تسليماً منهم بالدعوة للاعتراف بـ«حق القوة». وهؤلاء كانوا دائماً قلة عاشت على هامش حركة التاريخ العربي في مواجهة التيار الغالب الذي ينطلق من منهج يستند إلى «قوة الحق» وما يمكن أن يحرّك الإيمان به من طاقات وإمكانيات. والفرق بين «حق القوة» و«قوة الحق»، فرق جوهري يجعلهما متناقضين في الخطاب وفي التوجّه وفي الالتزام.

فدعاة منطق «حق القوة» يرون أنه ليس للضعيف أن يُطالب بحقوق تفوق حدود قوته، ويتعين عليه دائماً أن يدفع ثمن أي صفقة يدخل طرفاً فيها حتى ولو كانت تتضمن تنازلات عن حقوقه. وعليه دائماً أن يتجنّب استفزاز الأقوياء لأن ذلك يُعدّ تهوراً «كمن يرمي نفسه في التهلكة»، والأسلم اعتماد سياسة واقعية تقلل الخسائر ريثما تتغير موازين القوى.

لكن المنهج الآخر الملتزم بـ«قوة الحق» يرى أن الضعف لا يبرّر الخنوع، بل يحفز على بناء قوة ذاتية تستعيد الحقّ ولو على مراحل. يبحث هؤلاء عن مواطن القوة في أنفسهم، ثم يدرسون نقاط الضعف عند خصمهم ليوظفوها ضده، واثقين بأن ما من ضعيف إلاّ ويملك نقاط قوة عليه اكتشافها وتنميتها، وما من قوي إلا وعنده نقاط ضعف يجب تحديدها واستغلالها. وحينما يتمكن الضعيف من تركيز نقاط قوته ضد نقاط ضعف القوي، فإنه حينها يُصبح قادراً على مواجهته وخوض صراع ناجح معه.

وقد كانت الغلبة دائماً لهذا المنطق، وتبوأ رواده على الدوام صدارة الأحداث التاريخية الكبرى، وصنعوا أمجاد أمة تفاخر بتاريخها وتتطلّع إلى المستقبل بعيون أطفال الانتفاضة.

كرونولوجيا الإرهاب الصهيوني

الإرهاب ليس أمراً عرضياً أو ظرفياً في تاريخ إسرائيل، بل هو مركّب عضوي وأساسي في الصيغة الصهيونية والثقافة اليهودية المعاصرة. والإرهاب هو الآلية الأساسية التي تمّ من خلالها تفريغ جزء من فلسطين من سكانها وإحلال المستوطنين مكانهم. وقد تمّ هذا الأمر من خلال إرهاب منظّم مورس قبل إنشاء الكيان الإسرائيلي وبقي بعده.

ومنذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، أخذ التعاطي المنظّم للإرهاب يترسخ مستفيداً من المناخ الداعم له والمسهّل لهجرة الآلاف من اليهود الذين انخرطوا بكثافة في التنظيمات الصهيونية الإرهابية. فمنذ أن تأسست «الهاغانا»، وهي الذراع العسكري للوكالة اليهودية عام ١٩٢٠، أخذت تنشىء فرقاً مخصصة للهجمات الإرهابية، منها: «كتائب بوش» (١٩٣٧)، وكذلك فرق «البالماخ» التي أنشأت بدورها فرقاً مخصصة للاغتيال، ومنها منظمة «المستعرفيم» (المستعربون)، وكان غالبية أعضائها من اليهود العرب الذين دُرِّبوا على التسلل إلى المدن والقرى العربية للقيام بالتصفية والاغتيال، كما حدث عام ١٩٨٨ في مواجهة الانتفاضة حيث اشتهرت فرقة «الدُّفْدفان» (الكراز)، التي أسسها إيهود باراك، بالأعمال الأشد وحشية، وكذلك فرقة «شمشون» التي عملت في قطاع غزة وتخصّصت باغتيال نشطاء الانتفاضة.

لم تقتصر فرق الإرهاب على «الهاغانا»، فقد انشق عنها متشددون مؤيدون لما سُمي بـ«الصهيونية التصحيحية»، وأنشأوا منظمة «إرغون تسفاي ليئومي» (وتُعرف اختصاراً باسم «إتسل» .I.Z.L)، التي انشقت عنها فيما بعد

جماعة أبراهام شتيرن الذي أسس عام ١٩٤٠ جماعة «ليحي»، وهي اختصار للعبارة العبرية «لوحمي حيرت يسرائيل»، أي «المحاربون من أجل حرية إسرائيل». ويُعتبر هذا المثلث الإرهابي (الهاغانا - إتسل - ليحي) العمود الفقري لحركة الإرهاب الدموي المنظَّم. حتى إنه يبدو من الصعب وضع جردة بالسجّل الإجرامي لهذه المنظمات. لذلك ما سوف نقدمه في الملاحق التالية، ليس سوى قائمة بأبرز الأنشطة الإرهابية «النموذجية»!

ملحق رقم (١)

نماذج منتقاة من المذابح وأعمال الإبادة الصهيونية

مكان ونوع الجريمة أو المذبحة	نوع السلاح المستعمل	التاريخ	عدد الشهداء والجرحى	الجهة التي أعلنت المسؤولية
قرب مستعمرة بتاح تكفا	قتل بالرصاص	١٦/٤/١٩٣٦	شهيدان	الهاغانا
مهاجمة قافلة عربية	قنابل	١٤/١١/١٩٣٧	٣ شهداء	إتسل
إلقاء عشرات القنابل في القدس في يوم الأحد الأسود على تجمعات المقاهي ووسائل النقل وفي الأسواق	قنابل متعددة	١٤/١١/١٩٣٧	عشرات الشهداء والجرحى	إتسل
مهاجمة سوق حيفا بالقنابل	قنابل يدوية	٦/٥/١٩٣٧	١٨ شهيداً ٣٨ جريحاً	—
تفجير سوق حيفا مرة ثانية	سيارة ملغومة	خلال تموز ١٩٣٧	٣٥٠ شهيداً ٧٠ جريحاً	—
مهاجمة سوق حيفا مرة ثالثة	قنبلة يدوية	خلال تموز ١٩٣٧ أيضاً	٢٧ شهيداً ٤٦ جريحاً	—
تفجير أمام أحد مساجد القدس أثناء خروج المصلين	قنبلة يدوية	١٥/٧/١٩٣٨	١٠ شهداء ٣٠ جريحاً	إتسل
تفجير سوق القدس	سيارة ملغومة	٢٦/٨/١٩٣٨	٣٤ شهيداً ٣٥ جريحاً	—
انفجار في حيفا	قنبلتان يدويتان	٢٧/٢/١٩٣٩	٢٧ شهيداً ٣٩ جريحاً	إتسل
حادثة سينما ركس في القدس	قنابل متعددة واطلاق نار	خلال عام ١٩٣٩	عشرات الشهداء والجرحى	إتسل
مهاجمة قرية بلد الشيخ بجوار حيفا	تصفية مخطوفين	١٢/٧/١٩٣٩	٥ شهداء	الهاغانا
مهاجمة سيارات وقتل ركابها العرب في رحبوت وبتاح تكفا وتل أبيب	قتل بالرصاص	٢٩/٧/١٩٣٩	١١ شهيداً	الهاغانا
تفجير فندق الملك داوود في القدس الذي كان يضم مكاتب إدارة الانتداب البريطاني	متفجرات	٢٢/٧/١٩٤٦	٩١ قتيلاً بينهم: ٤١ عربياً ٢٨ بريطانياً ١٧ يهودياً ٥ من جنسيات مختلفة	مناحيم بيغن بالتنسيق مع الهاغانا وليحي
مذبحة بلد الشيخ وحواصة	أسلحة ورشاشات وقنابل	٣١/١٢/١٩٤٧	٣٠ بين قتيل وجريح	الهاغانا وإتسل وشتيرن
مذبحة قرية سعسع وتدمير ٢٠ منزلاً فوق رؤوس سكانها ومعظمهم من النساء والأطفال	رشاشات ومتفجرات وقنابل	١٤ و١٥/٢/١٩٤٨	٦٠ شهيداً	كتيبة البالماخ الثالثة
مذبحة رحوفوت حيث تم نسف قطار القنطرة في حيفا	رشاشات ومتفجرات	٢٧/٢/١٩٤٨	٢٧ شهيداً ٣٦ جريحاً	—
مذبحة دير ياسين حيث جرت كبرى المذابح الوحشية وقتل فيها كل من وقع تحت نظرهم وتم التنكيل بالجثث	سكاكين وبلطات ورشاشات وقنابل ومتفجرات مختلفة	٩/٤/١٩٤٨	٢٦٠ شهيداً	الإرغون وشتيرن وليحي والهاغانا

مذبحة ناصر الدين بجانب طبرية	سكاكين ورشاشات وقنابل	١٩٤٨/٤/١٣	أبيد جميع سكان القرية عدا ٤٠ شخصاً فقط استطاعوا الهرب	ليحي والإرغون
مذبحة الزيتون حيث أبيد جميع من في القرية بمن فيهم من تجمّع في المسجد الذي نُسف على رؤوسهم	متفجرات ورشاشات	١٩٤٨/٥/٦	أبيد جميع من في القرية	—
مذبحة كفرحسينية وتدمير القرية	رشاشات وقنابل	١٩٤٨/٥/١٣	٣ شهداء	الهاغانا
مذبحة بنيامينا حيث تم نسف قطارين	متفجرات	٢٧ و٣١/٥/ ١٩٤٨	٦٤ شهيداً ١٢١ جريحاً	الهاغانا
مذبحة بيت الخوري	رشاشات وقنابل	١٩٤٨/٥/٥	أبيد جميع من في القرية الا بعض الشيوخ	البالماخ
مذبحة داراس في قطاع غزة	جميع أنواع الأسلحة	١٩٤٨/٥/٢١	أبيد جميع من كان في القرية	—
مذبحة اللد وهي مذبحة منظمة عُرفت باسم حملة «داني» رداً على عصيان هذه المدينة	جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة	أوائل تموز ١٩٤٨	٢٥٠ شهيداً	البالماخ
مذبحة وادي عربة	مدفعية ورشاشات وقنابل	١٩٥٠/٥/٣١	٣٠ شهيداً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة شرفات في الضفة الغربية	مدفعية ودبابات وقنابل ورشاشات	١٩٥١/٢/٧	١٠ شهداء	الجيش الإسرائيلي

مذبحة فلمة في الضفة الغربية	قصف مدفعي وتمشيط بالرشاشات للمنازل	١٩٥٣/١/٢٩	٩ شهداء ٢٠ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة قبية تم فيها تدمير شبه كامل للقرية وإبادة عائلات كاملة وقد أدانت الأمم المتحدة هذه المذبحة	جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة	١٤ و١٥/١٠/ ١٩٥٣	٦٩ شهيداً ١٥ جريحاً	الجيش الإسرائيلي بقيادة أرئيل شارون
مذبحة نحالين قرب بيت لحم	—	١٩٥٤/٥/٢٩	١١ شهيداً ١٤ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة دير أيوب	قنابل ورشاشات	١٩٥٤/١١/٢	٣ أطفال	الجيش الإسرائيلي
مذبحة غزة الأولى بواسطة كمائن متعددة	مختلف أنواع الأسلحة	١٩٥٥/٢/٢٨	٢٩ شهيداً ٣٣ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة غزة الثانية	قصف مدفعي	٤ و٥/٤/ ١٩٥٥	٥٦ شهيداً ١٠٣ جرحى	الجيش الإسرائيلي
مذبحة خان يونس الأولى	قصف مدفعي مفاجئ	١٩٥٥/٥/٣٠	٢٠ شهيداً ٢٠ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة خان يونس الثانية	مشاة، مدرعات وقصف بالمدفعية والرشاشات	١٩٥٥/٩/١	٤٦ شهيداً ٥٠ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة طبرية	تمشيط بالمدفعية والرشاشات وإعدامات ميدانية	١٩٥٥/١٢/١١	٥٦ شهيداً ٣٢ جريحاً	الجيش الإسرائيلي

مذبحة غزة الثالثة	مدفعية ورشاشات	١٩٥٦/٤/٥	٦٠ شهيداً ٥٣ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة الرهوة	تصفية بالرشاشات	١١و١٢/٩/ ١٩٥٦	١٩ شهيداً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة قلقيلية	رشاشات وقنابل	١٩٥٦/١٠/١٠	٧٠ شهيداً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة كفرقاسم	قتل وتصفية بالرشاشات	١٩٥٦/١٠/٢٩	٤٩ شهيداً ١٣ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة خان يونس الثالثة أثناء احتلال البلدة	تمشيط بالقنابل والرشاشات	١٩٥٦/١١/٣	٢٧٥ شهيداً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة غرندل	قنابل ورشاشات	١٩٥٦/٩/١٣	١٠ شهداء ٤ مخطوفين ٤ جرحى	الجيش الإسرائيلي
مذبحة السموع في منطقة جبال الخليل	جميع أنواع الأسلحة	١٩٦٦/١١/١٣	نسف ١٢٥ منزلاً بينها المسجد والعيادة والمدرسة وسقوط العشرات من الضحايا العزل بين قتيل وجريح	قوات المظليين في الجيش الإسرائيلي
مذبحة مصنع أبي زعبل في مصر أثناء حرب الاستنزاف	الطيران الإسرائيلي	١٩٧٠/٢/١٢	٧٠ شهيداً ٦٩ جريحاً	سلاح الجو الإسرائيلي
مذبحة بحر البقر في مصر حيث قصف الطيران الإسرائيلي مدرسة البلدة	قنابل الطائرات	١٩٧٠/٤/٨	١٩ شهيداً ٦٠ جريحاً وجميعهم من الأطفال	سلاح الجو الإسرائيلي

مذبحة صيدا في الجنوب اللبناني	تصفية بالرصاص أثناء اقتحام المدينة	١٩٨٢/٧/١٦	٨٠ شهيداً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة صبرا وشاتيلا في بيروت. تصفية وتنكيل بالجرحى وتشويه للجثث وإعدامات جماعية	مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والخفيفة	١٦-١٨/٩/ ١٩٨٢	١٥٠٠ شهيد بينهم النساء والأطفال ومئات الجرحى	الجيش الإسرائيلي بالاشتراك مع القوات اللبنانية
مذبحة عين الحلوة في الجنوب اللبناني عشية الانسحاب	أسلحة فردية وقنابل ومتفجرات	١٩٨٤/٥/١٦	١٥ شهيداً وعشرات الجرحى وتدمير ١٥٠ منزلاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة سحمر في البقاع الغربي اللبناني	قصف بمختلف أنواع الأسلحة	١٩٨٤/٩/٢٠	١٣ شهيداً ٤٠ جريحاً	الجيش الإسرائيلي
مذبحة حمامات الشط في ضاحية العاصمة التونسية	قنابل الطائرات	١٩٨٥/١٠/١١	٥٠ شهيداً ١٠٠ جريح	سلاح الجو الإسرائيلي
مذبحة الحرم الابراهيمي	رشاش	١٩٩٤/٢/٢٥	٦٠ شهيداً عشرات الجرحى	غولدشتاين عضو حركة كاخ الصهيونية
مذبحة قانا في الجنوب اللبناني حيث تجمع ٨٠٠ مواطن هرباً من القصف الوحشي في عنابر القوات الدولية ومع ذلك قصفتهم المدفعية والدبابات الإسرائيلية	قصف مدفعي متنوع	١٩٩٦/٤/١٨	١١٠ شهداء عشرات الجرحى	الجيش الإسرائيلي

مذبحة المنصوري حيث قصفت المدفعية الإسرائيلية سيارة اسعاف	قصف مدفعي	١٩٩٦/٤/١٦	٦ شهداء بينهم ٤ أطفال	الجيش الاسرائيلي
حصيلة الارهاب الصهيوني في الانتفاضة الأولى	رصاص قنابل قنص مدافع اغتيالات	من ١٩٨٧ الى ١٩٩١	ألف شهيد ٩٠ ألف جريح تدمير ونسف ١٢٢٨ منزلاً اقتلاع ١٤٠ ألف شجرة	الجيش الإسرائيلي
انتفاضة الأقصى والمذبحة المفتوحة	جميع أنواع الأسلحة ووسائل القتل	من ٢٠٠٠/٩/٢٨ الى ………	……… ………	الجيش الإسرائيلي والمستوطنون

ملحق رقم (٢)

نماذج منتقاة من سجل الاغتيالات التي قامت بها الأجهزة الصهيونية (١٩٤٨-١٩٨٦)

الاسم	الجنسية	طريقة الاغتيال	مكان الاغتيال وتاريخه	ملاحظات
الكونت فولك برنادوت العقيد اندريه سيو	سويدي فرنسي	كمين واطلاق رصاص	القدس - بواسطة منظمة شتيرن ١٩٤٨/٩/١٧	تم اغتياله بسبب انجازه تقريراً بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة يخالف ما تريده إسرائيل
الدكتورة سميرة موسى	مصرية	حادث صدم مفتعل	سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة عام ١٩٥١	صاحبة أطروحة دكتوراه لدراسة استخدام المواد المشعة في جامعة أوكردج
العقيد مصطفى حافظ	مصري	طرد بريدي انفجر بين يديه	خان يونس ١٩٥٦/٧/١٣	وكانت الاذاعة الإسرائيلية قد أنذرته قبل ذلك
العقيد صلاح مصطفى	مصري	طرد بريدي منفجر على شكل كتاب	عمان ١٩٥٦/٧/١٤	الملحق العسكري في السفارة المصرية بالاردن
وائل زعيتر	فلسطيني	اطلاق النار عليه في كمين	أحد شوارع روما ١٩٧٢/١٠/١٧	كان نجح في تنشيط العلاقات الفلسطينية مع الأحزاب الأوروبية
محمود الهمشري	فلسطيني	قنبلة ناسفة في منزله	باريس ١٩٧٢/١٢/٨	أقام علاقات ناجحة مع مختلف الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية بعد تعيينه ممثلاً لمنظمة التحرر الفلسطينية في فرنسا

باسل الكبيسي	عراقي	اغتالته عناصر الموساد	أحد شوارع باريس ١٩٧٣/٤/٦	أستاذ في جامعة كالالغاري بكندا (١٩٦٩) وكان يعمل مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
كمال عدوان محمد يوسف النجار كمال ناصر	فلسطينيون	تسللت الى العاصمة اللبنانية بيروت قوة كومندوس من الجيش الاسرائيلي واغتالتهم في بيوتهم	بيروت ليلة ١٩٧٣/٤/١٠	وهم من قادة الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير البارزين
حسين علي أحمد أبو الخير	فلسطيني	اغتيال بالرصاص	قبرص ١٩٧٣/١/٢٠	ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص
محمود أبو دية	جزائري	اغتيال	باريس ١٩٧٣/٦/٢٨	متعاطف مع منظمة التحرير ومدير مسرح في باريس
أحمد أبو شيكي	مغربي	اغتيال	اوسلو	اغتيل خطأ اعتقاداً بأنه علي حسن سلامة
الدكتور نبيل القليني	مصري	اختفى بعد تخرجه من الجامعة	براغ ١٩٧٥/١/٢٧	تخصص في دراسة الذرة
محمد ولد صالح	فلسطيني	اغتيال	باريس ١٩٧٧/٢/٢	أحد القادة الفلسطينيين
سعيد حمامي	فلسطيني	اغتيال	لندن ١٩٧٨/٢/٤	ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا

عز الدين القلق	فلسطيني	أغتيل في مكتبه	باريس ١٩٧٨/٨/٣	ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس
علي ناصر ياسين	فلسطيني	اغتيال	الكويت ١٩٧٩	ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت
ابراهيم عبد العزيز	فلسطيني	اغتيال	قبرص ١٩٧٩/١٢/١٥	أحد قادة حركة فتح
سمير طوقان	فلسطيني	اغتيال	قبرص ١٩٧٩/١٢/٢٥	عضو مكتب منظمة التحرير في قبرص
علي حسن سلامة	فلسطيني	حادث تفجير سيارة	بيروت ١٩٧٩	عضو المجلس الثوري وقائد قوات الـ١٧ ورئيس جهاز أمن الرئاسة
يوسف مبارك	فلسطيني	اغتيال	باريس ١٩٨٠/٢/١٨	صاحب المكتبة العربية في باريس
الدكتور يحيى المشدّ	مصري	قُتل في غرفته بالفندق بعد مباحثات اجراها مع لجنة الطاقة الذرية الفرنسية	باريس ١٩٨٠/٦/١٤	أسهم في تأسيس المفاعل الذري العراقي، وكان متخصصاً في بناء المفاعلات النووية
نعيم خضر	فلسطيني	اغتيال	بروكسيل ١٩٨١/٦/١	مدير مكتب منظمة التحرير في بروكسيل ومندوب المنظمة إلى البرلمان الأوروبي
ماجد أبو شرار	فلسطيني	قنبلة تحت سريره في الفندق	روما ١٩٨١/١٠/٩	كاتب ومناضل فلسطيني وكان يُشارك في مؤتمر عالمي لدعم الشعب الفلسطيني في ايطاليا

الدكتور عبد الوهاب الكيالي	فلسطيني	اغتيال	بيروت ١٩٨١/١٢/٧	عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني
محمد طه	فلسطيني	اغتيال	المانيا ١٩٨٢	أحد مناضلي حركة فتح
فضل سعد عناني	فلسطيني	اغتيال	باريس ١٩٨٢/٧/٢٣	نائب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس
سعد صايل	فلسطيني	اغتيال	البقاع ـ لبنان ١٩٨٢/٩/٢٧	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
عصام السرطاوي	فلسطيني	اغتيال	لشبونة ١٩٨٣/٤/١٠	ممثل منظمة التحرير في الاشتراكية الدولية
مامون مريش الصغير	فلسطيني	اغتيال	أثينا ١٩٨٣/٨/٢٠	من مناضلي حركة فتح
جميل عبد القادر عبد الرب	فلسطيني	خطف وقتل	أثينا ١٩٨٣/١٢/٢٢	مدير شركة ملاحة بحرية في اليونان
نبيل احمد فليفل	فلسطيني	اغتيال	مخيم الامهري الأرض المحتلة ١٩٨٤/٤/٢٨	باحث في ميدان الفيزياء النووية
حنا مقبل	فلسطيني	اغتيال	قبرص ١٩٨٤/٥/١٣	الامين العام لاتحاد الكتّاب والصحافيين العرب

منذر أبو غزالة	فلسطيني	قتله عملاء الموساد بتفخيخ سيارته في اليوم التالي لوصوله الى ايطاليا	روما ١٩٨٦/١٠/٢١	مناضل فلسطيني وعضو قيادي في منظمة التحرير الفلسطينية
الدكتور اسماعيل الفاروقي وزوجته الدكتورة لويس لمياء الفاروقي	فلسطينيان	اقتحم الموساد بيته وقتلوه مع زوجته	الولايات المتحدة الأميركية ١٩٨٦/٥/٢٧	استاذ في جامعة انديانا ومؤلف حوالى ٢٥ كتاباً أكثرها في الديانات الثلاث، وكان مرشحاً ليكون أحد أعضاء وفد المفاوضات الفلسطيني لمؤتمر جنيف للسلام

ملحق رقم (٣):

نماذج من عمليات القتل والتدمير التي أدت إلى إخراج الفلسطينيين من وطنهم وديارهم، وهي نماذج منتقاة من العمليات التي وقعت بين ٢٠/٥/١٩٤٧ و٣١/٣/١٩٤٨(*)

قامت بها المنظمات الصهيونية الإرهابية: هاغانا، أرغون، شتيرن.

١ ـ **فَجّة: ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٧.** دخلت قوة من الهاغانا مقهى عربياً في قرية فجّة القريبة من بتاح تكفا، وقتلت ثلاثة أشخاص وجرحت عشرة.

٢ ـ **عرب السوارقة: ٢١ أيار/مايو ١٩٤٧.** دخلت الهاغانا مضرب بدو عرب السوارقة في منطقة فجة وقتلت عربياً.

٣ ـ **عائلة أبو لَبَن: ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٧.** دخلت قوة للهاغانا بستان الحمضيات الذي يملكه رشيد أبو لبن، وهو يقع بين يافا وبتاح تكفا. وقتلت أحد عشر عربياً، كان منهم جميع أفراد العائلة المؤلفة من سبعة أشخاص بينهم امرأة، وبناتها الثلاث (أعمارهن ٧، ٨، ١٠)، وابنها البالغ من العمر ثلاثة أعوام.

٤ ـ **سوق حيفا: ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧.** هاجمت الهاغانا سوق حيفا ودمرت عدة متاجر فيه بعبوات ناسفة.

٥ ـ **عرب الشوبكي: ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.** دخلت قوة من منظمة شتيرن متنكرة ببذلات عسكرية بريطانية مضرب عرب الشوبكي قرب مستوطنة رعنانا اليهودية، وقتلت خمسة أشخاص.

(*) نقلاً عن نور الدين مصالحة، **طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين (١٨٨٢- ١٩٤٨)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢، ص ١٤٣ - ١٥٨.

٦ ـ **الطيرة: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** دخلت قوة من الإرغون ترتدي بذلات عسكرية بريطانية الطيرة، وهي قرية عربية كبيرة قرب حيفا، فقتلت ١٢ عربياً وجرحت ستة آخرين.

٧ ـ **سينما ركس، القدس: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** أضرمت الهاغانا النار في سينما ركس، وهي كبرى دور السينما العربية في القدس.

٨ ـ **العبّاسية: ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** هاجمت الإرغون قرية العباسية، وهي إلى الشرق من يافا. وكانت الحصيلة قتل سبعة من العرب وجرح ٣٤.

٩ ـ **باب العمود، القدس: ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** ألقت الإرغون قنابل على تجمعات عربية عند باب العمود في القدس، فقتلت أربعة من المدنيين العرب ويهودياً واحداً، وجرحت خمسة عشر عربياً آخر.

١٠ ـ **يافا: ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** هاجمت الإرغون مقهى عربياً في شارع الملك جورج في يافا فقتلت ستة من العرب. وفي فلسطين كلها قُتل في اليوم نفسه أكثر من ٢١ مدنياً من العرب من جراء هجمات صهيونية.

١١ ـ **أبو كبير، يافا: ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** فجّرت الهاغانا منزلين عربيين.

١٢ ـ **كرتيا: ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** فجّرت الهاغانا بعض المنازل في هذه القرية العربية في جنوب البلاد.

١٣ ـ **وادي رُشميا، حيفا: ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** فجّرت الهاغانا منزلاً عربياً.

١٤ ـ **مرآب الحافلات رقم ١، حيفا: ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** فجّرت الهاغانا وأحرقت عدداً من الحافلات.

١٥ ـ **بلد الشيخ: ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** قتلت الهاغانا عدداً من العرب في هذه القرية الواقعة جنوب شرقي حيفا.

١٦ ـ **الرملة: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.** فجّرت الهاغانا

وأحرقت ١٥ حافلة وسيارة عربية، وقتلت عربياً واحداً.

١٧ ـ طريق بيسان ـ طبريا: ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. أحرقت حافلة عربية.

١٨ ـ طريق الخليل ـ بيت لحم: ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. هاجمت الهاغانا حافلة عربية.

١٩ ـ تل الريش، يافا: ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. فجّرت الهاغانا منزلاً عربياً.

٢٠ ـ طريق بتاح تكفا ـ رأس العين: ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. هاجمت الهاغانا حافلة عربية، وجرحت بعض الركاب.

٢١ ـ الخصاص: ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. شنت البالماخ هجوماً على قرية الخصاص في الجليل الشرقي، قرب صفد، وقتلت عشرة أشخاص، منهم امرأة وخمسة أطفال، وجرحت خمسة أشخاص. [كتب أوري ميلشتاين، وهو مؤرخ عسكري إسرائيلي، في صحيفة **دافار** العبرية اليومية، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، أن موشيه دايان، الذي قاد القوات المهاجمة، برَّر هذه الحادثة على أساس أنها تُحدث «نتائج مرغوباً فيها»].

٢٢ ـ قزازة: ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. هاجمت الهاغانا قرية قزازة في الجنوب، قرب بلدة رحوفوت اليهودية، وقُتل في الهجوم خمسة أطفال من العرب.

٢٣ ـ باب العمود، القدس: ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. قُتل أحد عشر مدنياً عربياً واثنان من رجال الشرطة البريطانية وجُرح ٣٢ عربياً بفعل هجوم ثان بالقنابل شنته الإرغون على جمهور عربي في باب العمود في القدس.

٢٤ ـ مصفاة النفط، حيفا: في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧. في الساعة العاشرة والدقيقة العشرين تقريباً، رمت جماعة من الإرغون قنابل على مجموعة من نحو ١٠٠ عامل عربي كانوا واقفين أمام مدخل مصفاة النفط

لتسجيل أسمائهم للعمل. وأدى الانفجار إلى مقتل ستة من العرب وجرح ٤٦ آخرين، ٢٥ منهم في حالة الخطر.

٢٥ ـ بلد الشيخ: ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. شنّت الهاغانا هجوماً على قرية بلد الشيخ، فقتلت ١٤ مدنياً، منهم عشرة من النساء والأطفال، وجرحت ١٣ آخرين.

٢٦ ـ حواصة: ليلة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. هاجمت الهاغانا قرية حواصة المجاورة فقتلت ١٤ مدنياً وجرحت ١٣ آخرين.

٢٧ ـ القدس: ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. مرت جماعة من الإرغون في سيارة مصفحة وألقت قنبلة في شارع عربي مكتظ بالناس. وانفجرت القنبلة فقتلت ١٥ مدنياً عربياً وأصابت ٤٢ آخرين بجروح بالغة. وفي اليوم ذاته، فجّرت الهاغانا خمسة منازل عربية في القدس.

٢٨ ـ بلدية يافا ومركز الإنعاش: ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. قاد أحد أعضاء شتيرن شاحنة محمَّلة قنابل وقاد آخر سيارة جيب، وكلاهما، كالعادة، بالزي العسكري البريطاني، إلى نهاية زقاق بين بلدية يافا والمركز العربي للإنعاش والإغاثة ومصرف باركليز. وما أن هرب الاثنان في سيارة الجيب، حتى اهتزت المدينة بأسرها بفعل انفجار ضخم، وتصدعت مبان بعيدة عن مكان الحادث. وقد دُمِّر مبنى البلدية ومركز الإنعاش تدميراً تاماً، وقتل ١٧ مدنياً عربياً وجرح ١٦ آخرون. وكان بين الضحايا الكثير من النساء والأطفال.

٢٩ ـ فندق سميراميس، القدس: ٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. فجّرت الهاغانا فندق سميراميس الواقع في ضاحية القطمون في القدس، فقُتل ١٢ مدنياً عربياً ونائب القنصل الإسباني، وجرح اثنان من العرب. وكان بين القتلى أربع نساء وخمسة أطفال.

٣٠ ـ باب يافا، القدس: ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. ألقى خمسة من الإرغون، يقودون سيارة مصفحة، قنبلة وسط حشد من باعة الفواكه العرب

والمتسوّقين. وقد قُتل ثمانية من المدنيين العرب، وجُرح ٣٩ آخرون مات منهم ستة متأثرين بجروحهم. وكان بين الضحايا نساء وأطفال.

٣١ ـ خربة عرب صُقرير: ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. قُتل خمسة من العرب وجرح خمسة آخرون في هجوم للهاغانا على هذه القرية الواقعة في جنوب البلاد.

٣٢ ـ الشيخ بدر: ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. فجّرت الهاغانا منزل مختار ضاحية الشيخ بدر في القدس الغربية. وجاء هجوم ثان بعد ذلك بيومين ليدمر ٢٠ منزلاً في هذه الضاحية. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الهاغانا أوامر ترهيبية إلى السكان للرحيل. وفيما بعد، بُني الكنيست الإسرائيلي على موقع الشيخ بدر.

٣٣ ـ حيفا: ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. أدّى انفجار ثلاث قنابل وضعتها الهاغانا، وفي كل منها نحو ٧٥ رطلاً من المتفجرات، إلى تدمير ثلاثة منازل عربية في حيفا تدميراً كاملاً.

٣٤ ـ طمرة: ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. هاجمت الهاغانا قرية طمرة في الجليل الغربي، مستخدمة رشاشات برِن وقنابل يدوية. وقد قُتل اثنان من القرية كما أصيب ثلاثة آخرون.

٣٥ ـ الصرفند: ١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. مر ثلاثة في سيارة يهودية بمقهى عربي في الصرفند على طريق يافا ـ القدس، وأطلقوا الرصاص على من فيه، فقتلوا رجلاً وجرحوا ستة آخرين.

٣٦ ـ مدرسة مكفيه يسرائيل: ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. اغتالت الإرغون أحد عشر عربياً كانوا في سيارة قرب مدرسة مكفيه يسرائيل إلى الجنوب الشرقي من يافا.

٣٧ ـ أبو سويرح: ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨. دمّرت الهاغانا ١٧ منزلاً عربياً في أبو سويرح في جنوب البلاد.

٣٨ ـ طريق ترشيحا ـ الكابري: ١ شباط/ فبراير ١٩٤٨. أطلق اليهود النار على حافلة عربية من قرية ترشيحا، وقد قُتل اثنان من الركاب وجُرح السائق.

٣٩ ـ يافا: ٢ شباط/ فبراير ١٩٤٨. فجّرت الإرغون ودمّرت أربعة منازل في يافا.

٤٠ ـ المجلس العربي في شرق حيفا: ٣ شباط/ فبراير ١٩٤٨. انفجرت سيارة فخختها الإرغون بشحنة قوية من المتفجرات في مكاتب المجلس العربي في شرق حيفا، فأحرقت المبنى وقتلت أربعة مدنيين عرباً وجرحت ثلاثة آخرين من العرب.

٤١ ـ طريق القدس ـ يافا: ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨. أطلق القناصة اليهود النار من حواجز أقاموها على طريق يافا ـ القدس الرئيسية فقتلوا اثنين من العرب.

٤٢ ـ الطيرة: ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٨. أطلقت النار من سيارة أجرة يهودية على شاحنة كانت متجهة من حيفا إلى قرية الطيرة، فقُتلت امرأة تبلغ من العمر ٣٤ عاماً كانت في الشاحنة.

٤٣ ـ طريق غزة ـ بئر السبع: ٥ شباط/ فبراير ١٩٤٨. وُجد أربعة من المدنيين العرب قتلى وآخر مجروحاً على طريق غزة ـ بئر السبع، وقد أطلقت النار عليهم من قافلة يهودية مسلحة للهاغانا.

٤٤ ـ رأس العين: ١٠ شباط/ فبراير ١٩٤٨. قُتل سبعة من العرب وجُرح سبعة آخرون على يد اليهود قرب رأس العين، في شمال شرقي اللّد.

٤٥ ـ محطة حافلات الكرمل العربية رقم ٥، حيفا: ١٢ شباط/ فبراير ١٩٤٨. توجهت مجموعة من الهاغانا، إلى محطة حافلات الكرمل العربية، وقتلت الحراس العرب وعددهم خمسة، وأحرقت تسع حافلات.

٤٦ ـ حيفا: ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨. دحرجت الهاغانا براميل كبيرة مملوءة متفجرات شديدة الانفجار إلى الأحياء العربية في المدينة، وقد تصّدعت في المنطقة أربع وأربعون بناية.

٤٧ ـ قسطينة: ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨. قُتل أربعة من المدنيين العرب وأُصيب آخر بجروح بالغة من جراء انفجار لغم في قرية قسطينة في الجنوب.

٤٨ ـ الرملة: ١٤ شباط/ فبراير ١٩٤٨. أحضر ستة أعضاء من الإرغون متفجرات دمرت متجراً ومنزلين، وانتُشلت من الأنقاض جثث ثمانية من

المدنيين العرب كان بينهم طفلة في الخامسة وطفل في الثالثة وفتى في الحادية عشرة.

٤٩ ـ سعسع: ١٤ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٤٨. دخلت قوة كبيرة من البالماخ قرية سعسع العربية في قضاء صفد على حدود لبنان، ووضعت متفجرات شديدة في منازل عربية. وقد أخرجت من الأنقاض جثتا رجل وامرأة، وجثث تسعة أطفال كان بينها جثة طفلة في العاشرة وجثث خمسة صبيان راوحت أعمارهم بين التاسعة والخامسة عشرة. وأصيب تسعة آخرون بجروح.

٥٠ ـ الرملة: ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨. حدث تفجير إرهابي آخر في الرملة، على يد الإرغون، أدى إلى مقتل ستة من العرب وجرح واحد وثلاثين، توفي ستة منهم فيما بعد بسبب جروحهم. وكان بين القتلى أربعة أطفال.

٥١ ـ يازور: ١٢ ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٨. شُنّ هجوم يهودي ثان على قرية يازور، وتم تفجير ثلاثة منازل. وفي ٢٠ شباط/فبراير شُن هجوم ثالث بمدافع الهاون فدُمّر مصنع عربي وقُتل واحد من العرب.

٥٢ ـ سوق حيفا: ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨. قصفت الهاغانا الأحياء العربية وسط المدينة، فقُتل ثلاثة من العرب وجُرح سبعة وثلاثون آخرون.

٥٣ ـ المغار: ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٨. أطلق اليهود النار على شاحنة عربية في مكان قريب من قرية المغار في الجنوب، وقُتل راكبا الشاحنة العربيان. وفيما بعد وجدت الشرطة البريطانية في بستان للحمضيات قريب من المكان خمسة قتلى من العرب وعربياً آخر مصاباً بجروح بالغة.

٥٤ ـ شرقي اللطرون: ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤٨. أطلقت قافلة يهودية النار على عرب غير مسلحين كانوا في شاحنة شرقي اللطرون، فقتل اثنان من العرب وجرح خمسة آخرون.

٥٥ ـ بيت دجن: ٢٦ شباط/فبراير ١٩٤٨. هاجم اليهود قرية بيت دجن شرقي يافا، فقتلوا أربعة من العرب وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح بالغة. وتمّ تفجير مخزن للمحاصيل الزراعية وبضع مضخّات.

٥٦ ـ مرآب في حيفا: ٢٨ شباط/فبراير ١٩٤٨. انفجرت سيارة مفخّخة وضعتها الهاغانا في مرآب عربي في حيفا، فأصيب المرآب ومنزلان بأضرار فادحة، وقُتل خمسة من المدنيين العرب وجرح أحد عشر آخرون.

٥٧ ـ قنير: ٢ آذار/مارس ١٩٤٨. هاجمت جماعة كبيرة من اليهود قرية قنير العربية وفجّرت نصف منازلها.

٥٨ ـ بناية سلامة، حيفا: ٣ آذار/مارس ١٩٤٨. اعترفت شتيرن بمسؤوليتها عن هجوم كبير بالمتفجرات، فقتلت ١٤ عربياً وجرحت ٢٦ آخرين.

٥٩ ـ الحسينية: آذار/مارس ١٩٤٨. هاجمت الكتيبة الثالثة من البالماخ قرية الحسينية مرتين، وهي قرية في الجليل الأعلى قرب بحيرة الحولة. وفي الهجوم الأول، في ١٢ آذار/مارس، فجّرت البالماخ ١٢ ـ ١٥ منزلاً فقتلت ١٥ عربياً، كان بينهم عشرة من النساء والأطفال، وأصيب عشرون آخرون، بينهم امرأة، إصابات بالغة، وفُقد رجل وأربع نساء، ولعلهم قُتلوا. وفي الهجوم الثاني، في ١٦ ـ ١٧ آذار/مارس، قُتل أكثر من ثلاثين من العرب. وقد هُجّر السكان، الذين غادروا القرية، إلى سورية.

٦٠ ـ الغبية التحتا: ١٤ ـ ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨. فجّرت الهاغانا ١٤ منزلاً في قرية الغبية التحتا قرب حيفا.

٦١ ـ مجزرة السُميرية: ١٩ آذار/مارس ١٩٤٨. أوقف حاجز يهودي سيارتين عربيتين قرب قرية السميرية القريبة من عكا. وأمرت مجموعة من اليهود، قوامها نحو ٥٠ شخصاً، الركاب بالترجل والوقوف في صف واحد، وفتحت النار فقتلت تسعة أشخاص وجرحت ثلاثة آخرين.

٦٢ ـ شارع العراق، حيفا: ٧ آذار/مارس ١٩٤٨. قُتل خمسة مدنيين من العرب عندما ألقى اليهود قنبلة في شارع العراق. وتبع ذلك عملية إلقاء قنابل ثانية في ٢٢ آذار/مارس. دُمرت بناية من أربعة طوابق وقُتل خمسة مدنيين وجُرح ٤١ آخرون. وكان لهذا الحادث أثر كبير في ترويع السكان المحليين.

٦٣ ـ طريق مشمار هشارون ـ طولكرم: ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٨. أوقف اليهود سيارة عربية خاصة وأطلقوا النار عليها، فقتلوا ثلاثة وجرحوا ثلاثة آخرين.

٦٤ ـ المجدل: ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٨. أطلق اليهود النار على سيارة أجرة عربية قرب بلدة المجدل في الجنوب، فقُتل خمسة من العرب وجُرح اثنان آخران.

٦٥ ـ حافلة عربية، حيفا: ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٨. أوقفت سيارة يهودية كانت تعترض الطريق حافلة عربية تقل عمّالاً من الناصرة يعملون في مصفاة النفط، في طريقهم إلى حيفا. وقذفت المجموعة اليهودية قنابل حارقة على الحافلة، كما أطلقت النار عليها من الرشاشات، فقُتل اثنان من الركاب وجُرح ١١ آخرون.

٦٦ ـ حيفا: ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٨. أطلقت النار من الحي اليهودي فقُتل السكرتير الأول للقنصل المصري في المدينة.

٦٧ ـ عكا: ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٨. هاجم اليهود عمّالاً عرباً عائدين من عكا، قرب جسر شل في خليج حيفا، فقُتل أربعة وجُرح ١٢ آخرون.

٦٨ ـ قاقون: ٢٤ آذار/ مارس ١٩٤٨. هاجم اليهود قرية قاقون في قضاء طولكرم، فدمّروا عشرة منازل وقتلوا خمسة من العرب وجرحوا ثلاثة آخرين.

٦٩ ـ المجيدل: ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٨. نصب حاجز يهودي كميناً لشاحنة فيها عمّال عرب من قرية المجيدل غربي الناصرة كانوا في طريقهم إلى حيفا، فقُتل اثنان منهم.

٧٠ ـ حيفا: ٣١ آذار/ مارس ١٩٤٨. فجّرت شتيرن قطار ركاب القاهرة ـ حيفا في أثناء مروره بين مستعمرتي بنيامينا وزخرون يعكوف في السهل الساحلي. وكان المصابون كافة من المدنيين العرب، وقد قُتل أربعون راكباً وجُرح ستون آخرون.

المحتويات

مطبعة دار الكتب - شارع عدنان الحكيم - مقابل الBHV - بناية البارادايز - ٨٥٣٧٥٣/ ٠١

٢٠٠٠/٠١/١٣١١

ISBN: 9953 - 410 - 18 - 6

ثقافة العنف

في سوسيولوجيا السياسة الصهيونية

□ استقطبت مسألةُ العنف الصهيوني كثيراً من الكتابات، وكلها تبرز هذا العنف بأصوله ومستمداته وتداعياته. لكن الكتاب الذي بين أيديكم ليس من هذا النوع الذي يكتفي بتعداد ممارسات العنف وتمظهراته. فالأُطروحة الرئيسية لهذه الدراسة تذهب، من خلال مواجهة الإيديولوجيا بالسوسيولوجيا، إلى القول بأن اسرائيل كيانٌ منتجٌ للعنف بحكم طبيعته وتكوينه البنيوي. ومن الوهم الاعتقاد بأن هذا المجتمع الذي يقوم على مثلث «القوة ـ الاستيطان ـ الاصطفاء العنصري» يمكنه أن ينتج شيئاً بعيداً عن العنف على المستوى الفكري أو السياسي أو الثقافي. إن الكيان الصهيوني يحتاج إلى أكثر من ايديولوجيا؟ إنه يحتاج إلى «ثقافة» تعيد إنتاج الشخصية الصهيونية في نمط سلوكي يخدم وظيفة هذا الكيان. فكان العنف حصراً جوهر هذه الثقافة، ونموذجاً معرفياً وسلوكياً في التعامل مع الآخر.

□ تستخدم هذه الدراسة تقنيات علم اجتماع المعرفة ومنهجية التحليل البنيوي الوظيفي. وهو تحليل لا يحصر موضوعه في سبب تشكّل البنية المدروسة وأنماطها السلوكية، بل يهتمّ أيضاً بتبيان «حاجة» هذه البنية إلى وحدة التحليل، التي هي **العنف** في دراستنا. وهي لا تكتفي باستخدام مفتاح «الحاجة» إلى العنف، بل تكشف وظيفة هذا العنف وآليات إنتاجه وطرائق اشتغاله في التركيبة المجتمعية الإسرائيلية. وهي لا تستخدم الفرد كوحدة أساسية في التفسير والتعليل، بل تستخدم مجمل معطيات البنية الذهنية ومكوّناتها المعرفية، الأسطورية منها والإيديولوجية والسوسيولوجية.

□ **المؤلّف**: د. **عبد الغني عمار**، من مواليد طرابلس ـ لبنان ١٩٥٢. أستاذ علم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثالث. له العديد من المؤلّفات والمساهمات الأكاديمية في الفكر السياسي العربي.

ISBN: 9953 - 410 - 18 - 6

دار الطّليعة للطّباعة والنشر ـ بيروت